سلسلة "في سبيل الأمازيغية" ⑧

محمد بودهان

في حراك الريف

منشورات ⵜⴰⵣⵣⵓⵔⵜ TAHIZA ـ 8 ـ

سلسلة "في سبيل الأمازيغية" ⑧

في حراك الريف

محمد بودهان

منشورات تاويزا TAWIZA - 8 -

الكتاب: **"في حراك الريف"**

المؤلف: **محمد بودهان**

التصفيف والإخراج الفني: **المؤلف**

منشورات: **"تاويزا" ـ 8 ـ**

Dépôt Légal : 2019MO2763

ISBN : 978-9954-9404-3-3

ISSN : 2665-8631

الطبعة الأولى: **2019**

طبعة إلكترونية

*****

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

تقديم:

هذه مجموعة من مقالات الرأي سبق أن نُشرت، ما بين يناير 2016 ويوليوز 2018، بموقع "تاويزا" (http://tawiza.byethost10.com)، وبالجريدة الإلكترونية "هسبريس"، وبمواقع إلكترونية أخرى. وقد ارتأيت تجميعها، بعد مراجعتها وتنقيحها، وعلى غرار كتبي السابقة، وضمن سلسلة "في سبيل الأمازيغية" التي تصدر باسم "منشورات تاويزا"، في كتاب واحد هو الثامن من هذه السلسلة، بعد أن صدرت سبعة منها، خمسة بالعربية لمحمد بودهان واثنان بالفرسية للدكتور حسن بنعقية.

ويضمّ هذا الكتاب الجديد، في طبعته الإلكترونية، مواقف وآراء حول حراك الريف الذي انطلق من الحسيمة ليلة "الاغتيال" الغادر للشهيد محسن فكري في 28 أكتوبر 2016، تتناول (المواقف والآراء) هذه الظاهرةَ الاجتماعية الجديدة، ذات الأبعاد التاريخية والسياسية التي لا تخفى على المتتبّع الملاحظ، تناقش أسباب نشأتها، وتداعياتها

الاجتماعية والسياسية، والعنف القضائي الذي واجهت به السلطة المخزنية هذا الحراك لقمعه والقضاء عليه.

ورغم أن هذه المواقف والآراء تنصبّ على نفس الموضوع، الذي هو حراك الريف، إلا أنها، في علاقتها بنفس هذا الموضوع، مستقلّة بعضها عن بعض لأنها كُتبت في تواريخ مختلفة. وهذا ما جعلني احتفظ على نفس الترتيب الزمني الذي نُشرت به للمرة الأولى، وذلك بالإشارة إلى تاريخ هذا النشر في نهاية كل مقال، حتى تمكن المقارنة، عند الاقتضاء، بين مختلف مضامينها التي تتطرّق إلى جوانب مختلفة من نفس الموضوع الذي هو حراك الريف.

سلوان في 18 ـ 05 ـ 2019

محمد بودهان

*****

"اغتيال" محسن فكري وفرصة التحرر من فوبيا السلطة

(بمناسبة أربعينية الشهيد محسن فكري)

يرى الفيلسوف جون بول دولّي Jean-Paul Dollé، في كتابه "بغض التفكير في هذا العصر من الأزمات" (Haine de la pensée en ces temps de détresse)، أن المسرح ظهر عند الإغريق حتى تُعرض، وقصد المشاهدة والمعاينة فقط، القصص والوقائع التي تتجاوز، بهول فظاعتها ورعب بشاعتها وعِظم شرها، طاقة العقل على الفهم والتحليل والتفسير لما جرى وحدث. ولهذا يستعاض عن عجز العقل لفهم ما يمثّل قمة الفظاعة والبشاعة والشر، عرض هذه البشاعة والفظاعة والشر على خشبة المسرح. فقصة الملك "أوديب" œdipe، مثلا، الذي قادته الأقدار إلى أن يقتل أباه ويتزوج أمه وهو يجهل الحقيقة، هي قصة تتخطّى، بهول مأساتها، حدود التحليل العقلاني. ولهذا نجح "سوفوكل" Sophocle في أن يقدّمها كمسرحية تعرض تلك المأساة أمام أنظار الناس وأسماعهم.

هذا ما ينطبق على فاجعة مقتل محسن فكري، الذي "اغتيل"، يوم 28 أكتوبر 2016 بالحسيمة، معجونا بآلة عجن الأزبال كما لو أنه مجرد وسخ ونفاية، لا غير. إنه مشهد مرعب، صادم وصاعق، يبدو سرياليا لكنه واقعي. مشهد لا يستطيع الرعب المتخيّل ـ مجرد تخيّل ـ لعباقرة أفلام الرعب أن يبلغ حتى واحد على عشرة من رعبه الحقيقي. فالإنسان يعجز حقا عن التحليل والفهم أمام هذا الهرم من البشاعة والفظاعة والشر، لأنه يكون تحت وطأة الغضب والحزن والذهول. وهي مشاعر تعيق التفكير التحليلي والاستدلالي، وخصوصا أن العقل يحتاج، للإحاطة بالظاهرة، إلى صياغة أدوات ومفاهيم جديدة، لأن ما ألف استعماله من أدوات ومفاهيم لتحليل الواقع وفهمه، لا تصلح لهذا الواقع الذي يتجاوز بفظاعته الواقعية الحدود القصوى لأي خيال.

وهناك مثل شعبي بليغ، للتعبير عن أقصى درجات الاستنكار والاستياء، يصدق تماما على الاغتيال البشع للشهيد محسن. يقول هذا المثل: «يسمعها الشيطان فيغطي أذنيه» (يسمعها شّيطان ويغطّي وذنو). تعني هذه القولة، في علاقتها بحجم البشاعة في سحق الشهيد محسن داخل شاحنة جمع الأزبال، أن الشيطان، ورغم أنه

الشرير الأول المختص في إلحاق الشر والأذى بالبشر، وبالتالي فهو يتلذذ بالأخبار التي تتحدث عما يصيب الناس من شرور وآلام، وما يقعون فيه من غواية وضلال، إلا أنه في حالة موت الشهيد محسن بتلك الطريقة القُمامية، فإن مستوى شرها وفظاعتها وبشاعتها، يتجاوز بكثير كل الأفعال الشيطانية الشريرة والبشعة والفظيعة التي يكون وراءها الشيطان، إلى الدرجة التي جعلت هذا الأخير «يغطي أذنيه» حتى لا يسمع بشاعة طحن محسن، لأنها تفوق كل بشاعاته الشيطانية إلى الحد الذي جعله يرفض سماعها حتى لا يرقّ قلبه لحال الضحية، وهو المعروف، بالتعريف، بأنه لا يكنّ شفقة ولا يحمل رحمة لبني البشر. هنا يحق للشياطين الكبار، الذين "اغتالوا" الشهيد محسن، أن يفتخروا ببزّهم للشيطان الصغير بما أبدعوه من فظاعة يعجز هذا الأخير عن مجرد سماع أخبارها، فبالأحرى أن يكون قادرا على ارتكاب مثلها.

عندما أكتب بأن الشهيد محسن قد "اغتيل" ولا أكتب قُتل أو مات، فلأن الاغتيال هو الوصف المطابق لما حدث، ذلك أن اغتيال شخص ما هو «قتَله على غفلة منه»، كما جاء في معجم اللغة العربية. ويوضّح لسان العرب معنى "اغتال" كما يلي: «هو أَن يُخدَع

الإنسان حتى يصير إلى مكان قد استخفى له فيه مَن يقتله». وهكذا قُتل بالضبط الشهيد محسن: لما اشترى السمك من سوق المرسى، وليس من سوق سوداء خارج المرسى، وأخرجه من بوابة الميناء الخاضعة للمراقبة، وليس من باب خلفي يستعمل للتهريب، ذهب لتسويق بضاعته آمنا مطمئنا، لأن ما كان يمكن أن يتعرض له من حجز ومنع كان سيحدث داخل المرسى حيث يراقب السمك المصطاد بمجرد دخوله إلى هذا المرسى. فالمسؤولون الذين سمحوا له إذن بإخراج السمك من البوابة الرسمية والمراقبَة للمرسى، يكونون، سواء بتواطئهم مع من اصطادوا وباعوا للشهيد ذلك النوع من السمك، أو بعدم قيامهم بما يفرضه عليهم القانون من القيام به داخل المرسى وليس خارجه، قد احتالوا ونصبوا على الشهيد، بشكل مدبّر ومقصود ومخطّط، لتكبيده أكبر خسارة مالية في حياته المهنية كمتاجر في الأسماك، تأتي على كل رأسماله الذي جمعه بكده وعمله طيلة أزيد من عشرين سنة. هذا التدبير والقصد والتخطيط للإيقاع به هو ما يجعل مقتله اغتيالا حقيقيا لأنه «خُدع حتى يصير إلى مكان قد استخفى له فيه مَن يقتله».

وهذا أمر لا لبس فيه ما دام أن المسؤولين عن مراقبة ما يخرج من المرسى من أسماك، لم يحجزوا حمولته عندما أخرجها من نفس المرسى، لكنهم اعترضوا سبيلها وصادروها في الشارع العام. مما يعني أنهم كانوا مصمّمين على ذلك منذ أن اشترى السمك، كما يشهد على ذلك عدم تدخلهم لحجز هذا السمك قبل مغادرته للمرسى. فلو كان تطبيق القانون هو الذي يهمهم لتم تطبيقه في الفضاء المخصص لذلك داخل المرسى، وذلك ليس فقط بمنع الشهيد من مغادرة ذلك المرسى بحمولة الأسماك، بل بحجزها بمجرد وصولها إلى ذلك المرسى لأن صيدها محظور. أما المحضر الذي يشهد أن الأسماك فاسدة ويجب إتلافها لأن مصدرها مجهول، فهو محضر فاسد أصلا، لأن فساد المواد الاستهلاكية، وخصوصا الأسماك واللحوم، لا يتحدد بجهل مصدرها بل بخصائصها الداخلية التي يكشف عنها الفحص من طرف الخبير المختص. ونية الاغتيال حاضرة وبارزة، وبشكل لافت، من خلال السرعة "الضوئية" ـ التي تتناقض بشكل مضحك مع البطء الأسطوري للإدارة المغربية عندما يتعلق الأمر بتلبية طلبات المواطنين ـ في إصدار قرار الاغتيال، وذلك بتحرير محضر غير قانوني، وإحضار شاحنة الأزبال لتنفيذ القرار الظالم، القاضي بالإلقاء برزق

الشهيد في حاوية الأزبال وهو حاضر يرى ذلك بأم عينه، إمعانا في إهانته وإذلاله. لكن ما لم يخطر على بال الجناة هو أن الشهيد كان سيتقبّل الخسارة المالية، لكنه ما كان ليتقبّل خسارة كرامته، التي يرمز إليها رزقه، والتي كان مغتالوه بصدد تحويلها إلى مجرد روث، وهو ما جعله يصعد إلى الشاحنة لمنع إتلاف بضاعته تنفيذا لعملية الغدر والانتقام التي دُبّرت للإيقاع به. وعناصر هذا الغدر والانتقام ثابتة، تظهر في غض الطرف عن اقتناء الشهيد للأسماك والخروج من المرسى آمنا، ثم اعتراض سبيله لاحتجاز البضاعة التي اشتراها من المكان المخصص لمراقبتها ومصادرتها إذا كانت غير قانونية. فشعوره بهذا الغدر الانتقامي هو الذي جعله يعترض على طريقة إتلاف أسماكه.

هذه الجريمة، التي اهتز لبشاعتها كل العالم، هي في الحقيقة جريمة دولة، لأن الذين نفّذوها فعلوا ذلك باسم الدولة التي يعملون لصالحها باعتبارهم "خدّامها". والأخطر في ذلك أنهم يدّعون أنهم لم يفعلوا أكثر من تطبيق القانون. مع أن القانون، عندما لا يُطبّق في مكانه وزمانه المحدّدين، وهما، في الحالة التي تعنينا، مكان المرسى ووقت دخول السمك إليه وقبل خروجه منه، فإن كل تطبيق له خارج

إطاره المكاني والزماني فهو ظلم قاسٍ وشديد. وهذا ما حصل مع الشهيد محسن، إذ كان ما تعرّض له من ظلم بدعوى تطبيق القانون ظلما استثنائيا، غير مسبوق، قاسيا وشديدا. فكم من مواطن يقع يوميا ضحية مثل هذا الظلم أو أشد من طرف "خدّام" الدولة، لكن يتحمله في صمت وألم ومرارة، ولا يصل خبره إلى الإعلام ولا إلى القضاء لأنه لم يتسبب في مقتله كما حدث للشهيد محسن، الذي لولا اغتياله بتلك الطريقة البشعة لما عرفنا شيئا عن تلك المعاملة الحاطة من الكرامة، والتي يتعرض لها العديد من المواطنين يوميا في الإدارة وفي الطرقات وفي المعابر الحدودية...؟ هذه المعاملة الظالمة للمواطنين هي الوجه الآخر لاستبداد الدولة وتسلّطها.

وتواصل الدولة احتقار المواطنين عندما تعلن، كلما تسبّب "خدّامها" في وفيات لا يمكن التستّر عنها، كما في اغتيال الشهيد محسن، بأن تحقيقا نزيها ستجريه السلطات المختصة لتقديم المسؤولين إلى العدالة. إنه احتقار إضافي للمواطن لأنها تعرف أن المواطن يعرف مسبّقا مصير ذلك التحقيق. والدليل على ذلك أن التحقيقات التي وعدت الدولة بمباشرتها في حالات مماثلة سابقة، كانت مجرد مسرحيات سرعان ما توقف تمثيلها بمجرد ما فتر، مع

الوقت، الغضب الشعبي الذي تسبب فيه الحدث. وما دام أن التحقيق الموعود به يجري بالحسيمة التي اغتيل بها الشهيد محسن، فكيف نصدّق أن يكون هذا التحقيق نزيها وحقيقيا، والمتورطون في قتل الشهداء الخمسة الذين اغتيلوا حرقا في 20 فبراير 2011 بنفس الحسيمة، لم يقدّموا إلى العدالة ولم يطلهم تحقيق ولا بحث، والذين تؤكد كل القرائن أنهم من "خدّام" الدولة؟ لقد قُتل هؤلاء الشبان مرتين في الحقيقة: قتلوا ماديا عندما أزهق الجناة أرواحهم، وقتلوا رمزيا عندما اعتبرتهم الرواية الرسمية لصوصا احترقوا داخل مؤسسة بنكية عندما كانوا بصدد سرقة أموالها، مع أن كل المعطيات حول الفاجعة تتنافى مع الرواية الرسمية، فضلا عن التضارب والتناقض اللذيْن يسمان هذه الرواية بشكل يبرزها كقصة سمجة وبليدة لا تصدقها حتى العجائز. إذا كان الهدف من التحقيق هو الكشف عن الحقيقة، فإن هدفه، في مثل هذه الحالات التي تكون فيها الدولة طرفا من خلال "خدّامها" الذين يمثّلونها، يكون هو إخفاء الحقيقة والتستر عليها. وهو ما حصل مع الشهداء الخمسة المشار إليهم، والذي يشكل قتلهم جريمة القرن، وقد يتكرر نفس الشيء في قضية الشهيد محسن. لأن التحقيق الذي لا يتعرّض

لمسؤولية الدولة عن المعاملة المهينة للمواطنين من طرف "خدّامها"، سيُبقي الحقيقة غائبة، والمسؤولية عائمة، والجناة بلا متابعة.

وتظهر أجلى صور هذه المعاملة المهينة التي يتعرض لها المواطنون من طرف الدولة، ممثَّلة في "خدّامها"، في تعيين مسؤولين وموظفين أجانب عن المنطقة التي يعملون بها. فبدل تقريب الإدارة من المواطن، كما يدعي الشعار الزائف، تنأى هذه الإدارة عن المواطن بمسافات ضوئية عندما تفرض عليه قائدا أو باشا أو عميدا للشرطة، لا يفهم ولا يتحدث لغة السكان فيضطرون إلى استعمال لهجته والتنازل عن لهجتهم. وهذه بداية كل الإهانات. فالمواطن، أمام قائد أجنبي عن المنطقة، لا يفهم ولا يتحدث لغتها، يشعر كأنه أمام ممثل سلطة استعمارية أجنبية. ورجل السلطة الأجنبي عن المنطقة يشعر، بدوره، أنه مكروه ومرفوض من طرف أبناء تلك المنطقة. وهذا التنافر بين الطرفين يباعد بين الإدارة والسكان، بين ممثلي السلطة والمواطنين، بين الدولة والشعب. مع أنه لو توفرت الإرادة السياسية لحُل هذا المشكل بسهولة، وذلك باختيار مسؤولي الإدارة الترابية على الخصوص من الأطر التي تنتمي إلى المنطقة، إعمالا للّامركزية الحقيقية وتطبيقا للجهوية الفعلية. إذ ما الفائدة من رفع شعار

الجهوية واللامركزية إذا كان حاكم المنطقة الفعلي ـ وليس المنتخب الذي لا سلطة فعلية له ـ أجنبيا عن تلك المنطقة؟ وهذا الوضع، الشبيه بـ"الاستعماري"، إذا كان موجودا في كل جهات المغرب، إلا أن وجوده بالريف، وبالحسيمة تحديدا، يعطيه مضمونا خاصا يجعله يعيد ظروف وأسباب انتفاضة 1958، التي قُمعت بالنار والحديد. فمما لا شك فيه أن المسؤولين الذين صادروا أسماك الشهيد محسن بطريقة فيها الكثير من الإهانة والتعالي والتكبّر، ما كانوا سيتصرفون بتلك الطريقة لو كانوا من أبناء المنطقة، ودون أن يعني ذلك أنهم لن يطبّقوا القانون بكل صرامة. هذه الإهانة والتعالي والتكبّر، في التعامل مع المواطنين، هي ما تعبّر عنه شعارات الحراك الشعبي بـ"الحكرة"، أي الإهانة والاحتقار اللذيْن يتعرض لهما المواطنون من طرف من عُهد إليهم بتطبيق القانون. وعندما يرفض المواطنون بالحسيمة مثل هذه السلوكات الاحتقارية، التي يتصرف بها معهم ممثلو الدولة، يُتهمون بأنهم انفصاليون. نعم صحيح هم انفصاليون لأنهم يريدون أن ينفصلوا عن سلوكات "الحكرة" والإهانة والفساد والاستبداد والتعجرف والتكبّر، التي اغتالت الشهيد محسن، والتي تمارسها عليهم الدولة من خلال ممثلين لها

يتصرفون بتعالٍ وسلطوية وعجرفة واستفزاز كما يفعل المحتلون الاستعماريون.

الحراك الشعبي، الذي أشعله اغتيال الشهيد محسن، نتيجة للسلوك المتعجرف والمتعالي والمهين لمن صادروا أسماكه غدرا وانتقاما، يشكّل درسا للدولة المخزنية علها تتعظ أن احترام المواطن وصون كرامته، هو ما يصون للدولة هيبتها وسلطانها، وليس احتقار المواطنين وإهانتهم وظلمهم والتلاعب بحقوقهم. وهو درس لنا كمغاربة يعلّمنا أن الحرية السياسية الحقيقية هي التحرر من الخوف الذي تزرعه سلطة الاستبداد و"الحكرة" في النفوس، ليسهل عليها احتقار أصحاب هذه النفوس من المواطنين وامتهان كرامتهم. هذا الاحتقار وهذه المهانة هما اللذان اغتالا الشهيد محسن، كما قلت. فعدم تنازله عن كرامته، التي قتل من أجلها، هو ما يبوئه منزلة الشهداء والصديقين والأبطال التاريخيين. محسن استشهد كي يحررنا من الخوف من غول المخزن. والحراك الشعبي المتواصل بالحسيمة هو تعبير عن هذا الوعي التحرري المتنامي. هذا الحراك الشعبي، الذي باركه كل المغاربة الشرفاء وانخرطوا فيه، أعطى درسا ثالثا للأحزاب التي اختفت ولم نسمع لهم ركزا، كما لو أنها غير

موجودة. وبالفعل هي غير موجودة في الواقع الشعبي. هي موجودة فقط في الرباط وفي البرلمان وفي الحكومة، أي توجد فقط حيث توجد الرواتب السمينة والتعويضات الكبيرة والتقاعد المجاني المريح. أما حيث يوجد الشعب، بمشاكله وهمومه و"حكرته" من طرف المخزن الاستبدادي، فهي غائبة لأنها ليست أحزاب الشعب وإنما هي أحزاب نفس المخزن، تؤثث استبداده وتزيّن جوْره وتحكّمه، مقابل استفادتها من الريع المخصص لأصحاب هذه الخدمات. الأحزاب غائبة عن الحراك الشعبي الذي أعقب اغتيال الشهيد محسن، لأن هذا الحراك ذو شرعية شعبية، والحال أن هذه الأحزاب لا يثق فيها الشعب وليست لها بالتالي أية شرعية شعبية. وهذا درس بليغ للسلطة التي بقيت عارية وبلا غطاء حزبي أمام الحراك الشعبي الذي حرّكه اغتيال الشهيد محسن. فلا وجود لأي حزب منبثق من الشعب يمكنه أن يلعب دور الوسيط بين هذا الشعب وبين السلطة.

وكعادتها سارعت السلطة المخزنية إلى تهديد الحراك الشعبي بالحسيمة، متوعدة متزعميه بأنهم معروفون، كما جاء على لسان وزير الداخلية، بهدف زرع الخوف في النفوس كما اعتادت أن تفعل دائما. لكن التظاهرة الحاشدة ليوم الجمعة التي تلت اغتيال الشهيد

محسن، فاجأت العالم كله، وكانت ردا قويا على تهديد وزير الداخلية، الذي اضطر إلى التراجع عما قال مدعيا أن كلامه لم يفهم على حقيقته، وأنه لم يكن يقصد التهديد والتخويف. بعد ذلك خرست كل الأبواق المعادية التي كانت تسفّه تظاهرات الحسيمة وتنعت المتظاهرين بـ"الأوباش"، بعدما اقتنعت ـ واقتنع كل العالم ـ أن هؤلاء "الأوباش" هم نموذج نادر في التحضر والسلم والنظام والانضباط والإباء والكرامة، وقد أشاد بسلوكهم الحضاري الراقي الخصوم قبل الأصدقاء. التاريخ يصنعه اليوم هؤلاء "الأوباش" في الحسيمة، بتضحياتهم وإبائهم وعزتهم وكرامتهم، ووطنيتهم الحقيقية الصادقة، المنبثقة من هذه الأرض، وليست الوطنية الزائفة المستورة من أرض أخرى أجنبية. هؤلاء هم الذين يحرّكون اليوم عجلة التاريخ بحراكهم الشعبي، وليس الناهبون للمال العام بأجورهم غير المستحقة وتقاعدهم غير القانوني. فطوبى لي، أنا الريفي، أن أكون محسوبا من هؤلاء الريفيين "الأوباش"!

هذا الحراك الشعبي هو اليوم فرصة للحكم كي ينتقل من الاستبداد المخزني المحتقر للمواطن، إلى دولة القانون التي تحترم هذا المواطن وتحمي كرامته وعزته. وهو فرصة للأحزاب كي تعيد النظر

في استراتيجياتها وأهدافها وعلاقتها بالشعب وبالحكم. وهو فرصة أخيرا للشعب كي يتحرر من فوبيا المخزن، لأنه، ولكثرة ما أثخن فيه هذا المخزن، لم يبق له ما يخسر إلا هذا الخوف و"الحكرة" التي يتلقاها من نفس المخزن.

(14 ـ 12 ـ 2016)

*****

تظاهرة الناظور وغباء السلطة الذي لا حدود له

كنت أعتقد أن السلطة المخزنية، رغم عيوبها ونواقصها وتسلّطها، إلا أنها تسير، تبعا لسنة التطور، ولو ببطء شديد، نحو مزيد من الذكاء في الحكامة وتدبير الشأن العام والتعامل مع السكّان. لكن ما حضرته وشاهدته وعشته مساء يوم الأحد 25 دجنبر 2016 بساحة التحرير بالناظور، هو تأكيد أنني كنت مخطئا في اعتقادي، ودليل ساطع وقاطع على أن هذه السلطة تتقدم في الغباء والبلادة، ضدا على سنة التطور نحو الأحسن والأفضل والأذكى.

ماذا حدث؟

أثناء تجمّع خطابي سلمي بساحة التحرير بالناظور ابتداء من الثالثة بعد الزوال، نظمته لجنة الحراك الشعبي بالريف، الذي أشعله "الاغتيال" الغادر للشهيد محسن فكري منذ استشهاده في 28 أكتوبر 2016، صنعت السلطة "تجمّعا" مخزنيا موازيا للأول، وبنفس المكان والزمان بغرض نسف تظاهرة الحراك الشعبي وإفشالها. لكن رغم التشويش والاستفزاز، تواصل المهرجان الخطابي الذي أطّره المناضل السيد ناصر الزفزافي، الذي التف حوله المئات من الحاضرين. ولما تبيّن

لمحرّكي التظاهرة المخزنية أن مسرحيتهم فشلت في تحقيق هدفها، الذي هو إفشال التجمع الخطابي للحراك الشعبي بالريف، انتقلوا إلى تنفيذ السيناريو الثاني، الذي كان مهيأ مسبقا في حالة فشل السيناريو الأول، فأعطوا تعليماتهم لميليشياتهم المسلحة للهجوم على المشاركين في تجمع الحراك الشعبي باستعمال السيوف والسكاكين لترويعهم وترهيبهم وحتى قتلهم، مع استهداف الناشط السيد ناصر الزفزافي على الخصوص قصد اغتياله. وهذا الهجوم الإجرامي الغادر بالسيوف والسكاكين بنية القتل رأيته أمامي بأم عيني، كما يظهر كذلك في العديد من الصور والفيديوهات.

كيف تسمح السلطة بتنظيم "تظاهرة" لمنع تظاهرة أخرى، وفي نفس المكان والزمان؟ إنه تحريض صريح على المشاجرة والتصادم، مع كل ما قد يترتّب عن ذلك من فتنة واقتتال وإصابات وحتى وفيات. فكيف تخطّط هذه السلطة لحدوث مثل هذه الفتنة والاقتتال والإصابات وحتى الوفيات؟ فهذا عمل إجرامي لا يقوم به إلا المجرمون. أما إذا زعمت أن لا دخل لها في تنظيم "تظاهرة" البلطجية، وأن حرية التظاهر السلمي حق دستوري، فسيكون عذرها أغبى من فعلها. لأن في هذه الحالة، كيف ستبرّر عدم تدخلها

حتى لا تجتمع التظاهرتان في نفس المكان والزمان، وخصوصا أن علة قيام تظاهرة البلطجية هي منع تظاهرة الحراك الشعبي؟ فالسلطة، حتى إذا ادّعت أنها لم تكن وراء "تظاهرة" البلطجية، فإن مسؤوليتها تكون ثابتة، ليس بالفعل، وإنما بعدم الفعل، أي بعدم تدخلها لمنع قيام تلك التظاهرة البلطجية في المكان والزمان اللذين تنظم فيهما تظاهرة الحراك الشعبي، أو لمنع هذه الأخيرة من ممارسة حقها في التظاهر بنفس المكان والزمان. فمجرد تفرّجها على هذا الوضع الانفجاري، دون أن تفعل شيئا، يجعلها راغبة وفاعلة رئيسية في ما يؤدي إليه من عواقب كارثية.

فغباء هذه السلطة يتجلى في أنها أرادت منع تظاهرة الحراك الشعبي، الذي يزعجها ويقضّ مضجعها، فلجأت إلى الفوضى والفتنة والإرهاب باستعمال البلطجية بدل اللجوء إلى القانون. فقد كان بإمكانها أن تتدخل مباشرة عن طريق الشرطة فتمنع تنظيم تظاهرة الحراك الشعبي، كما اعتادت أن تفعل ذلك في حالات لا يحدّها عدّ ولا إحصاء. وعندما لا تمنع السلطة تظاهرة ما، فإنها تكون ملزمة بالسهر على الحفاظ على الأمن كما تقتضي ذلك مسؤوليتها. أما أن تسمح ـ أو لا تتدخل لمنع ذلك ـ لمجرمين بمهاجمة متظاهرين

مسالمين بالسيوف، فإنها تشجّع على الفوضى والفتنة والحرب الأهلية، لأن في التجمعات القادمة، سيأتي المشاركون فيها مسلّحين حتى يدافعوا عن أنفسهم إذا تعرضوا لمثل ما تعرضوا له من اعتداء بالأسلحة البيضاء في تظاهرة الناظور ليوم 25 دجنبر 2016. والمفارقة أن السلطة بالمغرب، والتي لطالما تبجّحت أن بلدنا نموذج فريد في الأمن والوحدة، يجعله في منأى عما يحدث في ليبيا وسوريا من حرب أهلية واقتتال طائفي، هي نفسها، بما فعلته في الناظور، تخلق شروط مثل هذه الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي. ونفس الشيء في ما يتعلق بتصدّيها ومواجهتها الحازمة للإرهاب. إذ كيف تستقيم محاربتها لهذا الإرهاب وهي تشجّع عليه في سياق آخر، عندما سمحت لمجموعة من الإرهابيين، مدججين بالسيوف والسكاكين، بمهاجمة مواطنين عزلا لإحداث أكبر قدر من الإصابات والضحايا كما يفعل الإرهابيون؟ وكيف تعتقل من يشيد بمقتل السفير الروسي بتركيا باعتباره إشادة بأعمال إرهابية، وتكتفي بالتفرج على من تجاوز الإشادة بالأعمال الإرهابية، إلى ممارستها ماديا أمام أعينها ورجالها، وربما بتعليمات منها؟

غباء هذه السلطة هو اعتقادها أنها بهذا الأسلوب الإرهابي ستوقف الحراك الشعبي الذي اندلع بعد "اغتيال" شهيد "الحكرة" محسن فكري، في الوقت الذي يعطي فيه هذا الأسلوب نتائج عكسية من خلال ما يخلقه من سخط شعبي زائد على هذه السلطة، ويعيد نفس الظروف التي اغتيل فيها الشهيد محسن، والمتمثلة في عجرفة ممثلي هذه السلطة واستهانتهم بكرامة المواطنين. فبدل أن تعمل السلطة على تهدئة الأوضاع والاستجابة لمطالب الحراك الشعبي في حدود ما هو ممكن ومعقول، والكشف عن مآل التحقيق حول "اغتياله"، والتعجيل بمحاكمة المتورطين في هذا "الاغتيال"، مع تحمل السلطة لكامل مسؤوليتها في ذلك، تتهرب إلى الأمام باجتهاد "إرهابي" تستخدم فيه البلطجية لمهاجمة متظاهرين مسالمين في الشارع العام. فهل تجهل هذه السلطة أن هذا الأسلوب الجاهلي هو من أسباب تقويض أسس الدولة وسلطتها؟ لأن سلوكها سيدفع كل مجموعة من المواطنين لحمل السلاح لحماية أنفسهم بعدما تخلت الدولة عن حمايتهم. فتسير الأمور نحو وضع لا دولة، حيث إن كل مجموعة مدافعة عن نفسها ستحل محل الدولة. وبذلك تكون

السلطة، بما فعلته بالناظور، تطعن هي نفسها في وجود الدولة وشرعيتها.

نحن نتفهم حرج السلطة منذ اندلاع الحراك الشعبي بالحسيمة. لم تجد وسيطا يمد جسور الاتصال والحوار بينها وبين لجنة الحراك الشعبي. فالذين كان بإمكانهم لعب دور الوسيط، وهي الأحزاب، اختفت بدورها، مما جعل السلطة تظهر عارية وبلا غطاء حزبي. وبدل أن تجتهد في إيجاد حلول معقولة وديموقراطية ترضي الجميع، تفتق اجتهادها في الغباء عن استعمال أساليب الإرهاب البلطجي الغادر. وبذلك تساهم في المزيد من فقدان الثقة فيها لدى المواطنين. فمن هذا المواطن الذي سيثق في دولة تطلق عليه في الشارع العام كلاب البلطجية لإرهابه وترويعه وقتله؟ ما الفرق بين هذه السلطة وعصابات المجرمين والمنحرفين؟ المعروف أن من مهام الدولة محاربة هذه العصابات وحماية المواطنين منها، لا استعمالها وتحريضها على المواطنين العزّل.

ما فعلته السلطة بالناظور يوم 25 دجنبر يجبّ ويكذّب كل ما قيل عن المصالحة مع الريف منذ خمسة عشرة سنة. فما فعلته كان استهتارا بأرواح المواطنين ودليلا على أنه لا يهمها أن يقتل هؤلاء

المواطنون أمام أعينها كأنهم مجرد ذباب لا قيمة له. ويذكّرني موقفها بموقف بعض رجال الأمن الإسبان العنصريين بمليلية المحتلة، الذين عندما يحضرون لفض نزاع بين شخصين، يغادرون المكان دون أن ينزلوا من سيارة الشرطة بمجرد تأكدهم أن المتشاجرين مغربيان، مرددين: que se maten, son moros (إنهما مغربيان، فليتقاتلا فيما بينهما)، مع الفرق أن هؤلاء الشرطة لا يكونون هم المحرّضون لأحد المغربيين ضد الآخر. هكذا بلغ احتقار السلطة للمواطنين أن استعملتهم كحقل تجارب بالناظور لتختبر "اجتهادها" الجديد في منع الحراك الشعبي باستخدام إرهاب البلطجية. ولا يهمها بعد ذلك إزهاق أرواح هؤلاء المواطنين، مما يكشف على أنهم لا يساوون شيئا عند هذه السلطة. إنه تكرار بالحرف لسياسة "طحن مّو". فأين هي المصالحة مع الريفيين؟ هل تكون باحتقارهم والاستهانة بكرامتهم والاستخفاف بأرواحهم؟

والخطير في الأمر، وهو شيء طريف ومسلّي في نفس الوقت، أن الإرهابيين، كما تظهرهم الصور والفيديوهات، كانوا يحملون سيفا في اليد اليمنى وصورة الملك في اليد اليسرى. ألا يشكل ذلك إهانة لرمز البلاد؟ هل يقبل الملك أن يحمل إرهابي صورته وهو ينفّذ عمله

الإرهابي، وهي صورة قد توهم أنه يمارس إرهابه باسم الملك؟ إنه منتهى غباء أولئك الذين وزّعوا عليهم صور الملك ليحملوها بجانب سيوف الإرهاب، دون أن يعلموا أنهم بذلك يهينون تلك الصور بربطها بأعمال إرهابية، كما يفعل الدواعش عندما يرفعون صور "خليفتهم" وهو يذبحون ضحاياهم بالسيوف. إذا كانت سلطات الناظور هي صاحبة هذه الإهانة لصور الملك، فيجب توقيف ومساءلة المسؤولين عن ذلك. أما إذا كان "الاجتهاد" من السلطة المركزية بالرباط، لا قدّر الله، فتلك طامّة كبرى.

أما المناضل الصادق السيد ناصر الزفزافي، الذي كان هو المستهدف من طرف الإرهابيين الذين جُنّدوا لتصفيته، فقد جعلت منه السلطة، سواء بتدبيرها لهذا الفعل الإجرامي أو بتسهيلها القيام به أو بسكوتها عنه، زعيما وبطلا رغم أنه يرفض، لتواضعه وإخلاص نضاله، مثل هذه الألقاب. فشكرا لغباء السلطة التي جعلت من السيد الزفزافي، رغما عنه، "مانديلا" (إشارة إلى "نلسون مانديلا"، الزعيم الجنوب الإفريقي المعروف) الحراك الشعبي بالريف. وهذه مفارقة لا يرتكبها إلا الأغبياء، عندما يحوّلون، بغبائهم، خصمهم، الذي يريدون إضعافه والقضاء عليه، إلى نجم ساطع وبطل مفدّى.

(2016 _ 12 _ 25)

*****

المخزن يعود عاريا بعد أن مزّق حراكُ الريف أقنعته

المخزن بين الوجه والقناع:

يعرّف المعجم العربي القناع لغويا بأنه "ما يُستَرُ به الوجهُ"، ويعرّفه المعجم الفرنسي اصطلاحا بأنه "وجه اصطناعي زائف يوضع قصد التنكّر" (faux visage qu'on met pour se déguiser). لماذا ستْر الوجه بالقناع حتى لا يظهر على حقيقته؟ إما لأنه وجه قبيح لا يريد صاحبه أن ينكشف قبحُه، وإما ـ حسب التعريف الثاني ـ أن واضع القناع يسعى بذلك إلى التنكّر وانتحال الصفة حتى يوهم الآخرين أنه شخص آخر.

سياسيا، من يستر وجه المخزن في المغرب؟ من يقوم بدور القناع الذي يلبسه هذا المخزن، ليُخفي وجهه القبيح، ويتنكّر حتى يظهر أنه ليس هو المخزن المعروف، الفاسد المفسد والمستبدّ، بل هو نظام حكم آخر، ديموقراطي وحداثي، يقوم على الفصل بين السلط، واحترام حقوق الإنسان، ويتمتّع فيه المواطنون بالحرية والكرامة والمساواة أمام القانون...

عندما نحلّل دور الأحزاب والبرلمان والحكومة، اللذيْن يتشكلان في الغالب من ممثلي هذه الأحزاب، في النظام المغربي، سنجد أنها لا تلعب ذلك الدور المفترض لمثل هذه المؤسسات في الأنظمة الديموقراطية. ذلك أن الأحزاب، عندنا في المغرب، لا تسعى إلى الوصول إلى الحكم، وهو الهدف الحقيقي للحزب، بل إلى الوصول إلى موقع مساندة الحكم الحقيقي للمخزن؛ والحكومة لا تحكم بل هي محكومة، كما قال عنها بحق السيد ناصر الزفزافي، فكّ الله أسرَه؛ والبرلمان لا يشرّع إلا ما يُرضي المخزن ويوافق أهواءه ومصالحه. إذن وجود هذه المؤسسات كعدمها في ما يتعلق بفعلها وتأثيرها الحقيقيين. والمسؤولون البرلمانوين والحكوميون هم أنفسهم يعترفون بذلك عندما يصرّحون، بصدد أي مشروع أو إجراء أو مبادرة أو مجرد زيارة لإقليم ما، أن ما يقومون به كان بتعليمات ملكية، وهو ما يعني أن ما يفعلونه ليس قرارات صادرة عنهم وباختيارهم، وتخصّ مهامَهم ومسؤولياتهم كما يحددها القانون، وإنما هم مجرد قناع للمصدر الحقيقي للقرارات الحقيقية. فمهمتهم إذن هي أن يلعبوا دور هذا القناع الذي يستر الوجه القبيح للمخزن، ويسمح له بالتنكّر في "زي" نظام ديموقراطي عادل، يتوفّر على كل مقومات وشروط

ومؤسسات الأنظمة الديموقراطية، التي هي الأحزاب، وما ينتج عنها من انتخابات تعطينا برلمانا وحكومة "اختارهما" الشعب، وهو أسمى مظهر لممارسة الحكم الديموقراطي. وحتى عندما يحتجّ الشعب على الفساد ويطالب بمحاسبة ناهبي المال العام، يوَاجَه بأنه هو الذي "اختار" من صوّت عليهم في الانتخابات، والذين هم المسؤولون عن الفساد ونهب المال العام. هكذا تلعب هذه المؤسسات/القناع دورَ الدرع الواقي للمخزن، الذي بيده كل شيء، ولكن وراء القناع الذي يتحمّل الضربات دون أن تكون له يد في ما يجري ويقع. وكم كان السيد ناصر الزفزافي، فكّ الله أسره، مصيبا عندما نعت الأحزاب بـ"حفّاظات المخزن"، نظرا لدورها كوسيط وقناع يخفي الاستبداد القبيح للسلطة المخزنية.

عناصر لتعريف المخزن:

وهنا نفتح القوس لنوضّح أن المخزن، إذا كان يتمحور حول الملك الذي هو علّة وجوده واستمراريته، فإنه مع ذلك لا يُختزل في شخص الملك وحده. إنه بنية متعالقة من العناصر، التاريخية والدينية والعائلية والعرقية والزبونية والاقتصادية والريعية والبرتووكولية...، قائمة بذاتها تعيد إنتاج نفسها بنفسها، يتربّع على رأسها الفساد

كركن لوجود النظام المخزني، ويشكّل فيه الحكم الفردي الاستبدادي الأسلوب الوحيد لممارسة السلطة وإدارة الدولة المخزنية. ولأنه بنية قائمة بذاتها تعيد إنتاج نفسها ينفسها، فإن النظام المخزني قد يتجاوز حتى الملك الذي هو مناط هذا النظام، ومبتدأه ومنتهاه. ذلك أن العلاقات والعناصر المشكّلة لهذا النظام، والتي تستمدّ وجودها من وجود الملك كغاية، تستعمل أيضا هذا الأخير كمجرد وسيلة لتقوية هذا النظام وإدامته قصد استغلاله والاستفادة منه. ولهذا نجد أن أشدّ المدافعين عن النظام المخزني تحت غطاء الدفاع عن الملكية، هم الانتهازيون المستفيدون منه من أصحاب الامتيازات والريع، والمنتفعون من المناصب المدرّة للثروة والنفوذ، التي يمنحهما لهم المخزن مكافأة لهم على خدمتهم وولائهم له، والمفسدون وناهبو المال العام، الذين يحمون النظام لأنهم يحتمون به، ويدافعون عنه لأن في ذلك دفاعا عن مصالحهم الشخصية، وخصوصا أنه يضمن لهم الإفلات من كل عقاب أو محاسبة أو متابعة قضائية جدّية. ويجدر التذكير أن فرنسا هي التي بعثت الحياة من جديد في النظام المخزني أثناء فترة الحماية، التي كانت تعني حماية هذا المخزن نفسه وترميمه والنهوض به، إذ أعطت له شكل دولة بقوانين

ومؤسسات وأنظمة إدارية، وهو ما سيجيد استعماله كقناع يظهر به كدولة قانون ومؤسسات، ويخفي به وجهه الحقيقي المصنوع من الفساد والاستبداد، اللذيْن تقوّيا وتوسّعا بفضل هذه المؤسسات القناعية.

هذا القناع ظل يقوم بدوره الاعتيادي إلى أن اغتيل شهيد لقمة العيش محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2016، وما تسبّب فيه ذلك من حراك شعبي بالريف، وبالحسيمة على الخصوص. هذا الحراك سيمزّق كل الأقنعة التي كانت تغطّي الوجه القبيح للمخزن، فظهر على حقيقته، عاريا ووحيدا، وبلا قناع ولا وسيط.

تمزيق قناع الأحزاب والبرلمان والحكومة:

لقد أحرق الحراك الشعبي بالريف قناع الأحزاب والبرلمان والحكومة فاختفت من المشهد كأنها غير موجودة، وذلك هو وضعها الحقيقي، ولم تستطع أي من هذه المؤسسات أن تلعب دورها التقليدي كقناع للمخزن، قادرة على أن تكون وسيطا بينه وبين الحراك الشعبي. وحتى تحركاتها المتأخرة، وبتعليمات مخزنية كما هي العادة دائما، لم يكن لها أي مفعول ولا تأثير، لأنها أصلا تفتقد

للفعل والتأثير. فظهر المخزن وحيدا في مواجهة الحراك وجها لوجه، بلا قناع ولا وسيط.

هكذا فرض الحراك على المخزن أن يَظهر كما هو، في حقيقته الحميمية الباطنية، عاريا بلا قناع ولا زواق ولا "حفّاظات"، ويكشف عن طبيعته الأصلية، العميقة والبشعة، كما استعرضها أمام العالم كله، من خلال حملة القمع العدوانية، والاعتقالات العشوائية الظالمة لعدد هائل من أبناء الريف بسبب مساندتهم للحراك الشعبي، وما صاحبها من مداهمات للبيوت، وترويع للأسر، واختطاف للمشاركين وغير المشاركين في الحراك، وعسكرة للأحياء والشوارع...، ثم التعذيب الجسدي والنفسي للمعتقلين ـ الذين هم في القانون مختطفون ـ كما صرّحوا بذلك، حسب ما هو متضَمّن في محاضر الاستماع إليهم أمام الوكيل العام وقاضي التحقيق وأمام المحكمة بالنسبة لمن عُرضوا عليها.

استعمال العدالة كأداة لممارسة الظلم:

إنها عودة علانية ومباشرة إلى ممارسات اعتُقد أنها تنتمي فقط إلى ماضي سنوات الجمر والرصاص، عندما كان المخزن يبطش بكل

من يشتم فيه رائحة الاعتراض على استبداده وطغيانه. والدليل على هذه العودة هو استعمال هذا المخزن، كما كانت تفعل الأنظمة الستالينية والعنصرية (حالة النظام العنصري لجنوب إفريقيا الذي حكم على نلسون مانديلا بالسجن المؤبّد)، لجهاز القضاء لإضفاء طابع قانوني زائف على محاكمات هي في الأصل سياسية في دوافعها وأسبابها. واستعمال القضاء من أجل إسكات المعارضين للاستبداد هو الاستبداد الأكبر والأخطر، لأنه، كما قال "مونتسكيو Montesquieu "،«ليس هناك استبداد أفظع من ذلك الذي يُمارس في ظل القانون وتحت غطاء العدالة». وقد أجاد الحكم المخزني استعمال العدالة كأداة فعّالة لممارسة ظلمه واستبداده عندما أصدرت محاكمه، إبّان ما يعرف بسنوات الجمر والرصاص، أحكاما سجنية انتقامية ضد كل من كان يعارض الطغيان المخزني، من إسلاميين ويساريين وأمازيغيين. وسيعترف هذا المخزن بنفسه في ما بعد، كما هو معروف، أن عدالته كانت ظالمة عندما استعملها كأداة سياسة لتمثيل محاكمات سياسية، تكون أحكامها معروفة حتى قبل انعقاد الجلسات المسرحية للنظر في ملفات المتهمين، وهو ما أكّده بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أقرّ عبرها، ومن خلال دفعه

تعويضات لأولئك الأبرياء الذين قضوا مئات السنين في غياهب السجون، بأن محاكمة هؤلاء كانت ظالمة، وأن قضاءه كان جائرا ومستبدا، وأداة للطغيان والتسلط والبغي... وإذا كان الهدف المباشر من إنشاء هذه الهيئة هو معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجبر الضرر والتأسيس لعدالة انتقالية، إلا أن الغاية الأسمى من كل ذلك هي: "أن لا يتكرر ما جرى"، كما نصت على ذلك العديد من التوصيات ذات الصلة بالموضوع.

حتى يتكرر ما جرى!

لكن ها هي نفس الدولة المخزنية، التي أنشأت هيئة الإنصاف والمصالحة، وبعدها مجلسا وطنيا لحقوق الإنسان، وتتوفر على وزارة لحقوق الإنسان، كتعبير عن إرادتها للقطع مع ممارسات الماضي والالتزام بقواعد العدل والقانون، تعود إلى تكرار، بالحسيمة والريف عامة، ما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان في سنوات الجمر والرصاص. وبهذه العودة المخزنية إلى نفس الانتهاكات، يكون حراك الريف قد مزّق قناعا آخر لبسته هذه الدولة المخزنية مع بداية الألفية الثالثة، لتُخفي به عدوانها ضد حقوق الإنسان. لكن طبيعتها المعادية

للإنسان وحقوقه، سرعان ما خانتها بصدد حراك الريف، ليسقط عنها القناع فتظهر بوجهها القبيح، العدواني والحاقد على كل من يطالب بالحرية والعدالة والكرامة.

هناك من قد يردد علينا ما سمعناه من الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة ـ وكذلك وزير العدل ـ الذي قال بأن ضمانات المحاكمة العادلة، في ما يخص معتقلي الريف، مضمونة ومكفولة، وأن هناك تعليمات ملكية صارمة للتحقيق في ما قد يكون هؤلاء المعتقلون قد تعرّضوا له من تعذيب وضرب في مخافر الشرطة القضائية. نحن بدورنا نذكّر هؤلاء بأن نفس هذا الكلام الرسمي كان يقال ويُردد بخصوص اعتقالات ومحاكمات سنوات الجمر والرصاص، دون أن يمنع ذلك من اعتراف الدولة في ما بعد، عبر هيئة الإنصاف والمصالحة، أن تلك الاعتقالات والمحاكمات شكّلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو الاعتراف الذي ألزمها بدفع تعويضات للضحايا أو ذويهم. ولهذا لا نستبعد أن يأتي يوم قد تعترف فيه الدولة المخزنية أن اعتقالات ومحاكمات شباب وشابات حراك الريف تُصنّف ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لأنها كانت ظالمة

وانتقامية، تحرّكها دوافع سياسية لا علاقة لها بتطبيق القانون وإعمال قواعد العدالة.

ومما يجعل هذه الاعتقالات والمحاكمات تكرارا لانتهاكات حقوق الإنسان التي مارستها الدولة المخزنية في سنوات الجمر والرصاص، ليس فقط طريقة الاعتقال العشوائية التي يراد بها ترهيب المواطنين وترويع الأسر بالريف، والتعذيب الجسدي والنفسي للمعتقلين، والحصار الأمني للشوارع والساحات العمومية، بل تكررا تلفيقهم نفس التهمة التي كانت تدين معتقلي سنوات الجمر والرصاص من المعارضين للنظام، وهي تهمة المس بالسلامة الداخلية للدولة، والتي تصل عقوبتها إلى الإعدام. وهي تهمة ثابتة إذا عرفنا أن السلامة الوحيدة التي يهددها حقيقة هؤلاء المحتجّون ضد "الحكرة"، ليست هي سلامة الدولة، وإنما هي سلامة ناهبي المال العام والمفسدين من أصحاب الريع والامتيازات، التي تقض مضاجعَهم احتجاجاتُ الشارع، وتنغّص عليهم التنعّم بالمال السحت الذي راكموه بالفساد والمكافآت ورخص الإثراء بلا سبب على حساب الوطن والمواطنين. فهؤلاء الفاسدون المفسدون لا يخافون على سلامة الدولة، التي هم أول من يهددها بفسادهم وخدمة مصالحهم الشخصية على حساب

المصلحة العامة، وإنما يخافون على سلامة أموالهم وامتيازاتهم ومصالحهم من مساءلة الشعب ومطالبتهم بالحساب.

تهمة الانفصال:

الفرق الوحيد في ما يخص تلفيق التهم، بين معتقلي سنوات الرصاص ومعتقلي الريف في 2017، هو إضافة تهمة الانفصال بالنسبة لهؤلاء. وهي، لمن لا يعرف تاريخ المغرب الحديث، تهمة استعمارية سبق أن أطلقها للمرة الأولى مؤسس الدولة المخزنية الحالية، الفرنسي "ليوطي"، على شرفاء الريف (ومعهم طبعا شرفاء جبالة الذين هم جزء من الريف) الذين كانوا يحاربون الاستعمار. فكل من كان رافضا ومقاوما للاستعمار، الذي رحّب به المخزن وسلّم له البلاد عن طواعية وبابتهاج وسعادة، كان انفصاليا في نظر المستعمر ومحميّه الذي هو المخزن. وبما أن هذا المخزن ورث عن حاميه المستعمر نفس الأسلوب الذي كان يتعامل به مع الشعب، فإن كل من يرفض من هذا الشعب فساد واستبداد هذا المخزن يتهمه هذا الأخير بالانفصال، تماما كما كان يفعل "ليوطي" حامي نفس المخزن. ولأن الانفصال مشروع سياسي يتطلب موارد وأموالا لتنفيذه، فلم يتعب المحقّقون في العثور على 2700 درهم توصّل بها السيد

ناصر الزفزافي من أحد معارفه الذي يعمل في الخارج، وهو ما سيُقدّم دليلا ماديا قاطعا على تورّطه في مشروع الانفصال بدعم من جهات أجنبية تمدّه بالأموال، كما كتبت تلك الصحافة التي سرّب إليها المحققون أضحوكة 2700 درهم ذات المصدر "الخارجي". هي بالفعل أضحوكة لأن لو كان ثمن الانفصال هو 2700 درهم، لكان كل من أراد من المغاربة أن يقيم دولته الخاصة المنفصلة عن المغرب، لنجح في ذلك بيسر كبير، ما دام أن هذه الدولة لا تكلّفه إلا ثمن مبيت ليلة واحدة فقط في فندق مصنّف.

سقوط قناع المصالحة مع الريف:

مزّق الحراك القناع الآخر المتمثّل في دعوى المصالحة مع الريف. ذلك أن ما تمارسه اليوم الدولة المخزنية في هذه المنطقة من اعتقالات عشوائية، ومداهمات للبيوت، وحصار أمني للأزقة والفضاءات العمومية، ومحاكمات انتقامية وعقابية، لا يختلف إلا في الدرجة، وليس في الطبيعة، عما اقترفته نفس الدولة من فظائع في حق سكان نفس الريف في 1958 ـ 59، والذي اعتمدت في تبريره على تهمة الانفصال التي ورثتها عن حاميها وصانعها "ليوطي". مع أن من بين ما تضمّنته مطالب السكان، في ذلك الوقت، هو "تسريع تعريب

التربية"، أي التعليم، وهو مطلب يبيّن أن هؤلاء لم يكن يحرّكهم أي مسعى انفصالي، بل على العكس من ذلك كانوا يريدون الاندماج في النظام العربي الجديد بالمغرب من خلال إلحاحهم على مطلب التعريب. وها هي نفس التهمة، الاستعمارية الباطلة، تُلصق اليوم بشباب حراك الريف، حتى أن مكونات الحكومة بكاملها لم تتورّع من إيراد هذه التهمة في بلاغ لها، تحضيرا وتبريرا للاختطافات والاعتقالات والمداهمات والمحاكمات المسرحية ذات الدافع الانتقامي. يضاف إلى ذلك أن السلطة المخزنية عملت، من خلال إعلامها الرسمي والإعلام الذي توجّهه وتتحكم فيه، على عزل الريفيين لتفعل فيهم ما تشاء، وذلك بشيطنتهم وتحريض إخوانهم المغاربة ضدهم باعتبارهم انفصاليين يهددون الوحدة الوطنية للمغاربة. لكن المغاربة ردّوا على أكاذيب هذه السلطة بالمسيرة الوطنية بالرباط ليوم 11 يونيو 2017، والتي شارك فيها أزيد من 200 ألف من كل مدن المغرب، عبّروا خلالها عن تضامنهم مع الريف مطالبين بإطلاق سراح كل معتقلي الحراك، مرددين: "كلنا الريف، كلنا الزفزافي". وقد كانت تلك المسيرة صفعة على قفا المخزن الذي اعتقد أنه يستطيع ان يحوّل، بإعلامه الكاذب واتهاماته التحريضية، كل المغاربة من غير الريفيين،

إلى "جانجويد" (وصف كان يطلقه سكان إقليم "دارفور"، عندما كان تابعا للسودان، على تلك المجموعة من السودانيين الذين سخّرتهم السلطة الحاكمة للاعتداء على إخوانهم في "دارفور"، بدعوى أنهم انفصاليون ولهم علاقات مع جهات أجنبية معادية للسودان) ضد إخوانهم الريفيين، كأولئك "الجانجويد" الذين تجنّدهم السلطات للاعتداء على المتضامنين مع الريف في العديد من المدن المغربية.

ممارسات تجرّمها المحكمة الجنائية الدولية:

لكن ما تناسته السلطة المخزنية، وهي تجدّ وتجتهد لإخماد حراك الريف والقضاء عليه باعتقال ومحاكمة وسجن قادته والمشاركين فيه، مستعملة ومكررة نفس الأسلوب القمعي الذي واجهت به مطالب نفس الريف في 1958 ـ 59، هو أن اليوم، ومنذ 2002، توجد محكمة جنائية دولية دائمة، ذات اختصاص ترابي يتخطّى حدود الدول ليشمل كل الكرة الأرضية، والتي يدخل ضمن اختصاصها النوعي، كما يحدده نظام اتفاقية روما، محاكمةُ الأشخاص المسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية. ويندرج تحت مفهوم جرائم ضد الإنسانية، كما تعرّفها المادة السابعة من نفس النظام:

ـ «السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي»،

ـ «التعذيب»،

ـ «اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو اثنية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى».

ـ «جريمة الميز العنصري»

وعندما نتأمل ما تقوم به السلطة المخزنية من حصار عسكري وأمني لسكّان الريف وخصوصا بالحسيمة، وما تقترفه في حقهم من اعتقالات واختطافات وضرب وتعذيب ـ حسب ما صرّح به المعتقلون أمام المحكمة وكما يظهر ذلك من خلال آثار الضرب البادية على أجسادهم ـ ومحاكمات انتقامية ظالمة، واحتجاز في زنازين انفرادية كعقاب إضافي لهم، وما تمارسه من حملة تحريضية "جانجويدية" تخوّن الريفيين وتؤلب عليهم إخوانهم المغاربة، سنلاحظ، بشكل واضح لا لبس فيه، أن هذه الأفعال تنتمي إلى التي حددها الفصل السابع، المشار إليه، كجرائم ضد الإنسانية، تعطي الحق والاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية لمتابعة المسؤولين عنها.

ولا يهمّ أن المغرب لم يصادق بعدُ على نظام اتفاقية روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية ـ وهو إقرار ضمني من طرف الدولة المخزنية أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تزال ترتكب بالمغرب، وأنها بامتناعها عن المصادقة على اتفاقية روما تريد حماية المسؤولين عن هذه الانتهاكات من أية متابعة قضائية، وإلا فكيف نفسّر رفض المغرب الانضمام إلى اتفاقية روما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية؟ ـ وإنما المهمّ هو أن الجرائم ضد الإنسانية، حسب نظام المحكمة الجنائية الدولية، غير قابلة للتقادم، وبالتالي فمتابعة الجناة تنطلق بمجرد أن يرفع الضحية، أو من ينوب عنه أو أية منظمة أو جمعية لها الصفة، شكاية تخص انتهاكات وقعت بعد 2002، إلى النيابة العامة لذات المحكمة، مع تقديم الأدلة التي تثبت ذلك. وبخصوص هذه الأدلة، فإن ما يعيشه الريف من عسكرة وحصار أمني، وما يُقترف فيه، منذ 26 ماي 2017، من اعتقالات ومداهمات، وتخويف وترهيب للسكان وتحريض عليهم، وما يعاملون به من معاملة لا تخفى مظاهرها العنصرية، أصبح اليوم موثّقا في أشرطة فيديو بالصورة والصوت والحركة، فضلا عن عشرات الشهود. والمسؤولون جنائيا هم الفاعلون والآمرون

والمحرّضون. ولهذا لا يتمنّى أي مغربي أن يأتي يوم يحرَج فيه المغرب بإصدار مذكرات اعتقال من طرف الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية في حق مسؤولين مغاربة لعلاقتهم بانتهاكات لحقوق الإنسان بالريف. ونذكّر أن المسؤولين السودانيين، الذين كانوا يعطون الأوامر "للجانجويد" للاعتداء على جزء من الشعب السوداني، هم متابعون اليوم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مع أنهم عندما كانوا يعطون تلك الأوامر لترويع سكان منطقة "دارفور"، لم يكن يخطر ببالهم أنهم سيكونون يوما موضوع متابعة من طرف المحكمة الجنائية الدولية.

(17 ـ 06 ـ 2017)

*****

ناصر الزفزافي أو "بروميثيوس" المغرب

من أشهر الأساطير اليونانية القديمة أسطورة "بروميثيوس" (Prométhée, Promêtheús). ملخّصها أن هذا الأخير تجرّأ على سرقة شعلة من النار المقدّسة لكبير الآلهة "زيوس" (Zeus)، الذي كان حريصا على أن لا تصل أية جمرة من هذه النار إلى بني البشر في الأرض، حتى يبقوْا تحت سيادة الطبيعة، خاضعين مستسلمين لها، تمنعهم حالتهم الحيوانية من امتلاك أية معارف أو مهارات أو ثقافة. لكن "بروميثيوس" هبط بالشعلة المسروقة إلى الأرض وسلّمها إلى الإنسان الذي استعملها للتحرّر من الطبيعة، والتخلّص من وضعه الحيواني، وذلك باكتساب المعارف وإنتاج الصنائع والتقنيات بفضل نعمة النار، والانتقال، في الأخير، من الطبيعة إلى الثقافة التي هي الفاصل بين وضع الحيوان ووضع الإنسان.

طبعا عندما اكتشف "زيوس" فعلة "بروميثيوس" غضب غضبا إلهيا شديدا، ما كان ليطفئه إلا انتقام إلهي شديد من "بروميثيوس". فأمر باعتقاله وتصفيده بالأغلال فوق صخرة بجبل "القوقاز"، مع تكليف نسر متوحّش بالتهام كل يوم كبدَه، الذي كان

يتجدد ويعود إلى حالته الطبيعية في كل ليلة، وذلك إمعانا في تعذيبه وإيلامه بشكل متواصل لا يتوقف. لكن رغم كل هذا التنكيل بـ"بروميثيوس"، فإن النار، التي كانت وراء عذابه ومعاناته بسبب اختلاسه لشعلة منها ونقلها إلى الإنسان، كانت قد انتشرت، وبشكل لا رجعة فيه، بين بني البشر، وأصبحوا يعرفون استعمالها بما يفيدهم وينفعهم ويحرّرهم، على الخصوص، من حالة الطبيعة بمستواها الحيواني للارتقاء إلى حالة الثقافة بمستواها الإنساني، والتي هي شرط للتحضّر والتطور والتقدّم. ولهذا فإن عقاب "زيوس" لـ"بروميثيوس" لم يُجْدِ في إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء لمنع الإنسان من استعمال النار، التي أصبح يتملّكها بفضل تضحية "بروميثيوس".

هذه الأسطورة ستتكرّر عندنا في المغرب، منذ اغتيال الشهيد محسن فكري في 28 أكتوبر 2016، لكن كقصة واقعية، مماثلة حدّ التطابق للأسطورة اليونانية، سواء في بنيتها أو أشخاصها أو دلالاتها الرمزية، وبوقائع وأبطال وفاعلين حقيقيين وليسوا أسطوريين.

فكبير الآلهة "زيوس" يمثّله في المغرب المخزن بسلطة المطلقة والمستبدة التي تجعل منه "زيوس" المغربي. أما الإنسان، الذي يعني

في الأسطورة اليونانية النوعَ البشري، فهو الشعب المغربي في قصة "بروميثيوس" المغرب. أما حالة سيادة الطبيعة، التي كان يخضع لها الإنسان قبل أن يُهدي إليه "بروميثيوس" شعلة من النار المقدّسة، فتقابلها في القصة المغربية حالة سيادة الظلم و"الحكرة" والطغيان والاستبداد، والفساد ونهب المال العام، والتي أضحت، نظرا لطول عهدها، كقَدر يستحيل مواجهته أو تغييره، لأن وراء كل ذلك يقف الإله "زيوس" المغربي، ذو البطش الشديد، الذي (زيوس) يمثّله النظام المخزني. أما شعلة النار المقدسة، التي يمنع "زيوس" المغربي، كما كان يفعل "زيوس" اليوناني، وصولها إلى الشعب، فهي شعلة الحرية والعدالة والكرامة. أما "بروميثيوس" ـ وهذا بيت القصيد ـ فيمثّله في القصة المغربية البطل ناصر الزفزافي، الذي تجرأ على سرقة شعلة الحرية والعدالة والكرامة، التي كان "زيوس" المغربي يمنع وصولها إلى الشعب ليمارسها وينعم بها. أما النسر المتوحّش الذي سلّطه "زيوس" على "بروميثيوس"، فيمثّله في القصة المغربية وزير الداخلية، الذي تمارس أجهزته القمعية الحصار والترهيب، وتقوم بالمداهمات والاختطافات والاعتقالات والضرب والتعذيب، وتجري المحاكمات الصورية وتحتجز المعتقلين في زنازين انفرادية...، انتقاما

من الصنديد ناصر الزفزافي، "بروميثيوس" المغربي، الذي عامله وزير الداخلية كما عامل نسر الأسطورة اليونانية "بروميثيوس" اليوناني.

لكن، وكما في الأسطورة اليونانية لم يُجْدِ أسر "بروميثيوس" في منع استمرار وانتشار استعمال النار المقدّسة من طرف الإنسان الذي تسلّم شعلتها من "بروميثيوس"، فكذلك لم يُجْدِ اعتقال البطل ناصر الزفزافي في منع استمرار وانتشار شعلة الحرية والكرامة والعدالة لدى الشعب المغربي كله، والتي صارت متقدة وملتهبة قد تُحرق بلضَاها كلَّ من يقترب منها لإطفائها. وهذا ما تكهّنه وأكّده "بروميثيوس" المغرب السيد ناصر الزفزافي عندما كان يقول: «إذا اعتُقلنا فقد انتصرنا، وإذا اختُطفنا فقد انتصرنا، وإذا سُجنا فقد انتصرنا، وإذا قُتلنا فقد انتصرنا». بالفعل لقد انتصر، لأن إذا كان هو قد اعتُقل وسُجن، فإن شعلة الحرية والعدالة والكرامة، التي استردّها من "زيوس" المغربي، لم تُعتقل ولم تُسجن ولم تُخمد، بل على العكس، ازدادت توهّجا واشتعالا، وازداد الشعب إقبالا على استعمالها، يستضيء بنورها ويستدفئ بحرارتها، ويواجه بها "زيوس" الذي حرمه منها لمدة طويلة. وقد لا نستغرب أن السيد ناصر الزفزافي قد توقّع وانتظر هذا الانتصار، إذا عرفنا أن لفظ "بروميثيوس" يعني في

اللغة اليونانية (Le Prévoyant بالفرنسية) صاحب بُعد النظر، ذلك الذي يتخذ قراراته بناء على تكهّناته بما سيقع من أحداث في المستقبل.

وكما أن "بروميثيوس" اليوناني «صار عدوا لـ"زيوس" بسبب حبه للبشر»، كما قال عنه "إيشيل" Eschyle (القرن الخامس قبل الميلاد) في المسرحية التي تتناول مأساة "بروميثيوس"، والتي تحمل عنوان "بروميثيوس مكبّلا"، فكذلك السيد ناصر الزفزافي، أصبح عدوا للمخزن، "زيوس" المغربي، بسبب حبه للشعب الذي أهدى له شعلة الحرية والعدالة والكرامة.

وكما أن حكم "زيوس" على "بروميثيوس"، بتكبيله على صخرة وتسليط طائر كاسر عليه ينهش لحمه، لم يكن مجرد عقاب وتأديب، بل كان انتقاما ينمّ عن بركان من الحقد لدى "زيوس" ضد غريمه "بروميثيوس" الذي مسّ كبير الآلهة في شموخه وعجرفته، فكذلك توجيه تهم سريالية للصنديد ناصر الزفزافي، لم يكن الهدف منها معاقبته بالمفهوم القانوني، بل تحرّكها رغبة "ريفوبية" (خوف مرضي من الريف) في الانتقام والتشفّي، لأن "زيوس" المغربي شعر أن الأبيّ ناصر الزفزافي مسّه في كبريائه وغروره، عندما نجح في تهريب

شعلة الحرية والعدالة والكرامة من "محبِسها" المخزني ليجعلها في متناول عامّة الشعب، الذي أصبح يطالب بها ويدافع عنها ولا يريد العيش بدونها. ولهذا فهذا الانتقام لم يشمل فقط الزفزافي ورفاقه ومناصريه، بل امتد إلى كل الريف الذي ينتمي إليه الزفزافي كانتقام جماعي، يذكّرنا بطريقة الانتقام في المجتمعات البدائية.

وكما أن مرحلة ما بعد اكتشاف الإنسان للنار، بفضل "بروميثيوس" حسب الأسطورة اليونانية، لا يمكن العودة بها إلى ما قبلها حيث كان الإنسان يجهل النار، وكل ما يرتبط بها من معرفة ومنافع واستعمالات، فكذلك لا يمكن اليوم العودة بالشعب المغربي، بعد أن أوقد له البطل ناصر الزفزافي شعلة الحرية والعدالة والكرامة، التي يوجد الآن في السجن بسببها، إلى ما قبل ظهور هذا البطل، حاملا لشعلة الحرية والعدالة والكرامة. فما بعد الزفزافي لن يكون أبدا مثل ما قبله، تماما كما أن ما بعد اكتشاف النار هو مختلف جذريا وثوريا عما قبله. ولهذا فكل ما تلجأ إليه سلطات "زيوس" المغربي من قمع ومنع للتظاهر السلمي، واعتقال وتلفيق للتهم، ومحاكمات للمشاركين في الحراك الشعبي، المطالبين بالحرية والعدالة والكرامة، هو مضيعة للوقت والجهد والمال، ذلك أن شعلة الحرية والعدالة

والكرامة، لم تعد الآن مرتبطة بالريف ولا بالزفزافي ولا برفاقه، الذين هم اليوم جميعا في غياهب السجن، ولا بأي شخص آخر بعد أن أضحت مطلبا شعبيا وجماهيريا يعيد إنتاج نفسه بنفسه دون حاجة إلى الزفزافي ولا إلى غيره، مثلما أن النار، بعد "بروميثيوس"، صارت تعيد إنتاج نفسها بنفسها دون حاجة إلى "بروميثيوس" ولا إلى غيره.

فشعلة الحرية والعدالة والكرامة، إذا كان الزفزافي هو الذي أخرجها من سجنها بقمة "أولمبيا" Olympe (الجبل الأعلى باليونان، والذي كانت قمته مقرا للآلهة حسب الميثولوجيا الإغريقية القديمة، ومنه سرق "بروميثيوس" شعلة النار لـ"زيوس") "زيوس" المغربي، فإنها قد استقلّت عنه بعد أن أصبحت فكرة حرة تعني الخلاص من عبودية الاستبداد، والتحرر من الخوف، يتبنّاها ويدافع عنها الجميع، ومن العبث محاولة إيقافها أو منعها أو سجنها. فهذه الشعلة من الحرية والعدالة والكرامة، التي ضحّى الزفزافي بحريته من أجلها ـ كما فعل قبله "بروميثيوس" ـ لنعيش أحرارا مسؤولين، كرماء لا تُهضم حقوقنا ظلما وتسلّطا، أفرزت واقعا اجتماعيا وسياسيا جديدا. فكل ما على النظام المخزني فعلُه للتقليل من خسائره إن كان

أذكى، هو الاعتراف بهذا الواقع الجديد والعمل على التكيّف معه، لا إنكاره ومحاربته، ظنا عن خطأ وسوء تقدير، أنه بالإمكان العودة إلى نفس الوضع الذي كان قبل ظهور الزفزافي. هذا الاعتراف بهذا الواقع الجديد والتكيّف معه، يتطلّبان من هذا النظام المخزني توفير تلك الحرية والعدالة والكرامة التي تصدح بها حناجر المتظاهرين في مختلف المدن المغربية.

أما الاعتراض بأن توفير هذه الحرية والعدالة والكرامة للمواطنين من طرف النظام سيكون بمثابة حفره لقبره بيده، لأن وجوده واستمراره كحكم استبدادي وفسادي مشروطان، كما هو معروف، بحظر هذه الحرية والعدالة والكرامة، فهو اعتراض صحيح. ولكن أوراق اللعبة وأطرافها لم تعد اليوم كما كانت، بعد أن استعرت شعلة الحرية والعدالة والكرامة، التي ستُحرق المخزن إن حاول إخمادها أو لم يعرف كيف يتعايش معها. وما يسمح بهذا التعايش هو أن من حسن حظ النظام أنه لم يعد هناك اليوم، وبشكل علني قوي، كما كان ذلك في الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، من يعارض النظام الملكي بصفته حكما ملكيا. لكن هناك الكثير ممن يعارضون هذا النظام الملكي بصفته حكما مخزنيا.

والفرق كبير بين الاثنين. فإذا كانت الأنظمة الملكية، كما تشهد على ذلك العديد من البلدان، لا تتعارض مع توفير وحماية الحرية والعدالة والكرامة للمواطنين، فإن الحكم المخزني، كما هو ممارَس في المغرب، معروف بقمعه للحريات، وغمطه للعدالة، وعدائه للكرامة. فالتكيّف المطلوب للنظام مع الواقع الجديد، لما بعد ظاهرة الزفزافي، هو أن يكون حكما ملكيا مواطِنا، يكفل الحريات بدل قمعها، يضمن العدالة بدل غمطها، يدافع عن كرامة المواطنين بدل معاداتها، يحمي المال العام بدل التساهل مع ناهبيه، يحكم بالعدل بدل ترك "خدام الدولة" يظلمون الناس ويطغوْن عليهم باسم الملك. بهذا السلوك السياسي الجديد، سيكون النظام الملكي حكما يحميه ويدافع عنه ويحبه الشعب، بأحراره وحرائره، وبصدق وإخلاص وقناعة، وليس كما يفعل "البلطجية" و"الجانجويد" (وصف كان يطلقه سكان إقليم "دارفور"، عندما كان تابعا للسودان، على تلك المجموعة من السودانيين الذين سخّرتهم السلطة الحاكمة للاعتداء على إخوانهم في "دارفور"، بدعوى أنهم انفصاليون ولهم علاقات مع جهات أجنبية معادية للسودان)، الذين لا يتظاهرون بحبهم للملك إلا عندما تطلب

منهم السلطات ذلك "الحب"، وتجنّدهم للاعتداء على المتظاهرين السلميين حتى يثبتوا أنهم ملكيون يحبون الملك ويدافعون عنه.

وارتباطا بما يجري من انتهاكات للقانون ولحقوق الإنسان بالريف، وببروز ظاهرة "الجانجويد" للاعتداء على المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية والعدالة والكرامة، في العديد من المدن المغربية، لم يعد من باب نظرية المؤامرة تفسير كل ذلك بمحاولة أصحاب الحل والعقد، المسؤولين عن القرارات الأمنية العدوانية الخرقاء بالريف والحسيمة خاصة، توريط الملكية في سياسة أمنية انتقامية وقمعية معادية لمطالب وطموحات الشعب، تنفيذا لمخططات معادية للملك، الذي يتظاهر هؤلاء بالدفاع عنه، والذي (الدفاع) هو في الحقيقة دفع له في اتجاه نفق مظلم وبلا منفذ. ولهذا فإن حراك الريف بقيادة البطل الزفزافي هو فرصة للملكية لتجدّد نفسها وتعيد النظر في أساليب حكمها وتنظّف، على الخصوص، محيطها من كل الانتهازيين والوصوليين الذين هم أصل الفساد والاستبداد، لكنهم يتخفّون وراء اسم الملك وتحت مظلته. وإذا كان هؤلاء ينظرون إلى الزفزافي كعدوّ لدود لهم، فذلك لأنه يهدد بجدية مصالحهم التي يغذّيها وينمّيها الفساد والريع ومختلف الامتيازات

الاقتصادية والسياسية. لكن ماذا سيقول عنهم التاريخ؟ وماذا سيقول عن الزفزافي؟ سيتحدّث عن الزفزافي كـ"بروميثيوس" المغرب، كما شرحنا ذلك في هذا الموضوع، الذي تحدّى القمع والاستبداد، وضحّى بحريته وشبابه من أجل الحرية والعدالة والكرامة للشعب، حتى أن عبارة "عاش الشعب" أصبحت، بفضل الزفزافي، شعارا جديدا يُردّد في التظاهرات بكل مناطق المغرب. إنه بحق ابن الشعب وخادمه، ولذلك فهو العدو رقم واحد لكل من هو عدو لهذا الشعب. في المقابل ما ذا سيذكر التاريخ عن وزراء مثل السيد أوجّار، وزير العدل، والسيد الرميد، وزير حقوق الإنسان، من غير تآمرهما ضد الشعب مع وزير الداخلية، الذي يمثّل ذلك النسر المتوحش، كما في أسطورة "بروميثيوس"، الذي انقضّ بمخالبه القمعية على الريفيين يحاصرهم ويُرعبهم ويختطفهم ويعتقلهم ويحاكمهم ويسجنهم، فقط لأنهم يقولون: "كلنا الزفزافي"؟

(23 ـ 06 ـ 2017)

*****

من يحكم المغرب؟

"غزوة" عيد الفطر بالحسيمة:

في الدول الديموقراطية، الجواب عن السؤال حول من يحكم الدولة معروف، وهو أن القانون والمؤسسات (البرلمان، الحكومة، القضاء...)، هما من يحكم، لأن الدولة الديموقراطية، هي شخص اعتباري بكامل المعنى، مستقلّ بكامل المعنى كذلك عن الأشخاص الطبيعيين الذين يطبقّون القانون أو يمثّلون هذه المؤسسات. أما في الدول غير الديموقراطية، مثل المغرب، فالدولة لا تزال ذات طابع شخصاني، غير مستقل عن الأشخاص الطبيعيين، الذين يسيّرونها كما لو كانت ملكا شخصيا لهم. ولهذا فالجواب عمن يحكم المغرب، بديهي ومعروف، وهو الملك، ليس فقط كمؤسسة، كما عندما نقول إن الرئيس الأمريكي هو من يحكم الولايات المتحدة، وإنما كشخص طبيعي لأن الدولة لا تزال دولة أشخاص وليست بعدُ دولة قانون ومؤسسات. وهذا التشخصن للدولة نجده عامّا وحاضرا في كل مستوياتها وتمظهراتها، من وزير مسؤول عن قطاعه الوزاري إلى موظّف بسيط بقسم الحالة المدنية لجماعة قروية، من مدير ديوان

وزير إلى "شاوش" بالمحكمة، من عميد كلية إلى حارس مدرسة ابتدائية، من قائد مقاطعة إلى مقدم الحي، من والي الأمن إلى شرطي المرور... وهذا التشخصن هو الذي يفسّر انتشار الرشوة التي تنخر الإدارة المغربية، لأن الرشوة لا تدفع إلى مؤسسات ذات وضع اعتباري، وإنما تُدفع إلى أشخاص طبيعيين يشغلون مسؤوليات في هذه المؤسسات.

ينتج عن هذا الطابع الشخصاني للدولة المغربية، أن الملك هو من يحكم المغرب، كشخص قبل أن يكون مؤسسة، كما سبقت الإشارة. وقد نصت كل الدساتير لما قبل دستور 2011على أن «شخص الملك مقدّس». إذا كان الأمر كذلك، وكان الجواب حول من يحكم المغرب بديهيا ومعروفا، فلماذا طرح هذا السؤال أصلا؟ ما يبرّر طرحه هو "غزوة" عيد الفطر، يوم 26 يونيو 2017 بالحسيمة، والتي نفّذتها قوات القمع في حق المتظاهرين المسالمين، ومنعت حتى القادمين من خارج الحسيمة لزيارة أقاربهم بمناسبة العيد، مع فرض حصار أمني وعسكري على المنطقة منذ شهور. فهذه "الغزوة"، مع ما سبقها وصاحبها من حصار وترويع للسكان ومداهمة للمنازل واعتقال للأبرياء وتعذيب للموقوفين، لا يمكن أن يأمر بها موظّف

مرؤوس مهما كانت رتبته عالية ومنصبه ساميا. فهل يعني هذا أن الملك هو الذي أمر بهذه "الغزوة"، وأصدر تعليماته بتنفيذها؟

الاستبداد بين عهدين:

في عهد الحسن الثاني كانت القرارات الأمنية والاستراتيجية الهامة، وفي إطار دولة مشخصنة، وبحكم مخزني استبدادي، تصدر عنه مباشرة، رغم ما كان له من مستشارين ذوي كفاءة عالية وتكوين سياسي جيّد. وحتى وزير الداخلية القوي، إدريس البصري، كان دوره يقتصر على الإشراف على تطبيق تلك القرارات، وخصوصا الأمنية منها، دون أن يكون له دخل في إصدارها. أما في عهد محمد السادس، فقد طرأ تغير على مَصدر القرارات الأمنية والاستراتيجية، إذ أصبح الملك يعتمد على مجموعة من المقرّبين منه، ضمنهم حتى بعض أصدقاء الدراسة، اختيروا كمستشارين فاعلين ـ وليس فقط صوريين ـ يشار إليهم، كما يُطلق عليهم في مسميات أخرى، بحكومة الظل، أو بالدولة العميقة، أو حتى بـ"العفاريت والتماسيح" حسب المصطلح الذي كان يكرره السيد عبد الإله بنكيران، أو بالمنتمين إلى المربّع الملكي، والذين يشكّلون أصحاب حلّ وعقد جدد، يشاركون عمليا، بحكم موقعهم، في صناعة القرارات

الأمنية والاستراتيجية. وهو ما أهّلهم أن يصبحوا نافذين ومتحكّمين (لا أشعر بأية عقدة في استعارة هذا المصطلح من السيد عبد الإله بنكيران وحزبه) في أجهزة الدولة، ويلعبوا دورا أساسيا في اختيار الشخصيات التي يرونها مناسبة لشغل الوظائف الأمنية والاستخباراتية والقضائية، الحسّاسة والهامة، ويقرّرون في الاختيارات السياسية والتنموية.

كل هذا قد يبدو عاديا جدا، لا يخرج عن استعانة الملك بمن يختارهم كمستشارين له. لكن ما ليس عاديا هو أن يزداد، مع مرور الأيام، نفوذ هؤلاء "المستشارين"، ويكبر ويتوسّع، ويتجاوز دور تقديم المساعدة والاستشارة للملك، إلى دور التحكّم (وهي تسمية استعملها، كما قلت، السيد بنكيران وحزبه، قبل أن يكون ضحية راضية لذلك التحكّم)، ليس فقط في الدولة، بل وحتى في المَلَكية، وذلك عندما أصبحوا يتخّذون قرارات هامة، وخصوصا الأمنية منها، باسم الملك دون أن يكون هذا الأخير هو المُصدر المباشر لتلك القرارات. وهو ما قد يجعل الملك يتحوّل، شيئا فشيئا، إلى شبه رهينة في يد هذه النخبة من المتحكّمين، ذات العدد المحدود جدا، والتي تقوم بدور الحكومة الحاكمة في مقابل الحكومة المحكومة (من طرف تلك

النخبة)، بتعبير السيد ناصر الزفزافي، فكّ الله أسره، والتي يقتصر دورها على التصفيق للفساد والاستبداد والتحكّم.

لقد كانت القرارات في عهد الحسن الثاني، الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية، واضحة وصارمة لأنها كانت تصدر عن إرادة واحدة، هي إرادة الحسن الثاني، رغم أنه، هو أيضا، كان له مستشارون. أما اليوم، وبسبب وجود جهة متحكّمة، مقرّبة من الملك، تشارك في صنع واتخاذ القرارات، فإن هذه القرارات يطبعها، في العديد من الحالات، غيرُ قليل من سوء التدبير والتقدير، وغيرُ قليل من الارتباك والتردد والتناقض، كما في طريقة التعامل مع حراك الريف منذ ثمانية أشهر. مع أن هذا الحراك، لو حصل مثله في عهد الحسن الثاني، لحلّ المشكل بقرار حاسم ونهائي، وذلك، حسب تقديره للربح أو الخسارة سياسيا، إما بإحراق الحسيمة، كما فعل في 1958 ـ 59، وإما بفتح حوار مع المحتجّين للبدء في الاستجابة لمطالبهم.

فمقارنة مع حكم الحسن الثاني، نستنتج أن الاستبداد الذي كان يميّز حكمه، ليس فقط أنه لم يختفِ في عهد محمد السادس، كما كان مطلوبا ومأمولا، بل أضيف إليه استبداد آخر هو التحكّم. فما يمتاز به عهد الحسن الثاني هو أنه كان يمارس استبداده بنفسه

دون وساطة متحكّمين، أي دون الحاجة إلى مستبدّين صغار يمارسون استبدادهم الخاص بدعوى خدمة الاستبداد الأكبر. فلا نتصور مثلا أن في عهد الحسن الثاني، كان سيجرؤ مسؤول، مهما كان نفوذه أقوى وأكبر، أن يعرّي سجينا أمام الكاميرا وينشر صوره على شبكة الأنترنيت، حتى لو كان هذا السجين هو العدو رقم واحد للحسن الثاني، كما فعل المسؤولون في عهد محمد السادس (يوم 10 يوليوز 2017)، الذين تحدّوا كل القوانين والأخلاق والأديان والقيم والأعراف والحقوق، عندما أمروا بتعرية البطل ناصر الزفزافي وبثّ فيديو عن تلك التعرية على الأنترنيت، إمعانا في الانتقام منه. ولا شك أن المسؤول عن هذه الجريمة الشنعاء والنكراء، لم يُقدم على إعطاء الأمر بارتكابها إلا لأنه واثق أنه في منأى عن أية متابعة أو مساءلة. وبما أنه من غير الممكن أن يكون الملك ـ وإلا لكان ذلك طامة كبرى ـ هو الذي أعطى تعليماته باقتراف هذا الجرم المشهود، فهذا يعني أن المسؤول عن ذلك يتصرّف كـ"ملك" آخر داخل مملكة محمد السادس. والأخطر في هذه الجريمة، أن محمدا السادس، بحكم اختصاصاته الدستورية، هو من يتحمّل في الأخير المسؤولية عنها. وهذا ما يعرفه ويريده المسؤولون المباشرون عن هذه الجريمة. الشيء

الذي يؤكد تحليلنا أن المتحكّمين، الذين صنعتهم الملكية نفسها، يسعون إلى جعلها رهينة في أيديهم، باسمها وتحت غطائها يخرقون القانون وينتهكون الحقوق، ويعتدون على الأبرياء وينتقمون من الشرفاء.

نموذج الحماية الفرنسية:

باستعمالهم للملكية التي صنعتهم لتتقوّى بهم في عهد محمد السادس، يكرّر المتحكّمون نفس الخطة التي نهجتها الحماية الفرنسية، التي احتلت المغرب وحاربت قبائله وقتلت أبناءه ونهبت ثوراته، وكل ذلك باسم حماية الملك، الذي لم يكن سوى ذريعة لاستعمار المغرب، دون إنكار مسؤوليته المباشرة (السلطان مولاي حفيظ) في ذلك الاستعمار لموافقته الصريحة عليه. نفس الشيء يقوم به المتموقعون في المربّع الملكي، أصحاب الحلّ والعقد الجدد، الذين يتذرعون بخدمة الملك لخدمة نفوذهم وتحكّمهم، دون إنكار مسؤولية الملك الذي كان وراء توسّع نفوذ هؤلاء المتحكّمين، الذين هم في الطريق – إن لم يُقطع عليهم – إلى جعله رهينة في أيديهم يستعملونه ويبتزونه، كما كانت تفعل الحماية الفرنسية.

وحتى يعزلوا الملك عن شعبه ليستفردوا به ويستعملوه كما أرادوا، تماما كما كانت تفعل الحماية الفرنسية، عملوا، ودائما باسمه، على إضعاف الأحزاب، وتدجين المعارضة، وإفساد الحياة السياسية، والتساهل مع نهب المال العام، وصنعوا مؤسسات فاقدة للمصداقية ومرفوضة من الشعب، مع رفع تقارير إلى الملك تقول إن كل شيء، بفضلهم، على أحسن ما يرام في المملكة السعيدة، فاطمأنّوا، بكل ثقة وتبجّح، أنهم أحكموا التحكّم، وأن كل سيء تحت رقابتهم وسيطرتهم.

الحراك يبعثر أوراق المتحكّمين:

ثم جاء الحراك الشعبي بالريف، فهزّ أركان تحكّمهم، وبعثر أوراقهم وحساباتهم، وزعزع اطمئنانهم وثقتهم في مخططاتهم، وزرع الشك في فعالية نهجهم وحكامتهم، ورأوا فيه تهديدا مباشرا لتحكّمهم ونفوذهم. فلم يكن أمامهم من حلّ، كدفاع "شرعي" عن البقاء (بقاء تحكّمهم ونفوذهم)، وحتى لا يخسروا كل شيء ويصبحوا بين عشية وضحاها أعداء مكشوفين للشعب، إلا العمل على إنهاء الحراك بالقوة والعنف مع انتهاك صارخ للقانون. وكل ذلك، وهذا هو بيت القصيد، باسم الملك وتحت غطائه. وهم، باستعمالهم

الملك مرة أخرى، يضربون بذلك عصفورين بحجر واحد: القضاء على الحراك، كما يعتقدون ويتوهّمون، وتوريط الملك نفسه في انتهاكات لحقوق الإنسان والشعب، بذريعة أنه هو رئيس الدولة المسؤول دستوريا عن "غزوة" عيد الفطر بالحسيمة، وما سبقها وتلاها من "غزوات" أخرى. وبخلقهم لشرخ بين الملك والشعب، يحوّلون الأول إلى رهينة في أيديهم يستعملونه ويبتزّونه كما يريدون، كما سبقت الإشارة، مع العمل على إقناعه أنه بدونهم فهو في خطر أمام احتجاجات الشارع، التي يصوّرونها له كتهديد للعرش، تماما كما كانت تفعل الحماية الفرنسية، عندما كانت تحارب القبائل التي رفضت الاستعمار بدعوى أنها انفصالية ورافضة للملكية، كما سبق أن شرحنا. فباسم الملك يعتقلون ويختطفون ويداهمون ويحاكمون ويسجنون، حتى لا يطالهم هم أي اعتقال ولا محاكمة ولا سجن، مع أن هذا هو مصيرهم لو كان هناك إعمال للعدالة والقانون. وليس بغريب أن يحذّروا من الحراك الشعبي، كما يفترون عليه في إعلامهم وبلاغاتهم التي رددتها الحكومة المحكومة، أن يؤدي إلى ما يجري في سوريا والعراق واليمن وليبيا من اقتتال وتخريب وحرب أهلية تدميرية ودموية. لماذا؟ لأن في نيتهم، كآخر هروب انتحاري لهم إلى

الأمام، أن يحوّلوا المغرب إلى ما يحذّرون منه، إن كانوا سيخسرون نفوذهم وامتيازاتهم وهيمنتهم وتحكّمهم بالخصوص في الملكية، التي باسمها يفعلون ما يفعلون ويرتكبون ما يرتكبون.

ليس هناك شكّ أن الملك أعطى أوامره لحل مشكل حراك الريف. ولكن هل أعطى الأمر المباشر بتنفيذ "غزوة" عيد الفطر وما سبقتها من "غزوات" منذ 26 ماي 2017؟ مهما كان المسؤول المباشر عن تلك "الغزوة"، فلا يمكن إعفاء الملك من المسؤولية عما وقع، لماذا؟ لأن ذلك، أولا، يتم باسمه كرئيس للدولة وكملك ذي اختصاصات تنفيذية، يسود ويحكم، وثانيا لأن هؤلاء المسؤولين المباشرين عما حدث، يفعلون ذلك خدمة للتحكّم والاستبداد والفساد، وهو شيء خلقته الملكية، وبالتالي فالملك مسؤول عن قرارات خدّامه المتحكّمين والمستبدّين والفاسدين.

الحلقة المفرغة للتحكّم والاستبداد:

إذن عن السؤال حول من يحكم المغرب، يكون الجواب: تحكمه جماعة من المتحكّمين، لكن كوسيلة فقط لتقوية استبداد الملكية كغاية. ونوضّح، لتبيان الفرق بين الاستبداد والتحكّم، أن الاستبداد

هو تحكّم تمارسه الملكية. أما التحكّم فهو استبداد شخصي يمارسه باسمها المقرّبون منها. وإذا كان إضعاف الأحزاب واحتواء المعارضة وإفساد السياسيين، أحد مميزات العهد الجديد، فذلك من أجل مزيد من الاستبداد السياسي والاقتصادي للملكية. ولأن من قوة هذا الاستبداد يستمدّ المستبدّون "الصغار" استبدادهم، الذي يمارسونه كتحكّم، لهذا فهم يعملون كل ما في وسعهم حتى لا يَضعُف استبداد الملكية أو يتراجع، لأن في ذلك ضعفا وتراجعا لتحكّمهم هم أنفسهم. وهذا ما يفسّر صعوبة تحقيق ديموقراطية حقيقية بالمغرب، بانتقال الملكية من شكلها المخزني، الاستبدادي التنفيذي، إلى شكل ملكية برلمانية، لأن ذلك سيعني عدم الحاجة إلى تحكّم ولا متحكّمين يقرّرون، حسب أمزجتهم وأهوائهم وأمراضهم ومصالحهم الشخصية، خارج القانون والدستور، وخارج أية محاسبة ومعاقبة، لأنهم يمارسون تحكّمهم باسم الملك وتحت غطائه.

لكن هؤلاء المتحكّمين، الذين خلقتهم الملكية نفسها لتثبيت استبدادها، صاروا يستعملونها لتثبيت تحكّمهم هم أنفسهم، وهو ما ينتج عنه إضعاف للدور الحقيقي للملك، الذي أصبح يؤدّيه باسمه ونيابة عنه ممارسو التحكّم. ولهذا نرى أن كل القرارات الأمنية

الخرقاء التي تعاملت بها السلطة مع حراك الريف، منذ 26 ماي 2017، مع ما حرّكها من رغبة عقابية وانتقامية، وما شابها من خرق للقانون وانتهاك لحقوق الإنسان، وما صاحبها من ترهيب للسكان ومداهمة للمنازل واختطاف للأبرياء وتعذيب للمعتقلين، واعتداء على المتضامنين معهم في الرباط ومدن أخرى، اتخِذت وطُبّقت كما لو أن الملك غير موجود عمليا، رغم أن كل ذلك يتم مبدئيا باسمه. وهذا لا يعني أن كل القرارات يجب أن يتخذها الملك بنفسه، أو يشرف عليها شخصيا عندما تكون مطابقة للدستور وللقانون، لأن في هذه الحالة لا يمكن الحديث عن تحكّم ولا بغي ولا شطط في استعمال السلطة، لأن قرارات وتصرفات السلطات لم تخالف الدستور والقانون. أما الحضور المطلوب للملك، فهو الذي يقتضيه تدخله الدستوري (الفصل 42) لإيقاف مذبحة الدستور والقانون وحقوق الإنسان، كالتي ارتكبت في الحسيمة، وخصوصا "غزوة" عيد الفطر، وكالتي ارتكبت في حق المناضل الشريف ناصر الزفزافي الذي عُرضت صور له وهو شبه عارٍ على الأنترنيت، تشفيا منه ومسّا بكرامته. فالأكيد أن المتحكّمين، الذين أعطوا أوامرهم الأمنية لاقتراف هذه المذابح الدستورية والقانونية والحقوقية، تصرّفوا كما لو أن

الملك لا سلطة ولا رقابة له عليهم. لكن الأدهى أنهم يفعلون ذلك باسمه. وفي هذا إضعاف لدوره وخطر على الملكية نفسها. وما يجعل هذا الخطر أكبر، هو أنها قد لا تستشعره حتى تعمل على وقفه والحدّ منه.

الحاجة إلى حراك ملكي:

ما هو الحل حتى تتخلّص الملكية من التحكّم الذي يُمارس باسمها، بعد أن كانت هي مصدره وسببه؟ لم يبق لها إلا أن تنضم إلى الشعب بإعلان "حراك ملكي" على شكل "ثورة للملك والشعب" حقيقية، هذه المرة، وليست تلك التي اختلقتها "الحركة الوطنية" كما اختلقت ظهور محمد الخامس على سطح القمر. وإذا كانت مثل هذه الثورة، التي تجمع بين الملك والشعب، تبدو أمرا مستبعدا، بل وخياليا، لأن الاستبداد والفساد يفرّقان بينهما، فذلك لأن المستفيدين من الاستبداد والفساد، من جماعة المتحكّمين، هم الذين يعملون على توسيع الهوة بين الملك والشعب، حتى يستأثروا به ويستعملوه ويبتزّوه من أجل مزيد من الاستبداد والفساد، اللذيْن يجتهدون لتحميل المسؤولية فيهما للملك حتى تتسع تلك الهوة بينه وبين الشعب، كما في حالة الحراك الشعبي بالريف، الذي رفعوا عنه تقارير

إلى الملك تقول بأنه حراك انفصالي ومعادٍ للمغرب وللملك، حتى يقوم هذا الأخير برد فعل في مستوى خطورة الحراك، وهو ما يخلق مزيدا من العداء بين الملك والشعب.

الحلّ إذن بالنسبة للملكية هو، بكل بساطة، أن تقطع مع الاستبداد والفساد اللذيْن يغذيّان التحكّم، الذي كانت تلجأ إليه لحماية استبدادها من أية معارضة حقيقية. وبذلك لن تكون في حاجة إلى متحكّمين ولا مفسدين يحمونها من الشعب، لأن هذا الشعب سيكون هو من يحميها بعد أن تتخلى عن استبدادها، وتتحول إلى ملكية شعبية ومواطِنة، يتوقف بقاؤها واستمرارها على تعلّق الشعب بها، وليس على الاستبداد والفساد والتحكّم. وفي هذا الصدد، فإن الحراك الشعبي بالريف، هو فرصة ذهبية وتاريخية لتتخلص الملكية من عاهتيْها الملازمتين لها، وهما الاستبداد والفساد، اللذيْن يستعملهما المتحكّمون النافذون، الذين يستمدون تحكّمهم ونفوذهم من قربهم من الملك، بشكل يهددها ويشكل خطرا عليها، وذلك بإظهارها كما لو كانت معادية للشعب، من خلال الشطط الكبير في استعمال السلطة الذي يمارسه المتحكّمون، بنفوذهم الأمني الكبير وسلطاتهم الواسعة، على الشعب باسم الملك.

أما في ما يتعلق بالمعتقلين السياسيين لهذا الحراك الشعبي، وفي علاقة برغبة الملكية في القطع مع الاستبداد والفساد، فلا يكفي الإفراج عنهم ومتابعة من اختطفوهم وعذّبوهم وأساؤوا إليهم، بل تجب مكافأتهم على تنبيههم للملكية إلى مخاطر الاستبداد والفساد، اللذيْن بسببهما تحوّلت إلى مجرد وسيلة في يد تلك المجموعة الصغيرة من المتحكّمين الذين صنعتهم بأيديها، يمارسون بها تحكّمهم المزاجي والشخصي، الذي جعلوا منه الحاكم الحقيقي للمغرب.

(11 ـ 07 ـ 2017)

*****

هل نقّذ الزفزافي تهديده بالتسبّب في سُعار المخزن؟

عندما نحلّل تعامل السلطات المخزنية مع حراك الريف، فقد لا نجد وصفا أنسب لهذا التعامل من مفهوم "السُّعَار". هو أنسب لأنه يعني، في استعمالاته المجازية، "الجنون"، و"الغضب الشديد" الذي يتّخذ شكل هيجان قوي واندفاع جارف. من جهة أخرى، "السعار"، في معناه الأصلي، هو مرض ناتج عن فيروس يصيب ويسكن الجهاز العصبي، المتحكّم في حركات الجسد والضابط لانفعالاته واندفاعاته. ومن أعراض هذا المرض عند الإنسان (نقصد هنا السعار الذي يصيب الإنسان وليس الذي يخص الحيوان)، كما يعدّدها موقع (http://santecheznous.com/condition/getcondition/rage)،نذ ذكر:

- الاضطراب (l'agitation)،
- الارتباك (la confusion)،
- اهتياج حاد (une excitation majeure)،
- الإهلاسات (des hallucinations)...

ولنلاحظ مدى علاقة هذه الأعراض بمعنى "الجنون" الذي يدل عليه لفظ "سعار" كما أشرنا، وبحالة الهيجان والغضب الشديد، ومدى علاقة كل ذلك بالجهاز العصبي، الذي يؤدي اعتلاله إلى اختلال الجسد في أداء وظائفه. فالاضطراب والارتباك كانا واضحين في سلوكات السلطات المخزنية إزاء الحراك الشعبي بالريف: فبعد أن اعترفت أن مطالب هذا الحراك مشروعة، قامت باعتقال المنادين بهذه المطالب، مكذّبة بذلك اعترافها بمشروعية تلك المطالب؛ وبعد أن أقرّت أن حق التظاهر السلمي يضمنه الدستور، نزلت بالهراوات على أجساد المتظاهرين المسالمين، ضاربة بالدستور عرض الحائط؛ وبعد أن أكّدت أنها ستتقيّد باحترام القانون والالتزام بالمساطر في تعاملها مع المعتقلين، لم تتردد في ضربهم وتعذيبهم وتصويرهم شبه عراة في أماكن الاعتقال، خارقة بذلك لكل القوانين ومنتهكة لكل المساطر... أما الإهلاسات (تصور أشياء غير موجودة على أنها حقيقة) فتتجلى في ربط الحراك بالانفصال، وبالمؤامرة، وبالفتنة، وبالتمويل الخارجي لضرب الوحدة الوطنية، وبالبوليساريو، وبالتشيّع... أما الغضب الشديد، المصحوب بالهيجان والاندفاع، فتعبّر عنه الاعتقالات العشوائية، وتكسير أبواب المنازل، وحصار الأحياء، وترهيب السكان،

ومداهمة حتى البحر بلباس البر، وتعذيب المعتقلين وتعريتهم... بهذه السلوكات الرعناء تكون السلطات المخزنية قد تصرّفت، ليس بما يمليه القانون ويفرضه احترام حقوق الإنسان، بل تصرّفت بضغط من سعار الرغبة في الانتقام والتأديب، الذي أفقدها الصواب وجعلها تحت رحمة الانفعال الحادّ والاندفاع الأهوج. وقد بلغ هذا السُّعار ذروته في "غزوة" عيد الفطر ليوم 26 يونيو 2017، وفي "مجزرة" غاز لاكريموجين ليوم 20 يوليوز، اللتيْن نفذتهما السلطات المخزنية بالحسيمة بعدوانية قلّ نظيرها، كشفت خلالهما أنها تتصرّف حقا كالمسعور الذي يعضّ وينهش ويهاجم كل من يقع عليه بصره، لتوهّمه أنه يشكّل تهديدا لحياته.

من تسبّب للمخزن في هذا السعار الذي أصاب "جهازه العصبي" وأفقده صوابه وتوازنه؟ ليس هو الحراك في حد ذاته كحراك شعبي، كما يبدو للوهلة الأولى. وإنما ما يعتبره هذا المخزن محرّكا لذلك الحراك، وهو قائده ناصر الزفزافي، فكّ الله أسره. ولهذا فالمشكلة اليوم، بالنسبة للمخزن، ليست مطالب الحراك، ولا عدم إنجاز البرامج التنموية المقررة للحسيمة في 2015، ولا طحن الشهيد محسن فكري الذي معه انطلق الحراك، وإنما مشكلته هي وجود

شخص يُسمّى ناصر الزفزافي، الذي تسبّب له في هذا السعار الذي دمّر خلايا "جهازه العصبي"، كما كتبتُ، وجعل كل أفعاله، ذات العلاقة بالحراك والريف عامة، هي مجرد استجابة للمثيرات التي يولّدها هذا السعار. فظهور زعيم يحبه ويناصره الشعب، بل ويؤيده حتى منتقدوه والمختلفون معه، ومن خارج "الزعامات" التقليدية، الحزبية والقومية والدينية، وينتمي إلى الريف وإلى الأمازيغية، أي ينتمي إلى هامش الهامش، لهو شيء يخلق الذعر والفزع لدى المخزن، مما يجعل ردود فعله تكتسي أعراض المصاب بالسعار، الذي يُفقد ضحيته اتزانه وتوازنه، بسبب تأثيره المباشر على الدماغ، كما سبقت الإشارة.

والغريب، بل الأغرب، أن قائد الحراك السيد ناصر الزفزافي، سبق له أن قال في أحد فيديوهاته الغاضبة، بعد نجاته من محاولة اغتيال تعرّض لها بأمزورن، وبلهجة تهديدية: «أذ سموزّرغ رمخزنّا = سأسبّب السعار لهذه الدولة المخزنية». وها هو تهديده يُنفّذ كما توعّد بذلك. وها هي أمارات السعار تظهر جلية في سلوكات المخزن وقراراته ذات الصلة بحراك الريف. ولهذا فالمشكلة بالنسبة للسلطة المخزنية لا تتوقف عند الاستجابة لمطالب الحراك، وإلا لكان الأمر

سهلا وبسيطا. وقد بدأت فعلا، وبطريقتها الخاصة، في الاستجابة لتلك المطالب. وإنما يتعلق الأمر بالقائد ناصر الزفزافي، الذي أصبح يشكّل عقدة نفسية حقيقية للمخزن، تسبّب له الأرق و"تصبّب" له العرَق، لأنه يمثّل "بروميثيوس" المغربي (انظر مقالنا حول "ناصر الزفزافي أو بروميثيوس المغرب" ضمن هذا الكتاب) الذي تجرأ أن يسترد من "محجوزات" المخزن، كما سبق أن فعل "بروميثيوس" اليوناني، الشعلة المقدّسة للحرية والعدالة والكرامة، ويعيدها إلى الشعب المغربي ليبدّد بها حلكة القمع والظلم والاستبداد والفساد. وهذا ما يفسّر أن المخزن، إذا كان قد قمع تظاهرة 20 يوليوز 2017 بالحسيمة بوحشية لا حدود لها، فذلك لأن هذه التظاهرة قدّمت له الدليل الملموس أن كلمة ناصر الزفزافي لا تزال مسموعة، وأن الدعوة التي وجّهها، منذ أزيد من شهرين، للتظاهر بالحسيمة يوم 20 يوليوز، استجاب لها، ليس الريفيون وحسب، بل آلاف المغاربة من كل مناطق المملكة. وهذا ما جعله يفقد أعصابه ويتحوّل إلى وحش مسعور، ينتقم بلا رحمة من المشاركين في التظاهرة عقابا لهم على ولائهم للزفزافي، رغم كل ما بذله (المخزن) من مجهود جبّار منذ اعتقاله، لتشويه صورته والنيل من مكانته في قلوب المغاربة،

كاتهامه بالخيانة والانفصال، ونشر صوره الخاصة على الأنترنيت، وتصويره شب عارٍ، وتجنيد الإعلام البلطجي للافتراء عليه والانتقاص من قدره والإساءة إلى سمعته.

لم يعد السعار مرضا قاتلا منذ أن اكتشف العالم الفرنسي "لويس باستور" (1822 ـ 1895) اللقاح المضاد لهذا الداء. وبما أن اللقاح ضد السعار، كما توصّل إليه "باستور"، يُصنع من نفس المادة التي تكون هي سبب الإصابة بهذا المرض، فكذلك لا مناص للمخزن، لعلاج إصابته بأعراض السعار، من أخذ تلقيح من الزفزافي الذي تسبّب له في ذلك السعار. كيف ذلك؟ يكفي الجلوس مع قادة الحراك، بعد إطلاق سراحهم، والتفاوض معهم، بجدية وصدق، حول ملفهم المطلبي. ولن ينتقص ذلك شيئا مما يُسمّى "هيبة" الدولة. بل سيقوّيها لأن الدولة تكون قد تصرّفت بحكمة وعقلانية وديموقراطية. وهذا ما يشكل "الهيبة" الحقيقية للدولة، وليست "الهيبة" المزعومة التي تفرضها بالقمع والاعتقالات والهراوات.

وعلى ذكر التفاوض مع قادة الحراك، نؤكد أنه لم يسبق لأية جهة حكومية رسمية أن استدعتهم أو طلبت منه فتح حوار حول المطالب المرفوعة، عكس الافتراءات التي روّجتها الصحافة المدافعة عن موقف

المخزن، التي ادعت أن المحتجين رفضوا كل حوار مع المسؤولين، وذلك لتبرير المقاربة القمعية التي تعاملت بها السلطات المخزنية مع الحراك. وقد انطلت هذه الكذبة حتى على محللين سياسيين "كبار" رددوا، في قنوات إخبارية أجنبية عالمية، أن المقاربة الأمنية كانت هي الخيار الوحيد بعد أن رفض المحتجون أي حوار مع المسؤولين الحكوميين. مع أن الذين رفض المحتجون التفاوض معهم هم ممثلو الأحزاب، لأنهم يعرفون أنهم لا يمثلون شيئا. وقد كانوا ينتظرون، عندما قدم وزير الداخلية بوفده الوزاري إلى الحسيمة قبل بدء الاعتقالات، أن يستدعيهم لفتح حوار معهم حول مطالب الحراك، لكنه ربأ عن ذلك ولم يفعل لأنه كان قد اتخذ قرار التدخل القمعي في حقهم. ولهذا فمن البهتان السخيف القول إنهم رفضوا الحوار مع الوفد الوزاري الذي زار الحسيمة، والذي كان هدفه ليس هو التفاوض مع المحتجين، بل هو التحضير للهجوم عليهم واعتقالهم.

إن الحراك الشعبي بالريف، والذي أصبح حراكا شعبيا لكل المغرب، فرصة للمخزن ليلقّح نفسه بمصل الديموقراطية، لينتقل من دولة المخزن إلى دولة القانون والمؤسسات. وسيكون من نتائج هذا الانتقال الإفراج عن "المحجوزات" المشار إليها أعلاه، والتي هي

الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، التي تدور حولها مطالب الحراك الشعبي بالريف وبباقي مناطق المغرب. أما بدون الاستعمال المستعجل لهذا اللقاح، فإن داء السعار سيؤدّي إلى تدمير الجهاز العصبي للمخزن، مما سيُفقده القدرة على التفكير والتبصّر، كما بدأت تظهر أعراض هذا الفقدان للتفكير والتبصّر في ما يصدر عنه من ردود فعل بدائية، تعتمد على الانتقام والعنف وقوة القمع بسبب غياب قوة التفكير والتبصّر.

(2017 ـ 07 ـ 25)

*****

خرافة وحقيقة "أن التحقيق سيذهب بعيدا"

بمجرد تسرّب فقرات من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بداية يوليوز 2017، تفيد أن معتقلي حراك الريف كانوا ضحية تعذيب مورس عليهم، سارعت مديرية الأمن الوطني إلى إصدار بلاغ تستنكر فيه ما جاء في التقرير المسرّب، وتنفي أن يكون المعتقلون المعنيون قد تعرّضوا لأي تعذيب أو أية ممارسة مخالفة للقانون. لكن إذا كان جهاز الأمن هو المتهم بممارسة التعذيب على المعتقلين، فكيف نصدّق ما جاء في بلاغه الذي ينفي تلك الممارسة؟ يجب أن تكون هناك جهة، من غير جهاز الأمن، هي التي تثبت أو تنفي حصول التعذيب.

ومعلوم أن هذه الجهة هي القضاء. لكن حتى على فرض أن القضاء قام بالمتعيّن وعرض مدّعي التعذيب على الخبرة الطبية، وفتح تحقيقا قضائيا بناء على نتائج تلك الخبرة، فالراجح أن تبقى نتائج التحقيق مجهولة بدعوى "سرية" هذا التحقيق، هذه "السرية" التي غالبا ما تعني قبر القضية. ولهذا لما سئل وزير العدل السيد أوجار، الذي سبق أن صرّح، داخل لجنة العدل والتشريع، بأنه رفع تقرير مجلس حقوق الإنسان بخصوص مزاعم تعذيب معتقلي الريف إلى

القضاء، حول مصير ذلك التقرير، أجاب بأن التحقيق حول الموضوع محاط بالسرية. مع أن سرية التحقيق، عندما تكون شبه أبدية لا نهاية لها للكشف عن نتائجها، تساوي عدم التحقيق، لأن لا أحد من المسؤولين المتورّطين ستمسّه نتائج ذلك التحقيق التي تبقى مجهولة، وبالتالي كأنها غير موجودة. ففي هذه الحالة، يكون الغرض من التذرّع بالسرية، ليس هو مصلحة العدالة التي من أجلها قرر المشرّع مبدأ سرية التحقيق، وإنما مصلحة الذين قد يثبت التحقيق تورّطهم في الممارسة المخالفة للقانون، وذلك بإبقائهم "سريين"، أي غير معروفين، حتى لا يُقدموا إلى العدالة وينالوا ما يستحقونه من عقاب. إنها، بكل بساطة، طريقة أخرى للإفلات من العقاب.

لكن إذا كانت الجهات المتهمة بتعذيب معتقلي حراك الريف تتهرّب من مسؤوليتها عن ذلك، إما بمجرد نفيها لادعاءات المعتقلين بمبرر افتقارها إلى دليل، أو بالاحتماء بسرية التحقيق التي لا نهاية لها، والتي تجعلهم في منأى عن أية مساءلة أو متابعة، لأن التحقيق لم يكشف عن النتائج ولا عن الأشخاص المتورطين، فإن التعذيب النفسي لناصر الزفزافي بتصويره شبه عارٍ مع نشر ذلك على الأنترنيت، هو فعل مشهود ارتكب أمام الملايين الذين يكونون قد

شاهدوه على الأنترنيت. والتجرؤ على تصوير ونشر ذلك الفيديو، الذي ينقل تلك الفعلة الشنعاء والنكراء على الملأ، يقدّم الدليل على مدى استخفاف المسؤولين عن هذه الجريمة بالقانون، ما دام أنهم لم يحاولوا إخفاءها ولا نفيها، بل أرادوا، على العكس من ذلك، وفي تحدٍّ سافر للقانون، أن يكون الشهود على جريمتهم بالملايين. وهو ما يعني أن هؤلاء الجناة لم يتجاسروا على اقتراف هذا الجرم المشهود إلا لأنهم واثقون أنهم في منأى عن أية مساءلة. وهذا صحيح لأن الجريمة هي جريمة دولة وليست جريمة أشخاص، وإلا لتابعت الدولة هؤلاء الأشخاص. وهذه الجريمة البشعة، التي تشكّل تعذيبا نفسيا، ومسّا بالكرامة، وانتهاكا لحرمة الجسد لمعتقل موضوع تحت مسؤولية الدولة، لا تحتاج، نظرا لطابعها التلبّسي المعروض على الأنترنيت، إلى تحقيق وخبرة قد يستغرقان وقتا لأثبات وقوعها حتى تتم، بناء على ذلك، متابعة مرتكبيها.

نعم لقد صرّح وزير حقوق الإنسان السيد الرميد "أن التحقيق سيذهب بعيدا" بخصوص هذه الفضيحة. كما أعلن الوكيل العام لاستئنافية البيضاء، عبر بلاغ رسمي بتاريخ العاشر من يوليوز 2017، أنه أمر بفتح تحقيق حول الموضوع. وقد مر الآن (نحن في 25

غشت 2017) شهر ونصف على صدور بلاغ الوكيل العام دون أن يُعرف شيء عن مآل ونتائج هذا التحقيق، بدعوى، كما العادة، أنه "سري". مع أن الكشف عن المسؤولين عن ذلك الفيديو قد لا يتطلب مجهودا كبيرا ولا وقتا طويلا، كما في حالة شبكة دولية تتاجر في تصوير معتقلي الريف عراة، لو كانت هناك رغبة حقيقية في الكشف عن هؤلاء المسؤولين وتقديمهم للعدالة. مما يؤكد أن الفعل، رغم أن منفّذيه، من بين الموظفين والأمنيين، هم أشخاص طبيعيون، هو جريمة تُنسب للدولة، التي أرادت بها أن تهين القائد الزفزافي بتعريته، لكنها عرّت في الحقيقة على عورتها التي ظهرت بلا غطاء قد تتستّر به على بشاعة الأساليب الحاقدة والانتقامية والمهينة التي تتعامل بها مع الشرفاء والشهام، توهّما منها أنها بذلك قد تُنقص من رمزيتهم وتُبخس من مكانتهم عند الشعب. والمفارِق في التحقيق الذي أمر به الوكيل العام أن الشرطة هي من أُسندت لها مهمة القيام به. وهو ما يطرح السؤال التالي: كيف لمتهم بارتكاب جريمة أن يُكلّف هو نفسه بالتحقيق فيها؟

ومن هذه الجريمة، التي ارتكبت في حق البطل الزفزافي، والتي لا يمكن إنكارها ولا إخفاؤها لأنها ارتكبت بشكل علني ومشهود،

نستنتج حجم الجرائم، التي تدخل في التعذيب الجسدي والنفسي لمعتقلي الحراك، والتي تكون قد ارتكبت في حقهم أثناء فترة الحراسة النظرية، والتي لم تُنشر عنها تسجيلات توثّقها وتشهد عليها، وخصوصا أنهم أكدوا أمام قاضي التحقيق بأنهم تعرّضوا للضرب والإهانة، وتم تصويرهم وهم شبه عراة، وفيهم من كانوا عراة بالكامل، وأُخذت لهم عينات من لعابهم لاستخراج حمضهم النووي بدون رضاهم وبدون أي أمر قضائي. إنها انتهاكات بالجملة تعصف بكل ادعاءات المسؤولين أن اعتقال ومتابعة موقوفي حراك الريف، تجري في احترام كامل للقانون والمساطر.

وتنضاف إلى قضية التحقيق الذي أمرت به النيابة العامة بخصوص تصوير الزفزافي شبه عارٍ، دون أن تظهر نتائجه، قضية التحقيق في مقتل الشهيد عماد العتابي جراء الاستعمال المفرط للقوة والعنف، من طرف القوات العمومية لتفريق تظاهرة سلمية بالحسيمة ليوم 20 يوليوز 2017. فقد أكد الوكيل العام بالحسيمة، هو كذلك، أن التحقيق في أسباب وفاة العتابي «ستذهب إلى أبعد مدى، وفور انتهائها سيتم ترتيب الآثار القانونية عليها وإخبار الرأي العام بالنتائج التي تم التوصل إليها». لكن من خلال التعتيم الذي لفّ

قضية المرحوم العتابي منذ إصابته البليغة في الرأس يوم 20 يوليوز 2017، وتهريبه من الحسيمة إلى المستشفى العسكري بالرباط، ومنع عائلته من الاطلاع على التقرير الطبي، ومن رؤيته قبل الدفن...، نستنتج "المدى الأبعد" الحقيقي الذي سيذهب إليه التحقيق.

هذا النوع من "التحقيقات"، التي يكون الإعلان عن فتحها بمثابة إيذان بإحكام إغلاق ملفاتها، هو الذي جعل فايسبوكيين يعلّقون بسخرية طريفة وظريفة، عندما ردّوا على تصريح الوزير السيد الرميد، الذي قال بأن التحقيق "سيذهب بعيدا" في قضية تعرية الزفزافي، أن المقصود بكلام الوزير هو أن التحقيق سيذهب بالفعل بعيدا جدا حتى أنه سيكون من باب المستحيل أن يرجع إلى الموضوع الذي ينصبّ عليه هذا التحقيق. ولهذا فتأكيد المسؤولين أن "التحقيق سيذهب بعيدا" أو "سيذهب إلى أبعد مدى"، هو، عندما يتعلق الأمر بجرائم تكون الدولة فاعلة فيها، خرافة ووهم، لأن الغاية من مثل هذا التحقيق، ليست هي الكشف عن الحقيقة بل إخفاؤها. لكن هذا التأكيد، من جهة أخرى، هو حقيقة لأن التحقيق سيذهب بالفعل بعيدا، وبمسافات طويلة، عن الحقيقة وعن المتورّطين في تلك

الانتهاكات، والذين لن يقترب منهم بسبب "المدى البعيد" الذي يفصل بينهم وبين هذا التحقيق.

والأخطر الأسوأ في هذه "التحقيقات"، التي لا يُكشف عن نتائجها ولا تؤدّي، بالتالي، إلى متابعة ومعاقبة أي مسؤول عن الأفعال الجُرْمية موضوع تلك "التحقيقات"، ليس هو الإفلات من العقاب فحسب، وإنما هو ما ينتج عن ذلك ويرتبط به من تشجيع ضمني على الاستمرار في ممارسة نفس الأفعال وتكرارها.

(25 ـ 08 ـ 2017)

*****

خرافة "المحاكمة العادلة" لمعتقلي حراك الريف

"المحاكمة العادلة" ومفارقاتها في المغرب:

أكد وزير العدل السيد محمد أوجار، أمام مجلس النواب يوم 13 يونيو 2017، جوابا على سؤال بخصوص معتقلي الريف، «أن الحكومة حريصة على قرينة البراءة وعلى احترام كل مقتضيات المحاكمة العادلة». أكيد أن محاكمة هؤلاء المعتقلين، والتي شُرع فيها منذ مدة بالنسبة للمحالين منهم على محاكم الحسيمة والناظور، كانت وستكون "عادلة". ولكن ما معنى "محاكمة عادلة"، وما هي شروطها؟ من شروطها أن تكون، ما لم يكن هناك سبب معقول يمنع ذلك، علنية يمكن أن تحضرها عائلات المتهمين والصحافة الوطنية والدولية، والمنظمات الحقوقية الوطنية وحتى الدولية. والأهم، في "المحاكمة العادلة"، أن المحكمة تستمع إلى المتهمين الذين يتكلمون بكل حرية، وتُعطَى كذلك كل الحرية والوقت للمحامين للرد على مزاعم النيابة العامة، وتقديم ملتمسات ودفوعات شكلية وجوهرية تكون المحكمة ملزمة بمناقشتها والرد عليها... هي إذن "محاكمة عادلة" لأن المحكمة لن تعتمد على شيء من خارج القانون

والضوابط المسطرية. القانون، كل القانون، ولا شيء غير القانون أثناء كل أطوار المحاكمة.

لكن إذا سلّمنا أن محاكمة معتقلي الريف ستكون "عادلة"، لأن شروط "المحاكمة العادلة"، مثل التي أشرنا إليها، ستكون قائمة ومتوفرة، فإن ذلك يستتبع أن المحاكمات، التي أدخلت مئات الأبرياء إلى السجن في فترة ما يُعرف بسنوات الجمر والرصاص، كانت، هي أيضا، "عادلة"، وأن المدانين كانوا بالفعل مجرمين وليسوا أبرياء. لماذا ستكون إدانة هؤلاء الأبرياء "عادلة"؟ لأن نفس شروط وضمانات "المحاكمة العادلة"، كالتي ذكرناها، وخصوصا حرية المتهمين في الكلام والرد على التهم، وحق الدفاع في إثارة كل الدفوعات الشكلية والجوهرية التي قد تبرئ المتهمين، وضمان مناقشة الملفات من كل جوانبها أمام هيئة المحكمة في إطار القانون والشفافية، كانت حاضرة وموجودة في تلك المحاكمات. ومع ذلك فقد سبق للدولة، التي حاكم قضاؤها هؤلاء المتهمين، أن اعترفت، هي نفسها، من خلال إنشائها لهيئة "الإنصاف والمصالحة"، وصرفها تعويضات لمن أدانهم ذلك القضاء، أن أولئك المدانين كانوا ضحية محاكمات ظالمة

وسياسية وانتقامية، غابت فيها وعنها أبسط شروط "المحاكمة العادلة".

وهذا مأزق حقيقي: لو كانت محاكمات سنوات الجمر والرصاص عادلة، فالنتيجة أن محاكمة الريفيين ستكون عادلة نظرا لتوفر نفس شروط "المحاكمة العادلة" في الحالتين. أما وأن المحاكمات الأولى لم تكن، وباعتراف الدولة نفسها، عادلة، فيقينيٌّ أن محاكمة الريفيين ستكون غير عادلة كذلك، لتكرار نفس الشروط، التي جعلت المحاكمات الأولى غير عادلة، في المحاكمات الثانية، الخاصة بمعتقلي الريف. فنفس الأسباب تعطي دائما نفس النتائج. أين تكمن المشكلة في هذا المأزق؟

ما جدوى "المحاكمة العادلة" إذا كانت المحاضر ظالمة؟

تكمن في أن ضمانات وشروط "المحاكمة العادلة"، بالمغرب، تبتدئ وتنتهي داخل قاعة الجلسات بالمحكمة، أمام قضاة احترافيين ومختصين. لكن موضوع المحاكمة ينصبّ على التهم التي تتضمنها محاضر أنجزتها الشرطة القضائية، والتي لا ينتمي رجالها إلى القضاء الاحترافي المختص، وإن كانوا يعملون قانونيا تحت إمرته

وإشرافه. فبعد إعداد هذه المحاضر من طرف من ليسوا قضاة، يبدأ دور القضاة الحقيقيين (قضاة النيابة العامة، قضاة التحقيق، قضاة هيئة الحكم)، الذين يكيّفون تلك التهم حسب الجرائم التي تناسبها، ليسهل بعد ذلك تحديد عقوباتها المقررة في القانون. ونادرا جدّا جدّا ما تُرفض مثل تلك المحاضر، رغم ما قد يشوبها من خروقات تكون سببا أكثر من كافٍ لبطلانها وإبطالها، وخصوصا إذا كانت الدوافع وراء الاعتقال سياسيةً وانتقامية وعقابية، كما في حالة معتقلي حراك الريف. وكمثال على ذلك حقُّ المتهم في التزام الصمت، الذي يفرض القانون (الفقرة الثالثة من الفصل 23 من دستور 2011، والفقرة الثانية من الفصل 66 من قانون المسطرة الجنائية) على ضابط الشرطة القضائية أن يذكّر به وجوبا المعتقلَ عند استنطاقه. فكم من محاضر تدوّن فيها الشرطة القضائية أن الموقوف اختار التزام الصمت، لتبقى تلك المحاضر فارغة لا تتضمن أية أفعال يعترف الموضوع تحت الحراسة النظرية أنه ارتكبها؟ أكاد أجزم أنها منعدمة بالنسبة لجميع معتقلي الريف. فهل من المعقول والطبيعي أن حوالي أربعمائة معتقل "اختاروا" جميعهم، كما لو اتفقوا على ذلك، الكلامَ و"الاعتراف" بالمنسوب إليهم، ولم يختر ولو واحد منهم التزام

الصمت، رغم أن ضابط الشرطة يكون قد أخبره بحقه في ذلك كما ينص القانون، وكما تؤكد على ذلك ديباجة المحاضر؟ وحق المتهم في التزام الصمت أثناء استنطاقه من طرف ضباط الشرطة القضائية، ليس مجرد إجراء ثانوي غير ذي أهمية، وإنما هو إجراء جوهري لتحقيق "المحاكمة العادلة". وهذا ما يفسّر أن الدستور نفسه ينصّ على هذا الحق رغم أن هناك قانونا خاصا ينظّم الموضوع، وهو قانون المسطرة الجنائية.

صحيح أن حتى في الدول الديموقراطية، التي لا يشك أحد في نزاهة عدالتها وموضوعية قضائها، تقوم الشرطة القضائية، وليس بالضرورة القضاة الاحترافيون المختصون، بإنجاز محاضر الاستماع والاستنطاق للموقوفين الموضوعين تحت الحراسة النظرية. وهي المحاضر التي تشكّل المادة الأولى للمتابعة والمحاكمة. لكن في مثل هذه الدول، فبالإضافة إلى أن استنطاق المتهم يجري بحضور محامٍ وأمام كاميرات تسجّل أطوار الاستنطاق، فإن أي خرق للقواعد المنظمة لاعتقال المتهم ولوضعه تحت الحراسة النظرية ولاستنطاقه بمخافر الشرطة، كالاعتقال العشوائي أو التعسفي، أو الاختطاف من الشارع العام، أو مداهمة المنازل وكسر أبوابها بدون إذن قضائي، أو الضرب

والتعذيب، أو الإهانة والمعاملة القاسية، أو إجبار الموقوف على التوقيع على المحضر دون قراءته أو دون فهم محتواه...، والذي (الخرق) يثبته المتهم أو محاميه أمام القاضي المختص ، يترتب عنه بطلان المحاضر وإسقاط التهم، ومتابعة موظفي الشرطة القضائية المسؤولين عن تلك الخروقات. أما في المغرب، وبالرغم أن القانون المغربي يمنع، هو أيضا، مثل هذه الانتهاكات، ويعاقب عليها، إلا أنه، من الناحية العملية، وخصوصا عندما يتعلق الأمر باعتقالات تحرّكها خلفيات سياسية وانتقامية وعقابية، كما هو شأن ملف معتقلي الريف، فإنه من الصعب، حتى لا أقول من المستحيل، استبعاد تقارير ومحاضر الشرطة بعلّة خرقها للقانون، فبالأحرى محاسبة المسؤولين عن هذا الخرق. ولهذا لم يستطع القضاء التحقيق والبتّ في ما صرّح به معتقلو حراك الريف من تعرّضهم للضرب والإهانة والمعاملة القاسية، والإجبار على التوقيع على محاضر دون الاطلاع عليها، وفي نشر صور للصنديد الزفزافي وهو شبه عارٍ...، ولا الكشف عن نتائج التحقيق في مقتل الشهيد عماد العتابي نتيجة الاستعمال المفرط للعنف من طرف قوات الأمن لتفريق التظاهرة السلمية ليوم 20 يوليوز 2017 بالحسيمة... وقد رأينا كيف أشاد رئيس الدولة

بعمل رجال الأمن بالحسيمة في خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2017. وهو ما قد يفهمون منه أنه تشجيع لهم على مواصلة نفس الممارسات القمعية، وتنزيه لهم عن ارتكاب الأخطاء أو خرق القانون أو تلفيق التهم للأبرياء.

فالفرق بين "المحاكمة العادلة" في الدول الديموقراطية الحقيقية، ودولة المغرب ذات الديموقراطية المخزنية الصورية، هو أن هذه "المحاكمة العادلة" تبتدئ، بالنسبة للدول الأولى، من لحظة اعتقال الظنّين أو المشتبه فيه. أما في المغرب فتبتدئ من يوم تقديمه إلى المحكمة، التي ستحاكمه بناء على محاضر أُنجزت خارج المحكمة، وبلا تسجيلات فيديو تُثبت أن ما جاء في المحضر هو ما قاله ووقّع عليه برضاه، وفي غياب أي محامٍ، عكس ما يجري به العمل في الدول التي تحترم وتصون حقوق وكرامة الإنسان، حتى عندما يَثبُت تورّطه في ارتكاب جناية على درجة كبيرة من الخطورة. وهذه هي المفارقة الكبيرة في "المحاكمة العادلة" بالمفهوم المغربي: كل ضمانات "المحاكمة العادلة" متوفّرة أثناء جلسات المحاكمة وأمام قضاة احترافيين ومختصين. لكن الأفعال التي تشكّل موضوع هذه المحاكمة ـ وهذا هو بيت القصيد ـ تبقى هي التهم المدوّنة في محاضر الشرطة

القضائية. وهي محاضر لا تتوفر فيها، بخصوص معتقلي الريف، أدنى شروط "المحاضر العادلة"، كتلك المتوفرة في "المحاكمة العادلة". فهذه المحاضر هي التي تحدّد، في الواقع، المصير القضائي لهؤلاء المتهمين، وبالتالي فهي التي تحاكمهم في الحقيقة، ما دام أن محاكمتهم ليست سوى تكييف قانوني، من طرف القضاء، للأفعال التي تنسبها تلك المحاضر إلى أولئك المعتقلين الأبرياء.

لا تعني هذه الملاحظات أن الذين رشقوا قوات الأمن بالحجارة، أو خططوا للمس بالأمن الداخلي للمملكة، كما جاء في العديد من محاضر الشرطة القضائية، لا تجب متابعتهم ومحاكمتهم بسبب أفعالهم. بل يجب إنزال أقسى وأقصى العقوبات في حقهم. وإنما السؤال هو: هل هؤلاء الذين يقبعون في السجون، ممن حوكموا أو ينتظرون المحاكمة من معتقلي الريف، قد ارتكبوا ماديا هذه الأفعال التي يحاكمون عليها؟ فمن السهل، في هذه الظروف الخاصة بحراك الريف، والذي تريد السلطة إخماده بجميع الوسائل، أن يلقى عليك القبض ويُحرر لك محضر يقول بأنك شاركت في تظاهرة بدون تصريح مسبّق، أو رشقت قوات الأمن بالحجارة، أو تخطط للانفصال...، فتحكم عليك المحكمة بالسجن بعد أن توفّر لك كل

ضمانات "المحاكمة العادلة"، من محكمة عادية وغير استثنائية ولا عسكرية، وقاضٍ للتحقيق احترافي ومختص، واحترام كامل لحقوق الدفاع، واستماع إلى شهود النفي إن وُجدوا، وضمان الحق في استئناف الحكم والطعن فيه... هذا هو نموذج "المحاكمة العادلة" لمعتقلي الريف. أما المحاضر غير العادلة، التي على أساسها يحاكم هؤلاء المعتقلون، فهي خارج عناصر "المحاكمة العادلة". هكذا تبرّر الغايةُ، التي هي القضاء على الحراك والانتقام من الحراكيين، الوسيلةَ، التي هي الاعتقال والمحاكمة والسجن. وهنا نجد أنفسنا أمام أخطر مظاهر غياب العدالة، والمتجلية في استعمال آليات العدالة نفسها لممارسة الظلم والشطط والانتقام والاستبداد. وهو ما عبّر عنه مونتسكيو" (Montesquieu) عندما كتب: «ليس هناك استبداد أسوأ من ذلك الذي يُمارس باسم القانون وتحت غطاء العدالة».

العودة إلى ممارسات سنوات القمع والرصاص:

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن فحوى مفهوم "العدالة الانتقالية"، الذي راج استعماله في السنين الأخيرة بقوة في المغرب، سواء عند جهات رسمية أو غير رسمية، في أوساط المتهمين بالعدالة وحقوق الإنسان. فإذا كانت "العدالة الانتقالية" تعني، في حالة المغرب،

مجموعة التدابير القضائية والقانونية والسياسية التي طبّقتها الدولة من أجل معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لسنوات القمع والرصاص، والعمل على تفادي تكرار مثل هذه الانتهاكات، فإن ما تمارسه الدولة بالريف، منذ 26 ماي 2017 إلى اليوم (7 شتنبر 2017)، يعطي مدلولا آخر وجديدا لهذا المفهوم. فـ"العدالة الانتقالية" Justice transitionnelle ou de transition، لا تعني، بالنظر إلى الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع نشطاء حراك الريف، معالجة ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجبر الضرر، والإصلاح السياسي، ووضع آليات تمنع تكرارا مثل تلك الانتهاكات، وإنما تعني بالفعل "الانتقال" ـ كما يدلّ على ذلك المعنى اللغوي في العربية لكلمة "انتقال" ـ إلى ممارسة نفس الانتهاكات التي من أجلها استحدثت تلك "العدالة الانتقالية". يعرف المغرب إذن "عدالة انتقالية" بهذا المفهوم، الذي يعني العودة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي حفل بها عهد الراحل الحسن الثاني.

والدليل على هذه العودة و"الانتقال" إلى نفس التجاوزات المنتهكة لحقوق الإنسان، والتي أنشأت الدولة هيئة للإنصاف والمصالحة لمعالجة مخلّفاتها والحيلولة دون تكرارها، هو أن الأسلوب الذي

يُعتقل ويُحاكم به نشطاء حراك الريف، هو نفسه الأسلوب الذي اعتقل وحوكم به، في سنوات القمع والرصاص، الأبرياء الذين أدانتهم محاكم المملكة الذين عُرضوا عليها طبقا للمساطر القانونية والإجراءات القضائية ـ والذين لا علاقة لهم بضحايا ممارسات خارجة أصلا عن أي قانون أو مسطرة قضائية، مثل المقتولين أو المختطفين مجهولي المصير أو الذين كانوا محتجزين بأماكن اعتقال سرية... ـــ والذين ستعترف الدولة أن محاكماتهم كانت ظالمة وتسلطية، وإدانتهم بالسجن كانت جائرة وانتقامية. ما هو مصدر الظلم والتسلط، والجور والانتقام في هذه المحاكمات؟ مصدره هو التهم الملفقة والمحاضر المفبركة، حسب العقوبة التي يريد المخزن إنزالها بمن يعتبرهم متطاولين على "هيبته"، مما يستوجب تأديبهم وعقابهم حتى يكونوا درسا وعبرة للأخرين. نفس الشيء يتكرر اليوم مع محاكمات نشطاء حراك الريف: فكل الحقوق التي تتطلبها "المحاكمة العادلة"، أثناء جلسات الحكم، مضمونة ومتوفرة. لكن موضوع هذه المحاكمات، يتشكل، كما في محاكمات فترة سنوات القمع والرصاص، من محاضر ظالمة، وتهم ملفّقة، ووقائع مفبركة قصد توريط المتهمين.

ولا يجدى نفعا إثارة الدفاع لعيوب هذه المحاضر ولا للطابع المفبرك للتهم، مادام أن المحكمة قد لا تساير المحامي في ملاحظاته ودفوعاته. والمهم هو أنه يُفترض في القاضي أن يُصدر الحكم حسب قناعته. وهو ما يجعل الحكم "عادلا"، لأنه مطابق للقانون الذي ينصّ على أن القاضي يحكم «حسب اقتناعه الصميم» (الفصل 286 من قانون المسطرة الجنائية). هكذا كانت وظلت تلك المحاكمات، التي أدخلت المئات من الأبرياء إلى السجن في سنوات القمع والرصاص، "عادلة" لأن القضاة أصدروا أحكامهم وقراراتهم حسب اقتناعهم الصميم، كما يقتضي ذلك القانون، إلى أن أقرّت الدولة نفسها أنها كانت محاكمات جائرة، وأن العدالة التي أدانت أولئك الأبرياء كانت ظالمة.

علينا إذن أن نتوقع أن الدولة ستنشئ من جديد، بعد مدة قد تطول أو تقصر، هيئة جديدة للإنصاف والمصالحة، وتنظّم جلسات استماع عمومية لمعتقلي الريف ليتحدّثوا فيها عما صرّحوا به من تعرضهم للضرب والإهانة والتنكيل والمعاملة القاسية وتصويرهم شبه عراة، وعما صدر في حقهم من أحكام ظالمة وقاسية...، تعترف

الدولة، من خلال تلك الهيئة، أن المدانين من نشطاء حراك الريف هم أبرياء كانوا ضحية ظلم وتسلط وانتقام وشطط.

وهكذا أصبح ملف حقوق الإنسان بالمغرب يشبه "صخرة سيزيف" Le rocher de Sisyphe، نسبة إلى "سيزيف" الذي تقول الأسطورة اليونانية إن الآلهة حكمت عليه بنقل صخرة إلى قمة جبل عالٍ. فكان كلما أوصلها هناك، تتدحرج وتنزل إلى الأسفل، فيعاود نقلها من جديد إلى الأعلى. فاستمر على ذلك إلى ما لا نهاية. فأصبحت عبارة "صخرة سيزيف" تستعمل للدلالة على كل عمل فيه تكرار وعودة، كل مرة، إلى نقطة الصفر دون إنجاز أي تقدم حقيقي. وهذا ما يحصل لملف حقوق الإنسان في المغرب: فبعد أن اعتقد الكثيرون أن الدولة قطعت مع ممارسات سنوات القمع والرصاص، ها هي تعود إلى نفس الممارسات، وبغير قليل من الحماس والاندفاع والتعبئة.

(08 ـ 09 ـ 2017)

*****

عندما يُستعمل القضاء للقضاء على العدالة

عندما نتأمل الأحكام الظالمة والقاسية التي أصدرتها محاكم الحسيمة في حق العديد من معتقلي حراك الريف، والتي كانت عبارة عن مجرد مصادقة على المحاضر الملفّقة والمفبركة للشرطة القضائية، قد يخطر ببالنا أن الضحية ـ في هذه المحاكمات الجائرة والصورية، التي تجري على شكل مسرحيات رديئة وسيئة الإخراج والتمثيل، وبلا إثارة ولا تشويق لأن الخاتمة معروفة مسبقا ـ ليس هم المعتقلون وحدهم، وإنما أيضا العدالة، التي تُذبح على محراب القضاء، الذي يُفترض ـ ويا لهول المفارقة ـ أنه أداة لحماية هذه العدالة. ولهذا فعندما نطالب بالإفراج عن المعتقلين، فيجب كذلك أن نطالب بالإفراج عن العدالة، التي تعتقلها محاضر الشرطة القضائية، ثم القضاء الذي يقضي عليها باستعمال تلك المحاضر.

فحتى تعابير من قبيل: "محاكمات صورية"، "أحكام ظالمة"، لم تعد كافية للتعبير عن بشاعة المذبحة التي تتعرض لها العدالة على يد "حاميها" القضاء، بمناسبة محاكمة نشطاء حراك الريف. لأن هناك وقائع تتعدّى الصورية والظلم لتصل إلى مستوى العبثية والسريالية،

مثل ـ كما أخبرنا بذلك مشكورا أحد المحامين الفضلاء على الفايسبوك ـ إرفاق المحاضر، الذي حررته الشرطة القضائية للمتهمين، بشواهد طبية لرجال أمن قصد استعمالها لإثبات تعرّضهم لإصابات جسدية بسبب اعتداء المتهمين عليهم. وهو ما استعملته ـ بطبيعة الحال ـ النيابة العامة كدليل للإقناع باعتداء الموقوفين على رجال القوات العمومية. أليست مثل هذه المحاضر تلامس، بفرادة الطريقة التي تلفّق بها التهم للأبرياء كما سأوضح ذلك، العبثية والسريالية؟ ولهذا سهل على المحامي الفاضل أن يُخرس ممثل النيابة العامة عندما طلب منه أن يقرأ فقط ما هو مكتوب في تلك الشواهد. بل تحدّاه إن هو فعل فسينزع عنه بذلة الدفاع وينسحب من القاعة معترفا أنه "يخربق" لا غير. طبعا لم يغامر المحامي الفاضل بهذا التحدّي إلا لأنه يعرف أن ما هو عبثي لا يمكن أن يصمد أمام ما هو جدّي، وما هو "سريالي" Surréel (ما فوق الواقع، غير واقعي، خيالي) لا يمكن أن يحلّ محلّ ما هو واقعي ("ريال" Réel) وحقيقي. فكيف لممثل للنيابة العامة أن يطالب بإدانة متهم بناء على وثائق هو نفسه (ممثل) عاجز عن قراءتها وفهم مضمونها؟

قد يتبادر إلى الذهن أن "المغرّق"، كما يطلق على ممثل النيابة العامة في اللغة الشعبية، عجز عن قراءة الشواهد الطبية بسبب خطها غير الواضح الذي يكتب به غالبية الأطباء. لكن عندما نطّلع، ضمن مجموع عدد الشواهد الذي هو خمس، على ثلاث منها حررها أطباء بمقر المديرية الإقليمية للأمن بالحسيمة، سنلاحظ أنها خالية من ذكر أية أضرار عاينها الطبيب على جسد طالب الشهادة، باستثناء ذكر مدة الراحة الممنوحة لطالبي الشواهد. أما في الشهادتين المسلّمتين من طرف المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة، المحررتين على المطبوع النموذجي الذي أعدته وزارة الصحة لهذا الغرض، فإن خانتيهما، المخصصتين لمعاينات الطبيب وتحديده لأنواع الأضرار الجسدية التي يُفترض أن يكون الاعتداء على رجلي الأمن قد تسبب لهما فيها، حسب ادعاء النيابة العامة، تضمنتا، وبخط مقروء وواضح، وبالعربية من فضلكم، ما يلي: «لا شيء» في الأولى، و«لم تتم معاينة أي شيء» في الثانية. وفقط بعد انتهائنا من قراءة محتوى هذه الشواهد، سنفهم لماذا تحدّى المحامي الفاضل ممثل النيابة العامة وأفحمه، ولماذا لم يستطع الأخير قراءة الشواهد التي اعتمد عليها كدليل على اعتداء المتهمين على رجال

الأمن. لأنه لو قرأها فسيكذّب هو نفسه ادعاءه أن المتهمين ألحقوا أضرارا جسدية برجال الأمن حسب ما "تثبته" شواهدهم الطبية. لكن امتناعه عن قراءتها هو اعتراف كذلك أن ما تتضمنه الشواهد مخالف لما أكده، وإلا لكان قد قرأ ما هو مدوّن في تلك الشواهد. مع أن هذه الشواهد، حتى لو أثبتت أن أصحابها يحملون فعلا آثار الاعتداء الذي تعرضوا له، فهي لا تثبت أن المعتدين هم الماثلون أمام هيئة الحكم. وهذا لا يعني أننا لا نتضامن مع رجال الأمن الذين تعرضوا حقيقة، لا ادعاء، لاعتداء من طرف أي كان، أو أننا لا ندين من اعتدى عليهم حقا وليس من تتهمه النيابة العامة باطلا بذلك الاعتداء، دون تقديم دليل مادي واحد على حصوله.

الخلاصة التي نخرج بها من تفحّصنا لهذه الشواهد، هي أن الثلاث الأولى، وكما شرح ذلك المحامي الفاضل في تدوينته على الفايسبوك، لا علاقة لها بأي ادعاء لأصحابها أنهم تعرضوا لأي اعتداء. وإنما هي شواهد "محايدة" طلبها المعنيون قصد أخذ قسط من الراحة بسبب التعب والإرهاق، ودون أن تكون لهم أية نية لاستعمالها لتوريط نشطاء الحراك. أما الشهادتان الأخريان، فرغم أن صاحبيهما صرّحا أنهما تعرضا لاعتداء أثناء تفريق تظاهرة، إلا

أن الطبيب الذي فحصهما نفى وجود أي أثر لذلك الاعتداء على جسديهما.

إن مثل هذا المحاضر تكشف لنا، وبشكل فاضح ووقح، كيف تُلفّق الاتهامات وتُفبرك الوقائع، بطريقة تُذبح فيها العدالة من الوريد إلى الوريد، أي منذ قرار اعتقال المتهم إلى حين النطق بالحكم عليه بالسجن. واللافت في هذه "الفبركة" للتهم قصد الزج بمواطنين أبرياء في السجن، والتي تعتمدها النيابة العامة للمطالبة بالإدانة استنادا إلى مثل الشواهد الطبية المشار إليها، أن هذه الأخيرة ليست وثائق مزوّرة، وإنما هي شواهد سليمة ونزيهة، لكنها استعملت من أجل قلب الحقائق واختلاق وقائع لتوريط المتهم البريء من تلك الوقائع. وإذا كان من الممكن أن نلتمس الأعذار لمنجزي هذه المحاضر من ضباط الشرطة القضائية، الذين أدرجوا تلك الشواهد كجزء من أدلة الإدانة، بإرجاع ذلك إلى جهلهم (وهو أمر مستبعد) بالقانون والمسطرة، أو إلى تضامنهم مع رجال الأمن الذين يعملون تحت إمرتهم، والذين صرّحوا لهم أنهم تعرضوا للاعتداء والإيذاء من طرف الموقوفين، إلا أن احتفاظ النيابة العامة بنفس الشواهد لاستعمالها كأدلة على الاعتداء المفترض للموقوفين على رجال الأمن، وهي تعلم

علم اليقين أن تلك الشواهد تنفي ـ ولا تثبت كما ادعت قبل أن يُخرسها محامي الدفاع ـ تعرّض رجال الأمن لأي ضرب أو اعتداء، يجعل العدالة، التي يُفترض أن النيابة العامة تحميها وتدافع عنها بصفتها جهة قضائية، عدالة "بوليسية"، أي تلك العدالة التي تقررها المحاضر المنجزة بمقرات الشرطة وليس ما تقرره المحاكم، التي تكتفي بالاستجابة "لملتمسات" البوليس التي تتبنّاها وتدافع عنها النيابة العامة، كما رأينا نموذجا من ذلك الدفاع في الملف المفبرك من الشواهد الطبية.

في صكوك الاتهام التي يُحاكم بها نشطاء الحراك بالحسيمة، تتكرر في الغالب تهمة "إهانة رجال القوة العمومية اثناء مزاولتهم لمهامهم وممارسة العنف في حقهم...". وهو ما يُستنتج منه أن الطرف المشتكي والمتضرر هم رجال القوة العمومية، الذين تعتبر الشرطة جزءا منهم. فكيف تتكلّف الشرطة نفسها، من خلال ضباطها، بجمع الأدلة التي تدين المتهمين، مع أن هذه الشرطة نفسها هي طرف مشتكٍ ومتضرر؟ كيف تكون عادلةً المحاكمةُ التي يُسمح فيها للمدّعي أن يصنع بنفسه الأدلة التي يدين بها خصمَه المدّعى عليه؟ إنه شيء يتنافى مع المبادئ العامة للعدل، حتى لو كان

القانون لا يمنع ذلك. وقد جاء في الصحيحين أن الرسول (صلعم) قال: «لو يُعطى الناس بدعواهم، لادعى رجال أموال قوم ودماءهم. لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر». وهو ما يستفاد منه وجوب عدم الأخذ بالحجة التي ينشئها المدّعي بنفسه ضد غريمه. في هذه الحالة التي تكون فيها الشرطة طرفا متضررا ومشتكيا، كان الأجدر تكليف الشرطة القضائية للدرك الملكي بالبحث التمهيدي. وهذه مسطرة معروفة ويجري بها العمل في العديد من الملفات والقضايا التي تكون في الأصل من الاختصاص الترابي للشرطة. وحتى إذا كانت النتائج والأحكام، بالنسبة لهذه الملفات الجنائية لحراك الريف التي يُسند فيها البحث التمهيدي للدرك الملكي، سوف لن تختلف كثيرا عما تكون عليه عندما تتكلف فيها الشرطة بنفس البحث التمهيدي، إلا أن هذه الصيغة قد تضفي، على الأقل، قليلا من المصداقية على محاضر الشرطة القضائية.

هذه المذبحة التي تُقترف في حق العدالة من طرف القضاء المستعمَل للقضاء عليها، تسائل محامي الدفاع، وتضعهم أمام اختيار صعب جدا: هل سيواصلون الدفاع عن المعتقلين وهم يعرفون أن دفاعهم لن يغيّر شيئا من الأحكام المقررة سلفا؟ وفي هذه الحالة

سيكون دفاهم مجرد ديكور يؤثث به النظام المخزني محاكماته الصورية، ويستعمله لمغالطة الرأي العام الوطني والدولي أن شروط المحاكمة العادلة متوفرة في محاكمة نشطاء الحراك، كما يدلّ على ذلك الحضور الكثيف للمحامين المؤازرين للمعتقلين. أم سيقاطعون جلسات المحاكمات احتجاجا على افتقارها إلى أدنى شروط المحاكمة العادلة، ولاستنادها إلى محاضر ملفّقة ومفبركة؟ وفي هذه الحالة سيُخلّون بواجبهم في مؤازرة المعتقلين والدفاع عنهم.

الأحكام الظالمة التي تُصدرها محاكم الحسيمة في حق الريفيين، والتي ستصدرها قريبا محاكم الدار البيضاء، هي ظالمة أولا للعدالة قبل أن تكون ظالمة لهؤلاء الريفيين. لأن ظلم هؤلاء هو نتيجة لما تتعرض له العدالة من ظلم. فلو كان القضاء منصفا لمخدومته العدالة، لكان من المنطقي، وبالنتيجة، أن يكون منصفا لأولئك الأبرياء الذين ظلمهم باسم العدالة، التي ظلمها بإجبارها أن تكون عدالة ظالمة. وبذلك يكون قد نجح في القضاء عليها، لأن العدالة إذا كانت ظالمة، فمعنى ذلك أنه قُضي عليها. ولهذا لن أتعب، بخصوص هذا الاستعمال للقضاء من أجل القضاء على العدالة، من التذكير بما كتبه "مونتسكيو" (Montesquieu)، لأن كلامه ينطبق تمام

الانطباق على مظاهر استبداد الدولة المخزنية، ومأساة العدالة المغربية. لقد كتب يقول: «ليس هناك استبداد أسوأ من ذلك الذي يُمارس باسم القانون وتحت غطاء العدالة».

(17 ـ 09 ـ 2017)

*****

حراك الريف وميلاد "الهومو ـ زفزاف" المغربي

على مقربة من إكمال حراك الريف لعامه الأول (28 أكتوبر 2016 ـ 28 أكتوبر 2017)، هناك من قد يتساءل: ماذا حقّق الحراك للريف في عامه الأول؟ وهل سينتهي ويموت بفعل القمع والاعتقالات والمحاكمات، كما تراهن الدولة المخزنية على ذلك؟

في الحقيقة، الأجوبة على هذه الأسئلة لا تهمّ، مثل الأسئلة المطروحة نفسها، لأنها تنصبّ على ما هو آني وقصير في عمره (مدة عام)، وعلى ما هو جغرافي محدود ترابيا (الريف)، وعلى هو ظاهر وحاصل (القمع). ولهذا فحتى على فرض أن الحراك لم يحقّق شيئا للريف في عامه الأول، وهو ما ليس صحيحا طبعا، فسيكون قد حقّق، وبعيدا عن الريف حيث نشأ، وبعيدا عن المدة المعتبرة (سنة تقريبا)، الشيءَ الكثير، الذي لم يكن يخطر حتى على بال نشطاء الحراك أنفسهم، الذين كانت مطالبهم مقصورة جغرافيا على الريف، لينتهي زمانها بمجرد الاستجابة لها. فالإنجاز العظيم والتاريخي الذي حققه حراك الريف، هو أن مطالبه تجاوزت جغرافية الريف، وزمان

هذه المطالب تجاوز، كذلك، فترة 2016 ـ 2017 التي اندلع فيها الحراك، ليصبح زمانا مستداما يؤسس لعهد جديد يشكّل مرحلة تاريخية ممتدة في الزمان، تدشّن لعصر جديد مع ميلاد إنسان مغربي جديد. هذا الإنسان هو ما سمّاه المفكر الأمازيغي الأستاذ براهيم عيناني بـ"الهومو ـ زفزاف" Homo-zafzaf، وذلك في تحليل رائع وثاقب بعنوان «الهُمو- زفزاف: فيما وراء "المُقدَّس" المستباح و"الأمن الروحي" المُسيّس»، الموجود على رابط amazighworld: http://amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=6013. ويشرّفني أن أقترض منه هذا المصطلح الغني لاستعماله في تحليل وفهم تداعيات ودلالات حراك الريف، المعبّرة عن بداية عصر جديد من تاريخ المغرب، يصنعه (التاريخ) إنسان مغربي جديد.

كلمة "الهومو"، التي تعني الإنسان في أصلها اللاتيني، تُستعمل للدلالة على عصر معيّن من العصور التاريخية لتطوّر وتقدم الإنسانية، وذلك عند اقترانها بكلمة ثانية تشير في معناها إلى خاصية بارزة تميّز ذلك العصر. وهكذا، مثلا، تعني عبارة Hom – erectus (الإنسان المنتصب القامةُ) العصرَ الذي أصبح فيه الإنسان يمشي واقفا على رجلين، مع تحرير يديه لتخصيصهما لأعمال أخرى غير

المشي؛ وتعني عبارة Homo- faber (الإنسان الصانع) العصر الذي أصبح فيها الإنسان قادرا على صنع واستعمال الأدوات (الحجرية والخشبية)؛ وتعني عبارة Homo- sapiens (الإنسان العاقل، الذكي) العصر الذي أصبح فيه الإنسان يفكّر ويستعمل العقل، ومعه ستظهر اللغة. ولنلاحظ أن كلمة :"هومو" (الإنسان) تتكرر في كل العصور التاريخية المختلفة التي مر منها الإنسان، لأن ما يميّز هذه العصور بعضها عن البعض، ليس هو الإنسان بصفته إنسانا، وإنما السمة المميزة لكل عصر (قامة منتصبة، صنع الأدوات، العقل...)، والتي هي أساس اختلاف هذه العصور بعضها عن البعض. والأهم في هذه العصور، التي مرّ منها تطوّر الإنسان، أن كل عصر جديد هو مرحلة جديدة لا يمكن معها العودة إلى التي سبقتها، وخصوصا أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يكون قد استغرق عشرات ـ وحتى مئات ـ آلاف السنين.

وبالنسبة للمغرب، يمثّل "الهومو ـ زفزاف"، نسبة إلى قائد حراك الريف الصنديد ناصر الزفزافي، فكّ الله أسره وأسر جميع المعتقلين السياسيين المظلومين، مرحلةَ التطور التاريخي والسياسي الجديدة، والتي لا يمكن معها، كما سبق توضيح ذلك، العودة إلى المرحلة التي

سبقتها. ما هي هذه المرحلة السابقة عن "الهومو ـ زفزاف"، والذي يُؤذن ظهوره بنهايتها؟

إنها مرحلة "الهومو ـ مخزن" Homo – Makhzen، أي "الإنسان المخزني"، والتي تتميّز بهيمنة المخزن كعنصر أساسي ومعرّف لهذه المرحلة، كما تدل على ذلك تسميتها الاصطلاحية، مع ما يرتبط بهذه الهيمنة من انتصار وانتشار للاستبداد والفساد كركن لوجود الدولة المخزنية؛ وبغياب للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، التي جعل منها (العناصر الثلاثة) المخزن "محجوزات" محظورة على الشعب. ولهذا كانت هذه القيم الإنسانية، بالإضافة إلى الدعوة إلى إسقاط الاستبداد والفساد، على رأس مطالب الحراك الشعبي بالريف والمناطق الأخرى من المغرب.

ما يميّز عصر "الهومو ـ مخزن"، هو أنه أنتج إنسانا خانعا، قانعا، مُكرها أن لا يكون إلا "عياشيا"، قابلا للتحوّل إلى إنسان عروبي تمشيا مع ما تدّعيه الدولة المخزنية من انتماء عروبي رغم اسمها ـ "المخزن" ـ ذي الأصل الأمازيغي، هلِعا من جبروت هذا المخزن وطغيانه، مستسلما لاستبداده وفساده، صابرا على ظلمه وشططه، راضيا بالعيش في دولة تستحوذ عليها وتستفيد منها

مجموعة صغيرة مما يسميه المنتمون لهذه المجموعة بـ"خدّام الدولة"، شعاره: "المذلة ولا الفطنة" التي قيل له إنها فتنة، خائفا من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي قيل له إنها انفصال وزعزعة للاستقرار...

أما عصر "الهومو ـ زفزاف"، الذي دشّنه حراك الريف، والذي هو نقيض وتجاوز لعصر "الهومو ـ مخزن"، فيهيئ لإنسان لا يخاف من الحرية، بل هو مستعدّ للتضحية من أجلها، ولا يخشى من الكرامة، بل يطالب بها، ولا يتهيّب من العدالة الاجتماعية، بل يناضل من أجلها، ولا يصبر على الظلم، بل يقاومه ويتصدّى له، ولا يرتعب من جبروت المخزن، بل يواجهه ويتحدّاه، ولا يستسلم لاستبداده وفساده، بل يفضحهما ويحاربهما، فخور بانتمائه لشمال إفريقيا الأمازيغي، شعاره: "الموت ولا المذلة"، يسعى لتحرير الدولة من مفسديها والمستحوذين عليها وناهبيها من خدام المصالح الشخصية، الذين يُسمون بـ"خدّام الدولة"، مناضلا من أجل دولة الحرية والديموقراطية والكرامة والقانون والعدل...

واضح أن "الهومو ـ زفزاف" يشكّل تهديدا حقيقيا "للهومو ـ مخزن"، ولعلة وجوده التي هي المخزن نفسه. وهنا تكمن خطورة

ناصر الزفزافي على السلطة المخزنية، التي أصبحت ترى فيه عدوها الأول، لأنه يبشّر بعهد جديد هو عهد "الهومو ـ زفزاف"، الذي يُنذر بزوال عهد "الهومو ـ مخزن". هذا ما يجعل من ناصر الزفزافي مشكلة تؤرّق السلطة المخزنية. فإذا قتلته فهو مشكلة؛ وإذا أبقته حيا فهو مشكلة؛ وإذا احتفظت عليه أسيرا في السجن فهو مشكلة؛ وإذا أفرجت عنه فهو مشكلة... لأن عهد "الهومو ـ زفزاف"، مع ما يرمز إليه من مطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ومن مناهضته للاستبداد وتوأمه الفساد، أصبح مستقلا عن ناصر الزفزافي كشخص، لأنه، كما شرحت، يعبّر عن ظهور إنسان مغربي جديد، هو "الهومو ـ زفزاف"، مُحدثا قطيعة مع "الهومو ـ مخزن"، الذي كانت فيه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية تبدو حلُما بعيد المنال، والمطالبة بها طيشا وخفة عقل. فناصر الزفزافي، بالنسبة للعصر الجديد الذي يحمل اسمه ("الهومو ـ زفزاف")، هو بمثابة "بروميثيوس" المغرب، الذي بفضله سيشيع ويشعّ نورُ الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية (انظر موضوع «ناصر الزفزافي أو "بروميثيوس" المغرب» ضمن هذا الكتاب).

ولهذا فرغم القمع الشديد الذي واجهت به السلطة المخزنية حراك الريف، ورغم اعتقالها لقائده الزفزافي ورفاقه، ورغم استعمالها القضاءَ للقضاءِ على هذا الحراك المبارك، إلا أن كل ذلك لا يجدي نفعا لمنع مسيرة "الهومو ـ زفزاف"، الزاحفة لاحتلال مكان "الهومو ـ مخزن". ولذلك فحتى إذا نجح المخزن في وقف حراك الريف، إلا أنه لن يستطيع وقف حراك "الهومو ـ زفزاف"، لأنه لم يعد يخصّ فقط منطقة الريف، أو فقط فترة 2016 ـ 2017، وإنما أصبح يخصّ كل المغرب، وكل مرحلته التاريخية الجديدة، التي تشمل الحاضر والمستقبل. ومن هنا فإن محاولة وقفه ومنعه، لا تختلف عن محاولة وقف ومنع ظهور "الإنسان العاقل" Homo- sapiens (لنتذكّر أنه ظهر بالبلاد الأمازيغية ـ جبل إيغود ـ مثل "الهومو ـ زفزاف"). وهو مجهود لا يفيد في وقف عجلة التاريخ أو العودة بها إلى الخلف. كما أن محاولة حصر "الهومو ـ زفزاف" في الريف الذي نشأ به، حتى لا ينتشر إلى باقي مناطق المغرب، لا تختلف، كذلك، عن محاولة حصر "الإنسان العاقل" في المنطقة الأمازيغية التي ظهر بها للمرة الأولى، حتى لا ينتشر إلى باقي بلدان المعمور. وهو كذلك مسعى أخرق ومستحيل.

فلو كان المخزن أذكى وأدهى، فإن الحلّ الأنسب له، ليس هو السعي لوقف ومنع تقدم عهد "الهومو ـ زفزاف"، من خلال قمع حراك الريف، بل هو تبنّي نفس الحراك استعدادا للدخول إلى العهد الجديد "للهومو ـ زفزاف". وهو ما سيسمح للمخزن بالبقاء بعد أن يتنازل عن خصائص "الهومو ـ مخزن"، ويُحلّ مكانها خصائص "الهومو ـ زفزفاف"، وعلى رأسها الاستجابة لمطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

(26 ـ 09 ـ 2017)

*****

خطأ الاستهانة بفاجعة طحن محسن فكري وتداعياته

(بمناسبة الذكرى الأولى لاغتيال الشهيد محسن فكري: 28 أكتوبر 2016 ـ 28 أكتوبر 2017)

بسبب تعاملها العنيف والانتقامي الظالم مع حراك الريف منذ اندلاعه بعد اغتيال (نعم أقول "اغتيال" وليس "مقتل") الشهيد محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2016، تعرف اليوم الدولة المخزنية، ومنذ 26 ماي 2017، ردّة حقوقية خطيرة دكّت كل ما سبقها من مجهودات بُذلت لإصلاح أخطاء سنوات الجمر والرصاص، وأثبتت أن الشطط والعنف السياسي وانتهاك حقوق الإنسان، واستعمال القضاء من أجل القضاء على من تعتبرهم هذه الدولة "خارجين عن طاعتها"، ممارسات تشكّل جزءا أصليا مكوّنا لطبيعة النظام المخزني.

فهل كان لا بد من سلوك أسلوب القمع والعنف السياسي والقضائي لإخماد الحراك و"تأديب" الريفيين، لأنهم خرجوا يطالبون ببناء مستشفى ومؤسسة تعليمية، وبالكرامة والعدالة الاجتماعية؟ وقبل هذا السؤال، هناك سؤال أول: هل كان لا بد أن يُنتج "طحن"

الشهيد محسن فكري كل هذا الحراك الشعبي؟ ألم يكن من الممكن تلافي تداعيات الفاجعة بأسلوب آخر وبتعامل آخر، وفي الوقت المناسب، ومن دون أن يكلّف ذلك كل هذه الفاتورة الحقوقية الثقيلة من الانتهاكات والقمع والانتقام؟

كل الإجراءات وردود الفعل الرسمية، التي تلت فاجعة طحن الشهيد محسن، كانت تنمّ عن استهانة، حتى لا نقول استخفاف، بهذه الفاجعة غير المسبوقة. وخطأ الاستهانة بهذه الفاجعة الصادمة سيؤدي بالسلطة المخزنية إلى ارتكاب سلسلة من الأخطاء الأخرى المتلاحقة والمتداعية، والتي بسببها سيصبح، مع مرور الوقت وتضييع فرص الحلّ، تداركُ خطأ التهاون في التعامل الجدي مع مطالب الحراك الشعبي والتحاور مع ممثليه حول هذه المطالب، ذا كلفة سياسية أكبر جعلت هذا التدارك أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا. وهو ما يفسّر اختيار السلطة المخزنية إصلاح هذه الأخطاء بالأفدح منها، وهو اللجوء إلى القمع والاعتقالات والعنف القضائي.

ويبرز خطأ الاستهانة بالفاجعة في اكتفاء السلطات المخزنية، كما لو أن الأمر يتعلق بحادثة عادية، "بالتحقيق" جُنحيا مع بعض

المسؤولين الإداريين الصغار والعمال البسطاء، الذين أُدين بعضهم ببضعة شهور حبسا، وانتهى الأمر. ولقد رأينا السيد سعد الدين العثماني، الذي سيصبح ـ مع الأسف ـ رئيسا للحكومة، يقول في تصريح للتلفزة المغربية في اليوم الموالي لاغتيال الشهيد محسن، مدافعا ضمنيا عن الحكومة التي يرأسها حزبه، إن ما وقع هو حادثة عادية تقع العشرات منها يوميا في كل أنحاء العالم، مستشهدا بإطلاق شرطي أبيض النار على مواطن أمريكي أسود في الشارع العام وإردائه قتيلا. مع أنه لا وجه للمقارنة بين الواقعتين. لماذا؟ لأن ما يجعل مقتل محسن فكري مختلفا جوهريا عن مقتل المواطن الأمريكي الأسود، ليس هو فعل إزهاق الروح المشترك بينهما، وإنما هو أن يُقتل معجونا في حاوية للأزبال، وبسبب الظلم و"الحكرة" اللذيْن كان ضحيتهما. وهذه واقعة لا يحدث مثلها، ليس يوميا كما قال السيد سعد الدين العثماني، وإنما ربما لم يحدث مثلها في كل تاريخ البشرية. ومن جهة أخرى، إن قاتل المواطن الأمريكي شخص طبيعي معروف. أما قاتل محسن فكري فهو نظام الفساد والشطط الذي يسكن وينخر إدارات ومؤسسات الدولة المغربية. وهذا ما يجعل

من طحن محسن فكري جريمة تكاد تكون فريدة في بشاعتها وأسبابها.

فلو أن المسؤولين وعوا بهول الفاجعة، وأدركوا حجم تأثيرها على النفوس والعقول، ومدى قدرتها على تحريك مشاعر السخط والغضب، لتفاعلوا معها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. لكنهم، وبسبب الغرور والإحساس الخادع بالثقة الزائدة بأنهم يتحكّمون في كل حركات وسكنات الشعب، اطمأنوا إلى أن الأمور تحت السيطرة الكاملة، كما هي العادة في حالات الغضب الشعبي. لو كانوا متواضعين يقبلون الإنصات لنبضات الشعب والمجتمع، وواقعيين اعترفوا بأن فاجعة طحن محسن فكري حالة خاصة وتتطلب معالجة خاصة، لسهل تطويق المشكل ومعالجته بلا أية خسارة، بل وبكثير من الربح السياسي للسلطة المخزنية نفسها. فقد كان يكفي فتح تحقيق جدي، إداري أولا ثم قضائي ثانيا، في الفساد "البحري" الذي كان السبب الحقيقي وراء الفاجعة. فلوبيات الفساد، المستفيدة من ريع الثروات السمكية، هي التي تدخلت، بنفوذها وسطوتها، لمصادرة أسماك الشهيد محسن فكري، الذي رأت فيه منافسا قد يهدد احتكارها لتسويق أنواع خاصة من الأسماك ذات الجودة

الطلوبة. فليس الشهيد محسن هو الذي كان يملك المركب الذي اصطاد ذلك السمك المحظور في تلك الفترة، ولا هو من أوصله إلى الميناء ليُعرض للبيع بشكل غير قانوني. لم يُرد المسؤولون إذن حل المشكلة بالبدء من بدايتها، أي من البحر وما يجري فيه من نهب للثروات بسبب الريع والفساد. لأن لو أُتخذت الإجراءات وفُتحت التحقيقات الجدية، التي يفرضها القانون ويتطلّبها الموقف، وفي هذا الاتجاه "البحري"، لهدأت الأمور بعد شعور السكان واقتناعهم أن الدولة تعمل على إنصافهم، ورد الاعتبار لهم بتطبيق القانون في ما يخص المسؤولين الحقيقيين عن طحن الشهيد محسن.

وارتباطا بالإنصاف ورد الاعتبار وتطبيق القانون، نذكّر أن وثيقة المطالب الشعبية التي صاغتها لجنة حراك الريف، تضع، في المرتبة الثانية بعد مطلب التحقيق في فاجعة طحن الشهيد محسن، وقبل أية مطالب تخص توفير مستشفى وجامعة، مطلبَ فتح تحقيق نزيه في جريمة القرن، المتمثلة في شيّ خمسة شبان بالنار داخل بناية البنك الشعبي بالحسيمة يوم 20 فبراير 2011. فإذا كان الحراك يؤكد على هذا المطلب، الذي يأتي الثاني في لائحة المطالب، فذلك لأن إغلاق التحقيق (وهل فُتح حتى يُغلق؟) في هذه الجريمة، ومن دون تقديم

الجناة إلى العدالة، يعبّر عن أقصى درجات الاستهانة بالإنسان في المغرب، والاستخفاف بالعدالة والقانون، ويُبرز الاستعراض الوقح لسياسة اللاعقاب، التي تشكّل جريمة إضافية في حق ضحايا محرقة البنك الشعبي. ونتذكّر، كما هو مسجّل على "اليوتوب"، أن الوكيل العام للملك خاطب، في تلك الليلة التي طُحن فيها محسن فكري، الجماهير المحتجة، قائلا، قصد تهدئتها وطمأنتها، بأن القانون سيُطبق بصرامة على كل المسؤولين عن هذه الفاجعة. فانبرى شاب من بين الجموع المحتشدة، والذي سنعرف في ما بعد أنه ناصر الزفزافي، ورد على الوكيل العام: "كيف سنثق أنكم ستطبقون القانون إذا كنتم لم تطبقوه في ما سبق عندما أُحرق الشبان الخمسة في البنك الشعبي؟". إذا كان ناصر الزفزافي، الذي لم يكن أحد يعرفه بعدُ، قد أثار قضية محرقة الشبان الخمسة كمثال على عدم تطبيق القانون في حالات الجرائم التي تكون الدولة، بشكل أو آخر، طرفا فيها، ويكون الضحايا هم من أبناء الشعب البسطاء، فذلك لأن هذه الجريمة البشعة حاضرة بقوة في وعي السكان، والتي جاءت جريمة طحن محسن فكري لنكء جرحها المفتوح.

إذا كانت السلطات المخزنية لم تقم بواجبها في إنصاف أهالي المحترقين ومحاكمة المتورطين في الوقت المناسب، فقد كان من السياسة الحكيمة أن تتدارك هذا الوقت وتعيد فتح تحقيق، وبنية حسنة وجدّية، في هذه الجريمة، التي هي جريمة القرن بكل المقاييس، تفاعلا مع هذا المطلب الحقوقي للحراك الشعبي، والذي لا يرمي إلى أكثر من تطبيق القانون وإعمال قواعد العدالة. ففتح تحقيق جديد، جدي في هذه الجريمة، كان، بلا شك، سيهدّئ من الغضب الشعبي العارم، ويعيد الثقة إلى السكان في الدولة ومؤسساتها، وخصوصا في عدالتها، لأن الغضب الشعبي الذي تسبب فيه طحن محسن، إذا كان قويا وعارما، واستمر بلا نهاية ولا توقف، فذلك لأنه نتيجة للغضب المتراكم منذ إحراق الشبان الخمسة.

لكن السلطة لم تكتف بهذه الأخطاء، التي ساهمت في تأجيج الغضب وتقوية الحراك، بل سترتكب خطأ قاتلا أعطى انطلاقة جديدة لحراك الريف، وذلك عندما سمحت، أثناء مباراة الوداد البيضاوي وشباب الريف الحسيمي يوم ثالث مارس 2017 بالحسيمة، وبتخطيط مسبّق كما تدل على ذلك كل المعطيات ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما أن فريق الوداد كان هو الفائز، (عندما

سمحت) لمئات "البلطجية" المحسوبون على مشجعي فريق الوداد بالاعتداء، بعد نهاية المباراة، على السكان، ومداهمة المحلات التجارية، وتكسير أبواب المنازل، وإتلاف منقولات المقاهي، وتخريب السيارات، وسلب المارة أغراضهم ونقودهم، مع سبّ نابٍ وعنصري في حق الريفيات والريفيين، وكل ذلك على مرأى ومسمع وبعلم السلطات الأمنية والإدارية.

في الحقيقية، هذه الواقعة هي التي ستحوّل الحراك، الذي كان قبل ذلك مقصورا على شباب من العاطلين ومن الطلبة ونشطاء الحركة الأمازيغية، إلى حراك شعبي حقيقي كيفا وكمّا، حيث ستلتحق بالتظاهرات والمسيرات مختلف الفئات العمرية والجنسية، من الصغار والكبار والإناث والذكور، ومختلف الفئات المهنية من تجار وحرفيين وصناع و"بحريين" ورجال أعمال وأساتذة ومحامين...، بعد أن اقتنع الجميع أن السلطة المخزنية تحرّض "بلطجيتها" على الريفيات والريفيين، وتستقدم من خارج الحسيمة من يعيث فسادا بمدينتهم، لاستعمال ذلك في النهاية قصد التأليب على الحراك، لمغالطة المغاربة أن هذا الحراك يمارس الفوضى والتخريب، ويُتلف الممتلكات ويعتدي على الأشخاص، حتى تبرر السلطة المخزنية التدخل القمعي

الذي كانت تحضّر له. لكن السحر انقلب على الساحر، إذ أن "نشاط" هؤلاء "البلطجية" بالحسيمة يوم ثالث مارس 2017، أعطى نفسا جديدا للحراك، ومنحه القوة والوحدة والمصداقية والاستمرارية. فبعد أن كانت التظاهرات، قبل ثالث مارس، لا تتجاوز بضعة آلاف مشارك، أصبح المشاركون فيها بعد "موقعة" 3 مارس يتجاوزون عشرات، وحتى مئات الآلاف.

أما عندما قام الوفد الوزاري برئاسة وزير الداخلية بزيارة الحسيمة، أواخر ماي 2017، للاجتماع مع الساكنة حول مطالبها كما أُعلن عن ذلك، فقد كانت تلك فرصة لحل أزمة الحراك لو قبل وزير الداخلية بلقاء لجنة من الحراك الشعبي لتدارس ملف المطالب. لأن لو جرى التفاوض مع النشطاء المعنيين حول هذه المطالب، لأمكن إقناعهم أن ضمن هذه المطالب ما هو قابل للتحقيق وفي مدة قصيرة، وفيها ما يحتاج تحقيقه إلى مدة طويلة، وفيها ما هو صعب التحقيق في الظروف الحالية. فبدل الالتقاء بالمعنيين، تم الترويج أنهم يرفضون أي حوار. وهذا افتراء وبهتان لتبرير ما كانت السلطة المخزنية قد قررته سلفا من اعتقال ومعاقبة النشطاء والانتقام منهم.

هكذا فوّتت السلطة المخزنية، بسبب استهانتها بفاجعة طحن الشهيد محسن، فرصا كثيرة كانت متاحة لها لحل أزمة حراك الريف بالتي هي أحسن لها وللوطن. والمشكل، كما سبقت الإشارة، أن الأزمة كانت تكبر وتتّسع كلما ضيّعت السلطة فرصة سانحة لاحتوائها، إلى أن أصبحت عاجزة عن ذلك. وقد اعترفت بعجزها ـ أو باختيارها لهذا العجز ـ عندما لجأت إلى المقاربة القمعية من استعمال للقوة والعنف، ومن اعتقالات ومحاكمات لوقف المظاهر المادية (التظاهرات السلمية) فقط للحراك، لكن مع استمرار أسبابه المتمثلة في استمرار الظلم، وما يصاحبه من "حكرة" وقهر وشطط، وتضييق على الحريات، ومس بالكرامة، وغياب للعدالة الاجتماعية. وهي أسباب، بدل أن تُضعفها أو تقضي عليها المقاربة القمعية، وما يصاحبها من عنف قضائي، فهي، على العكس، تؤجّجها وتزيد من حدّتها وتوفر شروط بقائها ودوامها، وذلك لأن هذه المقاربة هي نفسها ذروة الممارسة لنفس الظلم الذي كان وراء اندلاع الحراك الشعبي بالريف.

والدليل الآخر أن هذه المقاربة القمعية هي ظلم صريح في حق الريف ونشطاء حراكه الشعبي، هو أن الملك نفسه اعترف بتقصير

وتلاعب المسؤولين بالمشاريع التي خُصّصت لتنمية إقليم الحسيمة ولم يُنجز منها شيء يُذكر، حتى أنه اضطر إلى اتخاذ إجراءات عقابية في حق عدد من هؤلاء المسؤولين. وهذا يعني أن ملك البلاد يتبنّى خطاب نشطاء حراك الريف الذين خرجوا إلى الشارع للتنديد بفساد المسؤولين، واستهتارهم بمصالح السكان، وشططهم في استعمال السلطة، وإبقائهم المنطقة مهمّشة ومتخلفة اقتصاديا وتنمويا. فالذين يجب إذن أن يكونوا في السجن هم المسؤولون الفاسدون المستهترون بمصالح الوطن والمواطنين، وليس هؤلاء الريفيون الغيورون الذين فضحوا المسؤولين الفاسدين والحكام الظالمين. وهذا هو الزلزال السياسي الحقيقي الذي سيقوّض الفساد والظلم مثلما يقوّض الزلزال الأرضي المباني الهشة والمغشوشة. أما إذا بقي فاضحو الفساد والظلم في السجون، ضحايا لعنف قضائي جائر، فسيكون الزلزال السياسي مجرد صفر على اليسار، وخدعة لصرف النظر عن هذا العنف القضائي نفسه، الذي يتعرّض له نشطاء حراك الريف.

(27 ـ 10 ـ 2017)

******

المغرب المنتفِع والمغرب المنتفَع به:

مفهوم "المغرب النافع" و"المغرب غير النافع" من المفاهيم السياسية والاقتصادية والسوسيولوجية الخادعة والمضللة والكاذبة، الموروثة عن الحماية الفرنسية، والتي اعتمدتها وطبّقتها ـ ولا تزال ـ دولة الاستقلال في تدبير السياسة المجالية، وتبنّاها ووظّفها مثقفون ومفكرون و"خبراء" لتحليل وفهم وتفسير التفاوت الاقتصادي والتنموي بين جهات المغرب. وتندرج ضمن "المغرب النافع" تلك الحواضر التي حظيت، على مستوى البنيات التحتية والاستثمارات والتنمية الاقتصادية، بعناية خاصة، مثل الرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس والقنيطرة، وحتى مراكش وطنجة... والمفترض، كنتيجة يتضمنها مفهوم "المغرب النافع"، أن هذا "المغرب النافع" هو مغرب غني بثرواته "النافعة"، التي مكّنته من التوفر على استثمارات وتجهيزات ومعاهد ومستشفيات وجامعات ومعامل...، جعلت منه "مغربا نافعا".

ثم ما الذي "تنفعه" هذه المناطق والمدن حتى تستحقّ أن تُنعت بالمغرب "النافع"؟ في الحقيقة لا تنفع إلا نفسها، أي أن نفعها محدود لا يتعدّى تلك المدن والمناطق. فالبنيات التحتية والاستثمارات الاقتصادية والطرق السيارة والمعاهد العليا والمستشفيات الجامعية والمطارات العصرية والمعامل...، التي تتوفر عليها هذه المدن والمناطق، تستفيد منها مباشرة ساكنتها، ولا يستفيد منها باقي سكان المغرب إلا بشكل محدود وغير مباشر. بل لكي يستفيد من هذا "المغرب النافع" غيرُ المنتمين إليه من المغاربة، عليهم أن "ينفعوه" ويساهموا في تنمية اقتصاده من خلال ما ينفقونه من مال يعود بالنفع على هذا "المغرب النافع" هو نفسه، وذلك عندما يضطرون إلى التنقّل إلى مدنه والإقامة بها، كما يفعل الطلاب، أو المرضى القادمون من خارج "المغرب النافع"، لمتابعة دراستهم بمعاهده وجامعاته، أو طلبا للعلاج لدى أطبّائه ومستشفياته.

أما المقابل "للمغرب النافع"، والذي يلازمه بشكل يجعل منهما ثنائيا لا يمكن الفصل بين عنصريه، فهو "المغرب غير النافع"، والذي يشمل ـ ويُقصد به ـ كل المناطق والجهات الأخرى الموجودة على هامش "المغرب النافع"، مثل المناطق الجبلية كالريف والأطلس،

ومثل جهة الجنوب الشرقي... وهي مناطق وجهات لا تحظى بأية عناية من طرف الدولة في ما يخص الاستثمار بها والعمل على تنميتها وتطويرها الاقتصادي، كبناء معاهد عليا وتوفير معامل وإنشاء مستشفيات وخلق شبكة طرقية حديثة وإقامة مطارات... هذه المناطق والجهات تمثّل إذن "المغرب غير النافع" لغياب عوامل وشروط "النفع" بها. والمفترض، كنتيجة يتضمّنها مفهوم "المغرب غير النافع"، أن هذا "المغرب غير النافع" هو إذن مغرب فقير لا يتوفر على ثروات "نافعة"، تمكّنه من التوفر على استثمارات وتجهيزات ومعاهد ومستشفيات وجامعات... وهو ما يُبقيه مغربا عديم النفع، لأنه يفتقر إلى شرط هذا النفع، وهو التوفر على الثروة النافعة.

لكن المعروف أن جلّ الثروات الطبيعية التي يتوفر عليها المغرب، كالمعادن ـ من ذهب وفضة وحديد ونحاس وكوبالت ورصاص ونيكيل... ـ والغاسول (ليس الغاسول المعروف، الذي يستعمل للغسل)، والفوسفاط، والفحم، والخشب (المقصود الغابات التي تُنتجه)، ونبات "الكيف"، وشجر "أركان"، والمياه (جل أنهار المغرب تنبع من جبال الأطلس "غير النافعة") والتمور والثروة السمكية...،

توجد بمناطق "المغرب غير النافع". بل حتى إيرادات المغرب من العملة الصعبة تأتيه من "المغرب غير النافع"، إذ يشكّل أبناء المناطق "غير النافعة"، المنتمون إلى الريف وسوس والجنوب الشرقي، أكبر جالية مغربية عاملة بالخارج ، والتي تحوّل كل سنة الملايين من العملة الأجنبية إلى الأبناك المغربية.

نخلص إذن إلى أن وصف هذه المناطق بـ"المغرب غير النافع" وصف لا يطابق حقيقة ما تتوفر عليه من "نفع" كثير، يتجلّى في مواردها الطبيعية الوافرة. ولهذا قلت إن مفهوم "المغرب غير النافع"، وكذلك قرينه "المغرب النافع"، مفهوم مخادع ومضلل وكاذب. فهذا المغرب الموسوم بـ"غير النافع" هو، بموارده وثرواته وعمل أبنائه، ذو منافع لا تخفى على أحد. لكن عكس "المغرب النافع"، الذي ينفع مدنه ومناطقه رغم عدم توفره على مثل موارد "المغرب غير النافع"، فإن هذا الأخير لا "ينفع" لا مناطقه ولا ساكنته رغم موارده الطبيعية الكثيرة. فأين تذهب المنافع المتحصَّلة من ثرواته وموارده؟ ولماذا لا يستفيد منها ويوظّفها في تطوير أقاليمه وتأهيلها اقتصاديا، ورفع العزلة والتهميش عنها؟

الجواب، والذي هو بيت القصيد لفهم حقيقة وكذبة "المغرب النافع" و"المغرب غير النافع"، هو أن هذا "المغرب غير النافع"، إن كان لا ينتفع من ثرواته، فذلك لأنه "ينفع" بها، مُكرها لا راضيا، "المغرب النافع"، الذي يستولي عليها ويستغلّها لتنمية المدن والمناطق التابعة له. وهو ما يؤدّي إلى إفقار "المغرب غير النافع"، الغني بثرواته وموارده، وإغناء "المغرب النافع"، الذي لا يتوفر على مثل هذه الثروات والموارد. لدينا إذن مناطق، وهي لا تمثّل إلا نسبة صغيرة من مساحة المغرب، تنتفع من خيرات وموارد مناطق مغربية أخرى، تمثّل النسبة الأكبر من هذه المساحة، لكنها محرومة من الاستفادة من خيراتها ومواردها.

النتيجة أن الوصف المطابق للموصوف ـ خداعا وتضليلا وكذبا ـ بـ"المغرب النافع" و"المغرب غير النافع"، هو المغرب المنتفِع والمغرب المنتفَع به. وهذا هو الوصف الذي سنستعمله في هذه المناقشة، والذي سبق أن خلصنا إليه في موضوع نشرناه في غشت 1998 بالعدد 16 من شهرية "تاويزا".

مفهوم "الوطن" و"الوطنية" عند "الحركة الوطنية":

ومن المفاهيم الخادعة والمضلّلة والكاذبة، كذلك، والتي ورثناها عن "الحركة الوطنية"، مفهوم "الوطن"، وما يُشتق منه من "وطنية" و"وطني". ولا تعني "الوطنية"، كما رسّخت معناها هذه الحركة، الارتباط بأرض الأجداد، الحقيقية وليس المتوهَّمة، والاعتزاز بها وبهم، والدفاع عنها والاستعداد للتضحية من أجلها، وإنما تعني الارتباط بالأمة والاعتزاز بها والدفاع عنها والاستعداد للتضحية من أجلها. وقد يساعدنا المقابل الفرنسي للفظ العربي "وطنية" لتوضيح معناه عند هذه "الحركة الوطنية". فهي استعملته بمعنى "ناسيوناليسم" Nationalisme، الذي يحيل على "الأمة" Nation، التي يشرح المعجم الفرنسي مدلولها الأول بأنها «جماعة بشرية يربط بين أعضائها أصل حقيقي أو مفترض أنه مشترك...»، وليس بمعنى "باترييوتيسم" Patriotisme، الذي يحيل على أرض الأجداد Patrie، والتي يشرح المعجم الفرنسي مدلولها الأول بأنها «موطن الأجداد، أرض الميلاد». فوطنية "الحركة الوطنية"، لكونها "ناسيوناليسم"، تقوم على الانتماء العرقي إلى مجموعة بشرية، حقيقية أو مفترضة. أما "الوطنية"، بمفهوم "باترييوتيسم"، فهي تقوم على الانتماء إلى وطن حقيقي باعتباره موطنا قائما وموجودا، يشكّل الأصل، الترابي

وليس العرقي، للجماعة أو الأمة التي تستقر به وتنتمي إليه باعتباره موطنا لها. وإذا كانت لهذه الجماعة أو الأمة لغة واحدة مشتركة، مع ما يرتبط بها من تاريخ وثقافة وقيم مشتركة، فلأنها لغة تابعة لذلك الموطن، وتسمّى في الغالب باسمه. فالأمة، بمفهوم «جماعة بشرية يربط بين أعضائها أصل حقيقي أو مفترض أنه مشترك...»، تقوم على افتراض الانتماء المشترك إلى عرق مشترك مفترض. أما الأمة، بمفهوم «موطن الأجداد، أرض الميلاد»، فهي تقوم على الانتماء الحقيقي المشترك إلى موطن حقيقي مشترك.

أما "الوطن"، تبعا لهذا المعنى العرقي للوطنية، الذي رسّخه الفكر السياسي "للحركة الوطنية" في المغرب، فهو ما يُعتبر أرضا للأمة التي «يربط بين أعضائها أصل حقيقي أو مفترض أنه مشترك». وما هي هذه الأمة عند "الحركة الوطنية"؟ إنها الأمة العربية المفترضة. وما هو هذا الوطن؟ إنه الوطن العربي المفترض أنه يمتد من الخليج إلى المحيط، حسب العبارة المسكوكة. وينتج عن هذا المفهوم "للوطنية" لدى "الحركة الوطنية"، أن المغرب ليس وطنا إلا بالقدر الذي هو جزء من وطن عربي، أي وطن الأمة العربية. فهو ليس وطنا إلا لأنه عربي. فـ"عروبته" هي التي تجعل منه وطنا.

وأين المشكل في هذا الفهم للوطن والوطنية؟ المشكل أن الولاء للوطن نابع من ـ وتابع لـ ـ الولاء للعروبة العرقية التي يتأسس عليها الوطن. فالعروبة العرقية هي التي تحدد إذن، في نهاية المطاف، مفهوم "الوطنية"، كما مارسته وأرسته "الحركة الوطنية"، التي كانت تعني، كما تدل على ذلك اختياراتها السياسية والفكرية والإيديولوجية، "الحركة العروبية" في المغرب الأقصى. وهذا ما يفسّر العداء المرضي لهذه الحركة للأمازيغية، لأن هذه الأخيرة عنوان على انتماء المغرب إلى شمال إفريقيا، وهو ما يتعارض مع مسعى "الحركة الوطنية" لجعل هذا المغرب، متمّمة بذلك سياسة "ليوطي" التعريبية، ذا انتماء مشرقي عربي يستمد هويته من الانتماء إلى الجنس العربي، وليس من الانتماء الترابي إلى شمال إفريقيا.

وبما أن "الوطنية"، كما حددتها ومارستها "الحركة الوطنية"، تعني الدفاع عن عروبة المغرب والوطن العربي للمغرب، فالنتيجة أن من يدافع عن أمازيغية المغرب والأرض الأمازيغية للمغرب، فهو شخص غير وطني. ولهذا أصبحت محاربة الأمازيغية، كما ثبّتت ذلك "الحركة الوطنية"، شرطا "للوطنية" الحقة التي قامت على أسطورة "الظهير البربري"، أي على محاربة الأمازيغية. وهو ما نتج

عنه أن العديد من المغاربة اختاروا التحول الجنسي، بتنكّرهم لجنسهم الأمازيغي وانتحالهم للجنس العربي، ليس طلبا "للنسب الشريف" كما فعل الكثير من أجدادهم الأمازيغيين، وإنما حتى يكونوا "وطنيين" ويُبعدوا عنهم تهمة الخيانة والتفرقة. ولهذا لا زال من يطالب بالاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغاربة، ويعارض سياسة التحول الجنسي، يُتهم بالانفصال والعنصرية والحنين إلى الاستعمار، تخوينا له وتحريضا عليه.

من المغرب المنتفِع إلى الوطنية الانتفاعية:

لكن المشكل لم يقف عند هذا الفهم العروبي والعرقي لفكرة الوطن والوطنية، وإنما المشكل الأكبر هو في مدلول "الوطن" بخصوص المجال الجغرافي، الذي يستحق صفة "الوطن" داخل المغرب، وفي مدلول "الوطنية" بخصوص المنتمين إلى ذلك المجال الجغرافي، والذين يستحقون، بسبب هذا الانتماء، صفة "الوطنية". لنشرح ذلك بمزيد من التوضيح.

فبما أن مفاهيم "الوطن" و"الوطنية" نشأت داخل المجال الجغرافي "للمغرب المنتفِع"، وعلى يد نخبة تنتمي إلى هذا المغرب

المنتفِع، الذي سمّته فرنسا، تحايلا وتضليلا وكذبا، بـ"المغرب النافع"، فقد أصبح "الوطن"، الذي يستحق الاهتمام والعناية والتطوير والتنمية، ينحصر في ذلك الجزء المحدود الذي يشكّله المغرب المنتفِع، كما شرحنا مفهومه ودلالته. أما المغرب الآخر، المنتفَع به، كما شرحنا مفهومه ودلالته، والذي سمّته فرنسا، تمويها وتغليطا وتضليلا، بالمغرب غير النافع، وتسمّيه الصحافة بالمغرب العميق، أي المغرب الحقيقي، فهو ليس وطنا إلا بالقدر الذي "ينفع"، بثرواته الطبيعية وإسهاماته الجبائية وأصواته الانتخابية، المغرب المنتفِع.

ونفس الشيء بالنسبة لمفهوم "الوطنية"، الذي نشأ، هو أيضا، بمدن المغرب المنتفِع، وعلى يد نخبة تنتمي إلى هذا المغرب المنتفِع. فنتج عن طبيعة هذه النشأة لمفهوم "الوطنية"، أن "الوطني" هو "المنتفِع" من المغرب المنتفِع. وكما أن مناطق المغرب المنتفَع به، ليست، كما ذكرنا، وطنا إلا بالقدر الذي تنفع به المغرب المنتفِع، فكذلك المنتمون إلى هذه المناطق ليسوا وطنيين إلا بالقدر الذي يكونون فيه تابعين لـ"وطنيي" المغرب المنتفِع، يساندون ويتبنّوْن "وطنيتهم" القائمة على الانتفاع، أي أنهم ليسوا وطنيين إلا بالقدر الذي ينفعون به "وطنيي" المغرب المنتفِع.

هكذا يكون المغرب وطنا يتشكّل من مركز هو المغرب المنتفِع، يمثّل الوطن الحقيقي، ومن هامش هو المغرب المنتفَع به، يستمد صفة الوطن من تبعيته وخدمته لهذا المركز، أي الوطن الحقيقي. أما الشعب المغربي فيتشكّل، موازاة لثنائية المركز والهامش، من نخبة من "الوطنيين" الذين يستمدون "وطنيتهم" من انتفاعهم من المغرب المنتفِع، الذي هو بمثابة مركز الوطن، ومن أغلبية من المنتمين إلى مغرب الهامش، أي المغرب المنتفَع به، أو المغرب غير النافع كما سمته فرنسا، والذين عليهم، إن أرادوا أن ينالوا صفة "وطنيين"، أن يستمدّوها، ليس من الانتفاع من مغربهم المنتفَع به، كما عند "وطنيي" المركز، بل من مقدار "نفعهم" لهؤلاء من خلال التبعية الفكرية والإيديولوجية والحزبية لهم، وتأييد "وطنيتهم" الانتفاعية.

هكذا ورث المنتفعون، الذين سمّوا أنفسهم بـ"الوطنيين"، المغرب المنتفِع من حاميتهم فرنسا. وباعتبارهم منتفعين ينتمون إلى "المغرب المنتفع"، فقد أصبحوا يمثلون نموذج "الوطنية" الحقة، أي وطنية الانتفاع من الوطن. وحتى يُشركوا مغاربة الهامش في قليل من "وطنيتهم"، ويجودوا عليهم ببعض فتات انتفاعهم، اشترطوا عليهم المشاركة في التمثيلية الانتخابية التي تجري كل خمس سنوات

بالنسبة للانتخابات التشريعية، وكل ست سنوات بالنسبة للانتخابات المحلية. وهذه التمثيلية وسيلة تضمن انتفاعا هامشيا لأبناء مغرب الهامش، وتضمن دعم هؤلاء لمفهوم "الوطنية" كما يحدده كبار "الوطنيين"، أي كبار المنتفعين من الوطن. أما إذا طعن هؤلاء المنتمون إلى المغرب المنتفَع به، أي مغرب الهامش، في "وطنية" نخبة المنتمين إلى المغرب المنتفِع، وجاهروا أنهم مجرد مجموعة من الانتهازيين والانتفاعيين الذين يستغلّون خيرات الوطن لمصالحهم الشخصية، فسيُتّهمون بأنهم لاوطنيون وانفصاليون يحرّضون على الفتنة، ويخدمون أجندة خصوم المغرب والوطن.

ظل المغرب المنتفِع يمثّل إذن مركز الوطن، بل الوطن الحقيقي والمغرب الحقيقي الكامل، وظل المغرب المنتفع به يمثّل هامشه، أي المغرب الناقص والوطن الأقل، الذي ينحصر دوره "الوطني" في نفع وخدمة المركز. وفي إطار هذا التمييز بين الوطن الحقيقي، الذي يمثله المغرب المنتفِع، باعتباره المغربَ الحقيقي والكامل، ووطن الهامش، الذي يمثله المغرب المنتفَع به، باعتباره مغربا ناقصا، يجب فهم سؤال القاضي، رئيس جلسة محاكمة المعتقلين الريفيين بالدار البيضاء ليوم فاتح فبراير 2018، عندما طرح على أحد هؤلاء المعتقلين هذا

السؤال: «هل أنت مغربي؟». فالسؤال لا يبدو غريبا إلا إذا حصرنا غايته ومعناه في ظاهره اللفظي الذي ينطق به، وهو التشكيك في مغربية المعتقل. لكن سيكون سؤالا عاديا ومعقولا عندما نربطه بانتماء المعتقل إلى مغرب الهامش، أي المغرب الناقص والأقلّ. فالتشكيك هنا في انتماء المستجوَب إلى المغرب الحقيقي والكامل، هو تشكيك معقول وفي محلّه. وحتى إذا كان قصد القاضي هو ضبط المتهم "متلبّسا" بالقول إنه ريفي، فإن ذلك سيؤكد أنه "ناقص" في مغربيته لأنه ابن مغرب الهامش، أي المغرب الناقص، مقارنة مع المغرب المنتفِع الذي يمثل ـ كما شرحت ـ المغرب الحقيقي والكامل. فالسؤال: "هل أنت مغربي؟" يعني إذن، على هذا المستوى من التمييز بين مغرب المركز ومغرب الهامش: هل أنت تنتمي إلى المغرب المعترف به كمغرب حقيقي وكامل، أم فقط إلى مغرب الهامش، أي المغرب الناقص والأقلّ؟

بجانب هذه الثنائية ـ المنتفِع والمنتفَع به ـ وكنتيجة لها، ظل المنتفعون من المغرب المنتفِع يمثّلون النموذج المثالي لقيم "الوطنية" و"حب الوطن"، أي حب الانتفاع من الوطن. فأصبح الوطن/المركز، أو المغرب المنتفع، هو القطب الذي يدور كل شيء حوله ويرتبط به

ويتوقف عليه: فضرائب مغرب الهامش يتصرّف فيها مغرب المركز، والثروات الطبيعية لهذا الهامش يستغلها ويستفيد منها مغرب المركز، والديموقراطية هي المشاركة في التمثيليات الانتخابية التي يؤلّفها ويهيئها ويُخرجها "وطنيو" المركز، والوطنية هي تبنّي المفهوم الانتفاعي للوطنية كما بلوره ورسّخه واستعمله واستفاد منه و"طنيو" المركز...

حراك الريف وتصحيح مفهوم الوطنية:

بقيت الأمور على هذا الحال من نهب للوطن باسم الوطنية، كما صاغ مفهومها المنتفعون من الوطن، حسب ما سبق شرحه، إلى يوم اغتيال الشهيد محسن فكري في 28 أكتوبر 2016 بالحسيمة، وما تسبّب فيه ـ ذلك الاغتيال ـ وأعقبه من حراك شعبي واجتماعي شارك فيه عشرات الآلاف من المتظاهرين في مسيرات سلمية، عملاقة وحاشدة. وبما أن نهب ثروات المنطقة (السمكية بخصوص هذه الواقعة) كانت سببا مباشرا لاغتيال الشهيد محسن، فإن حراك الريف، الذي اندلع بعد جريمة هذا الاغتيال، طرح، وبحدة، مسألة نهب ثروات مغرب الهامش، أي المغرب المنتفع به، من طرف مغرب

المركز، أي المغرب المنتفع، ليستفيد منها أصحاب وطنية النهب والانتفاع المنتمين لنفس المغرب المنتفع.

لقد أزال هذا الحراك الغطاء عن المفهوم الزائف والانتفاعي الانتهازي للوطنية، فانكشف أمام الملأ أن باسم هذه الوطنية، الزائفة والانتفاعية الانتهازية، يُنهب الوطن، ويُسرق المواطنون، ويُستولى على ثروات أراضيهم وبحارهم. وهو ما اعترفت به السلطة، بشكل ضمني وغير مباشر، عندما اعترفت، وبشكل صريح ومباشر، بفشل النموذج التنموي المتّبع، لأنه قائم على الريع والفساد، وعلى نهب المركز لثروات الهامش، وعلى تحويل المغرب، بكل ثرواته وخيراته ومؤهلاته، إلى مصدر للإثراء بلا سبب لـ"وطنيي" المغرب المنتفِع. لقد نجح هؤلاء المنتفعون، باسم وطنية الريع والفساد والزيف، في خداع الشعب بمفاهيم "الوطن" و"الوطنية" و"حب الوطن"، في الوقت الذي ينهبون فيه هذا الوطن كأسلوب وحيد لإظهار حبهم له، ويستخدمونه لمصالحهم الشخصية كتعبير منهم عن خدمتهم له، ويُفقرونه باغتنائهم به كدليل على "وطنيتهم" التي لا يخجلون من التبجح بها. فبئس الوطنية التي باسمها يُنهب الوطن، وبئس الانتهازيون والانتفاعيون الذين يغتصبون الوطن، ثم يتظاهرون

بحبّهم له كما لو أنهم يريدون تقديم الشهادة على جُرْمهم في حق هذا الوطن.

حراك الريف هو انتفاضة ضد هذا النوع من "الوطنية": وطنية المغرب المنتفِع، وطنية الظلم والنهب والريع، وطنية "المحميين الجدد"، وطنية الفساد والاستبداد، وطنية باحتقار الذات (عنوان كتاب للدكتور مصطفى قادري)، وطنية بالتحول الجنسي الهوياتي والقومي، وطنية مركزة المركز وتهميش الهامش، وطنية تُغني الغني وتُفقر الفقير، وطنية تملك أوطانها خارج الوطن، في فلسطين وعند جماعة الإخوان المسلمين والبعث العربي... حراك الريف تصحيح لمفهوم الوطنية واعتراف بوجودها الحقيقي، ليس في الرباط ومقرات أحزابها ونقاشات برلمانها ووزارات حكومتها المحكومة، بل في الدواوير والقرى النائية والمهمّشة، في أنفكو وأغبالة وتماسينت وإيساكن وجرادة وإيميضر وفزو وأملاكو وزاكورة...، وبوعلام بإقليم الصويرة حيث "قتلت" الوطنية الزائفة 15 امرأة جئن يبتغين كسرة خبز تجود بها عليهن هذه الوطنية الزائفة...

الحراك يؤسس لمفهوم جديد لوطن جديد، يكون مركزه ليس المغرب المنتفِع، بل المغرب الصانع الحقيقي والنافع الحقيقي للوطن،

والذي يتشكّل مما يعتبره المغرب المنتفِع مجرد هوامش لا تستحق من هذا الوطن إلا ما يناسب موقعها الهامشي، وطن جديد ينبني على عدالة مجالية تضع حدا لاستغلال المغرب المنتفِع للمغرب المنتفَع به، ويرد الاعتبار للهامش ولمواطني الهامش، ولثقافة ولغة الهامش، الذي ليس هامشا إلا لأن المنتفعين من المغرب المنتفِع همّشوه وأفقروه ونهبوه واستغلوه. وقد تجلّت مظاهر هذا التصحيح والتجديد لمفهومي الوطنية والوطن في أن التاريخ الحقيقي لم يعدْ يصنعه، منذ انطلاق الشرارة الأولى للحراك، وطنيو الانتفاع والريع بالمركز الذي يمثّله المغرب المنتفِع، بل يصنعه "الهامشيون" بالمغرب المهمّش، في الحسيمة وجرادة وزاكورة وأوطاط الحاج وإيميضر... وعندما أقول إن التاريخ لم يعدْ يصنعه وطنيو الانتفاع، فلا يعني ذلك أنهم سبقوا أن صنعوا هذا التاريخ. فكل ما فعلوه أنهم نهبوا التاريخ الذي صنعه الوطنيون الحقيقيون، الذين يعتبرونهم هامشيين ينتمون إلى المغرب الذي يصفونه بالهامشي، واستولوا عليه (التاريخ) ونسبوه لأنفسهم كما فعلوا بثروات الوطن وموارده وخيراته.

حراك الريف تعبير عن بزوغ وعي وطني جديد يقطع مع وطنية "اللطيف" (قراءة اللطيف الشهير الذي كان بداية لنشأة ما يسمّى

بالحركة الوطنية) والزيف والريع والفساد والاستبداد، والمركز، أي المغرب المنتفِع، تدشينا لوطنية صادقة حقيقية تنبع من معاناة المهمّشين من أبناء المغرب المهمّش، أي المغرب المنتفَع به. ومن تجليات هذه الوطنية الصادقة والحقيقية المطالبة بمحاسبة الفاسدين والمفسدين من المنتفعين المحسوبين على المغرب المنتفع، الذين حوّلوا أربعة أخماس من المغرب إلى هامش فقير متخلف، مظلوم ومهضوم الحق، كثمن لاستمرارهم في الاغتناء بتفقيره والتمركز بتهميشه والاستقواء بإضعافه، والانتفاع بنهب ثرواته وموارده. ومن هنا نفهم لماذا أرعب حراك الهامش والمهمّشين أصحابَ الوطنية الانتفاعية والريعية المنتمين إلى المركز، أي المغرب المنتفِع. أرعبهم لأنهم رأوا فيها تهديدا لانتفاعهم وريعهم. ومعروف في تاريخ المغرب أن أشدّ ما كان يخيف المركز المخزني، الممثل للمغرب المنتفِع، هو ثورة سكان مغرب الهامش ضد ظلم المركز وفساده وتسلطه واستبداده، ونهبه لثرواتهم ومواردهم من خلال ما كان يفرضه عليهم من جبايات ظالمة كانت مرادفا للسطو والاستيلاء والمصادرة. ولأن هؤلاء السكان، المنتمين لمغرب الهامش، كانوا رافضين لظلم وتسلط رجال المخزن، فقد سمّى هؤلاء رفضهم لذلك

الظلم والتسلّط بـ"السيبة"، أي التمرد على المخزن والخروج عن "قانونه"، أي عن ظلمه وتسلّطه. أما المنتفعون الجدد، المشكّلون لرجال المخزن المعاصر، المنتمون للمغرب المنتفِع، فقد سموا موقف الرافضين الجدد لظلم المخزن ورجاله الذين يدورون في فلكه، بـ"الفتنة" و"الانفصال" والمسّ بأمن الدولة. وهذا الموقف هو، بالنسبة لهؤلاء المنتفعين، فتنة لأنه يفضح تسلّطهم وانتفاعهم ووطنيتهم الانتهازية الزائفة، وانفصال لأنه يهدد بفصلهم عما يستفيدون به من ريع وفيء ومغانم، ومسّ بأمن الدولة لأنه مسّ بمصالهم وامتيازاتهم وثرائهم غير المشروع....

لقد اضطر المخزن إلى الاستنجاد بالاستعمار لحمايته من غضب مغرب الهامش في بداية القرن العشرين. أما اليوم فلن يحميه من هذا الغضب إلا إنصاف المناطق المهمّشة، وإعادة توزيع ثروات الوطن بشكل عادل، ورفع الإقصاء والظلم والتسلط عن مغرب الهامش، ووضع حدّ لاستغلاله من قبل مغرب المركز، ونهج سياسة تمييزية جدية لصالح هذا المغرب المهمّش لجبر الضرر الذي ألحقته به سياسة الانتفاع من ثرواته لفائدة المغرب المنتفِع، وإشاعة قيم الديموقراطية والعدل، مع ما يستتبع كل ذلك من ضرورة تبنّ وترسيخ لوطنية

حقيقية تقوم على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وقطعٍ مع الوطنية الانتفاعية والانتهازية ذات الأصول "اللطيفية".

(13 ـ 02 ـ 2018)

*****

أحكام ظالمة، مبنية على تهم استعمارية

أحكام قاسية أم ظالمة؟

تعالت الأصوات المنددّة بالأحكام الصادرة في حق المعتقلين السياسيين لحراك الريف بالدار البيضاء، واصفة إياها بالأحكام القاسية. مع أنه كان من الممكن أن تكون الأحكام أقسى وأشد بالنظر إلى التهم السريالية الثقيلة المنسوبة إليهم. فمصدر الخلل، بخصوص هذه الأحكام، ليس إذن في القضاء الذي حكم بقرون من السجن على هؤلاء الريفيين، بل في المحاضر الملفقة، والتي أعدّها وحررها البوليس وليس القضاة. طبعا هذا لا يعفي القضاء من مسؤوليته بدعوى أن المحاضر طُبخت في أقبية البوليس وليس في قاعات المحاكم. لأن القضاء لو كان مستقلا ونزيها، لصرّح ببطلان تلك المحاضر، مع ما يستتبعه ذلك البطلانُ من آثار قانونية تُلزم بإسقاط جميع التهم، وفتح تحقيق، مستقلّ وجدّي نزيه، في ما تعرّض له المعتقلون من تعذيب ومعاملة ماسة بكرامتهم وآدميتهم، ومحاكمة المسؤولين عن تلك الأفعال التي يجرّمها القانون.

فالاختلاف بين دول العدل والديموقراطية ودول الظلم والاستبداد هو أن القضاء يراقب الجهاز الأمني في الأولى، أما في الثانية فهذا الجهاز الأمني هو الذي يراقب القضاء. وهذا ما بيّنه الأستاذ عبد العزيز النويضي في المداخلة التي شارك بها في ندوة "إعلام تحت الحصار: الصحافة بين القانون والواقع"، التي نظّمتها جمعية "الحرية الآن" يوم 25 ماي 2018، عندما أوضح «أنه في المغرب هرم القضاء مقلوب. القاضي يقع في الأسفل ثم فوقه تكون النيابة العامة وفي أعلى الهرم هناك الشرطة وهي شرطة سياسية، مشيرا أن ما نشهده حاليا هو تلفيق للتهم من خلال صناعة واقعة بقرار سياسي» (عن موقع لكم2: http://lakome2.com/politique/38662.html). وهذا ما يفسّر أن الأحكام التي أدانت الريفيين، إذا كانت ثقيلة، فلأن التهم، التي لُفّقت لهم من خلال "صناعة وقائع بقرارات سياسية"، كانت ثقيلة. والقاضي حكم طبقا لما أراده من هو أعلى منه في الهرم، وهو الشرطة التي هي شرطة سياسية، كما شرح الأستاذ النويضي. وواضح أنه في هذه الحالات، التي تحتل فيها الشرطة السياسية أعلى هرم التراتبية القضائية، يكون القضاء تابعا للجهاز الأمني والسياسي، الذي يملي عليه، من خلال المحاضر التي يُنجزها، ما يجب

عليه أن يفعله ويحكم به. وتجري، طبعا، المحاكمة ـ وليس المحاضر التي هي أساس هذه المحاكمة ـ في احترام للشكليات القانونية والمسطرية، حتى تكتسي مظهر ـ وليس جوهر وحقيقة ـ المحاكمة العادلة. وهو ما يشكّل الدرجة الأعلى للاستبداد الذي يستعمل القضاء، الذي لم يوجد إلا من أجل صدّ الظلم وكبحه، لتكريس هذا الظلم نفسه. وهو ما سبق أن حذّر منه "مونتسكيو" عندما كتب: «ليس هناك استبداد أسوأ من ذلك الذي يُمارس باسم القانون وتحت غطاء العدالة».

ولهذا فإن الأحكام التي أدانت المعتقلين السياسيين لحراك الريف، إذا كانت قاسية فلأنها ظالمة وتنبني على تهم مفبركة ومحاضر ملفّقة، وليس لأن مدة العقوبة طويلة. فالحكم الظالم يبقى حكما قاسيا حتى لو كانت العقوبة شهرا موقوفة التنفيذ. والحكم العادل، المبني على وقائع ثابتة ويقينية وليست ملفّقة ومختَلقة، يبقى حكما غير قاسٍ حتى لو كانت العقوبة هي المؤبّد أو الإعدام. فبمجدر أن وافق القضاء على تلك المحاضر التي حررها البوليس لمعتقلي حراك الريف، بتهمها الملفقة حسب ما خطّط له مدبّرو محاكمتهم، فإن

النتيجة كانت معروفة ومقرّرة، وهي أن تكون الأحكام قاسية لأنها ظالمة.

فالسؤال إذن ليس هو: لماذا هذه الأحكام الظالمة ضد حراكيي الريف؟ وإنما هو: لماذا اعتقلوا أصلا؟ ذلك أنه من الناحية القانونية الصرفة، أي الخالية من الدوافع الانتقامية والخلفيات السياسية، ذنب هؤلاء هو أنهم نظّموا مسيرات سلمية بدون تصريح بها لدى السلطات، وهو ما يُعاقب عليه ما بين شهر وستة أشهر وغرامة ما بين 1200 و5000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط (الفصل 14 من ظهير التجمعات العمومية). أما الذين ثبت يقينا ـ وأشدّد على "يقينا" ـ رشقهم لقوات الأمن بالحجارة أو إحراقهم لمقراتها، فيجب إنزال أقصى العقوبات في حقهم. ولكن من هم وأين هم؟ فالذين قاموا بتلك الأفعال كانوا ملثّمين حتى لا تُعرف هويتهم. ولم تبذل السلطات، كما استفسر عن سبب ذلك أحدُ البرلمانيين وزيرَ الداخلية، أي مجهود جدي للتعرّف على أولئك الملثّمين وإيقافهم. وليس من المستبعد أنهم من " البلطجية" الأجانب عن الحراك، الذين كانت السلطات تجنّدهم للاندساس بين المتظاهرين السلميين، والذين من المرجّح أنهم هم من كانوا وراء الرشق بالحجارة واستعمال العنف

لإظهار الحراكيين السلميين كمعتدين على رجال الأمن. ثم إن الذين نُسب إليهم الاعتداء على القوات العمومية، حوكموا بالحسيمة، ولا علاقة لهم بملف المرحّلين إلى الدار البيضاء.

التذكير بهذه الحقائق والوقائع، التي سبق لدفاع المعتقلين أن أثارها، ليس القصد منه تبرئة الجناة الحقيقيين ـ وأشدد مرة أخرى على "الحقيقيين" ـ أو التساهل في تطبيق القانون عليهم، وإنما هو للتأكيد أن التهم لا علاقة لها بالمعتقلين المدانين بالدار البيضاء، وإنما هي ملفقة ومفبركة، ومصنوعة بقرارات وأهداف سياسية، كما جاء في محاضرة الأستاذ النويضي. ولهذا لا يكفي أن يصرّح مسؤول حكومي بأن القضاء مستقل ويجب احترام قراراته، فيكون هذا القضاء مستقلا بالفعل، وخصوصا عندما يتعلّق الأمر بملفات سياسية كقضية معتقلي حراك الريف. فمثل هذه التصريحات حول استقلال ونزاهته القضاء قيلت عشرات المرات بمناسبة المحاكمات التي أدخلت المئات من المغاربة إلى السجن أيام الجمر والرصاص. ومع ذلك فقد اعترفت الدولة نفسها في ما بعد، عند إنشائها لهيئة الإنصاف والمصالحة في يناير 2004، أن تلك المحاكمات كانت ظالمة

وسياسية، وأن الذين أدانتهم بقرون من السجن كانوا أبرياء، وأن القضاء الذي حاكمهم لم يكن مستقلا ولا نزيها.

إلى متى يستمر ليوطي في حربه ضد الريف؟

أما تهمة تدبير جناية المس بالسلامة الداخلية للدولة، التي هي واسطة عقد التهم الملفّقة لمعتقلي حراك الريف الذين حوكموا بالدار البيضاء، والتي حُدّدت عقوبتها في الإعدام (الفصل 203 من القانون الجنائي)، فبقدر ما تقدّم الدليل البليغ والقوي على المضمون السياسي، سببا وغاية، للمتابعة والمحاكمة والأحكام، بقدر ما هي دليل بليغ وقوي، كذلك، على أن سياسة الماريشال ليوطي، التي كانت معادية للريف وللريفيين كما هو معروف، لا زال العمل جاريا بها في التعامل مع الريف والريفيين. لماذا وكيف؟ لأن ليوطي هو أول من اختلق تهمة الانفصال وألصقها بالريفيين في مقاومتهم للاستعمار بقيادة عبد الكريم الخطابي، ليستعمل تلك التهمة كمبرر لإحراق الريف والريفيين، بدعوى أنهم انفصاليون وخارجون عن طاعة المخزن. وبما أن الدولة المخزنية المعاصرة تشتغل بإرث ليوطي الذي صنعها، فقد حافظت على إلصاق تهمة الانفصال بالريفين، تُخرجها وتستعملها حسب الحاجة والمناسبة وفاء لمؤسسها ليوطي، وهي

التهمة التي كان نفس ليوطي قد استند إليها لتقتيل الريفيين وإبادتهم. ولهذا لم تتأخر كثيرا أحزاب الأغلبية المحكومة في إصدار بلاغها المعلوم بتاريخ 14 ماي 2017، والذي تتهم فيه أبناء الريف، الذين خرجوا يطالبون بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، بالانفصال والفتنة وتهديد الوحدة الوطنية، والتآمر مع جهات أجنبية معادية للوحدة الوطنية. وهي التهمة التي حوكم من أجلها على الريفيين المعتقلين بالدار البيضاء بأكثر من ثلاثة قرون من السجن النافذ، بعد إعادة تكييفها، لغياب جريمة "الانفصال" بهذا اللفظ في القانون الجنائي، مع نص هذا القانون لتصبح "جناية المس بالسلامة الداخلية للدولة".

فالتهمة هي إذن استعمارية ليوطية، والأحكام ذات طبيعة استعمارية كذلك لأنها تستند إلى تهمة كاذبة وباطلة روّجها المستعمر ليوطي ليتخذها ذريعة لإعلانه حرب إبادة ضد الريفيين. فلا فرق، من حيث الغاية والنتيجة، بين لجوء ليوطي إلى العنف الحربي لمعاقبة الريفيين والانتقام منهم، ولجوء ورثته إلى العنف القضائي لتحقيق نفس الغاية والوصول إلى نفس النتيجة. فكما كانت حرب ليوطي على الريفيين انتقاما منهم وعقابا لهم على ولائهم لعبد

الكريم الخطابي، ورفضهم للاستعمار وللمخزن الذي احتمى بهذا الاستعمار، فكذلك هذه الأحكام هي انتقام منهم وعقاب لهم على استمرارهم في حبهم لعبد الكريم الخطابي ورفع رايته، وعلى مطالبتهم بالحرية والكرامة والعدالة، وعلى رفضهم لظلم المخزن واستبداده وفساده. فإذا كانوا لا يحبون المخزن بنفس القدر الذي يحبون به عبد الكريم الخطابي، فلأن هذا المخزن لم يفعل أي شيء قد يستميلهم إليه ويجعلهم يحبونه ويتعلقون به. بل على العكس من ذلك حاصرهم وفصلهم عن التنمية والاستثمارات الاقتصادية والمشاريع الاجتماعية، ثم يحكم عليهم بالسجن بتهمة الانفصال، مع أنه هو الذي يمارس على الريف فصلا تاريخيا وهوياتيا وثقافيا واقتصاديا وتنمويا، بسبب ما يشكّله له هذا الريف من عقدة تاريخية، تفاقمت مع تدخّل ليوطي لحلّها وإراحة المخزن منها كما طلب منه ذلك. ومما يزيد من حنق هذا المخزن على الريف، ويؤجج لديه الرغبة في الانتقام منه ومن أبنائه، هو أن هذا الريف يمثّل ضمير الأمة المغربية، كما شرح ذلك الدكتور حسين مجدوبي في تحليل عميق وثاقب نشره بيومية "القدس العربي" ليوم 3 يوليوز 2018 بعنوان "الريف ضمير الأمة المغربية".

لكن هذا الانفصال الذي يتهم به المخزن الريف، متّبعا ومطبّقا في ذلك سياسة ليوطي الريفوبية، هو في طريقه ليعمّ كل المغرب وكل المناطق التي بدأت تطالب بالانفصال عن الظلم والفساد والاستبداد، وعن سياسة الريع ونهب ثروات البلاد وسرقة المال العام، وعن إرث ليوطي الاستعماري الموظّف لترسيخ التحكّم والتسلّط. وليست المقاطعة الشعبية لبعض المواد الاستهلاكية، والتي انطلقت منذ أزيد من شهرين، إلا بداية لحملة "انفصالية" تعبّر عن وعي جديد، وتضع أتباع ليوطي وتلامذته في مازق حقيقي، بعد أن لم يعد العنف القضائي، الذي واجهوا به حراك الريف، يجدي نفعا في مواجهة حراك المقاطعة، لأنهم لا يستطيعون اعتقال ولا محاكمة هؤلاء "الانفصاليين" الجدد، الذين، رغم أنهم لا ينظمون مسيرات وتظاهرات جماهيرية، لكن آثار "انفصالهم" تهزّ مفاصل وأركان النظام المخزني وحاشيته. ولا شك أن هذه المقاطعة، بتوسّعها المطرد وتمدّدها المتواصل، ستكون هي السلاح الأقوى والأنسب الذي سيسترد به الشعب ما حُرم منه من حرية وكرامة وعدالته اجتماعية، والتي من أجل المطالبة بها حكم على الريفيين بثلاثة قرون من السجن.

وهنا يجدر تذكير تلامذة ليوطي الحاقدين على الريف، أن ليوطي رغم أنه انتصر على الريفيين واعتقل قائدهم عبد الكريم الخطابي، إلا أن هؤلاء الريفيين هم من كانوا السبب في نهايته السياسية ورحيله من المغرب. أما الماريشال الفرنسي الاستعماري الآخر، "فيليب بيتان" Philippe Pétain، الذي أشرف ميدانيا على العمليات العسكرية التي قضت على المقاومة الريفية بقيادة عبد الكريم الخطابي في 1925، فقد انتهى خائنا لبلده، وعميلا للنظام النازي، وخليفة لهتلر بفرنسا. فحذار من لعنة الريف.

(04 ـ 07 ـ 2018)

*****

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
"اغتيال" محسن فكري وفرصة التحرر من فوبيا السلطة	5
تظاهرة الناظور وغباء السلطة الذي لا حدود له	19
المخزن يعود عاريا بعد أن مزّق حراكُ الريف أقنعتَه	28
ناصر الزفزافي أو "بروميثيوس" المغرب	45
من يحكم المغرب؟	56
هل نفّذ الزفزافي تهديده بالتسبّب في سُعار المخزن؟	71
خرافة وحقيقة "أن التحقيق سيذهب بعيدا"	79
خرافة "المحاكمة العادلة" لمعتقلي حراك الريف	86
عندما يُستعمل القضاء للقضاء على العدالة	99
حراك الريف وميلاد "الهومو ـ زفزاف" المغربي	108
خطأ الاستهانة بفاجعة طحن محسن فكري وتداعياته	116
حراك الريف وتصحيح مفهوم الوطنية	127
أحكام ظالمة، مبنية على تهم استعمارية	147